قاسيون

العدد 419

السبت 5 أيلول 2009

12 صفحة . الثمن (10) ل.س

بلغ عدد رواد موقعنا الالكتروني حتى تاريخ إغلاق هذا العدد (9.991.873) زائراً..

زوروا «قاسيون» على موقعها الالكتروني:

WWW.KASSIOUN.ORG

ياعمال العالم، ويأأيتها الشعوب المضطَهَدة اتحدوا!

دمشق ـ ص ـ ب (35033) ـ تلفاكس (3349208) ـ أنترنت: (WWW.KASSIOUN.ORG) ـ بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

«صعدة».. بؤرة التوتر الجديدة في اليمن والمنطقة



الافتتاحية

أحقاً لا يمكن زيادة الأجور؟

التصريحات الحكومية الأخيرة حول عدم وجود آفاق لزيادة الأجور في الأفق المنظور أثارت قلقاً واستياءً مشروعين في أوساط واسعة من المجتمع، إذ أن الواقع يشهد ارتفاعاً مستمراً للأسعار وجموداً نسبياً للأجور ما يؤدي في واقع الأمر إلى تراجع القدرة الشرائية الحقيقية للمواطن مع ما يترتب على ذلك من تداعيات سلبية لاحقة على المستوى الاجتماعي والسياسي..

والمعروف أن الزيادات المعهودة للأجور، وإن كانت لا تحل جذرياً العلاقة المشوهة أصلاً بين الأجور والأرباح، إلاّ أنها كانت تجسّر أحياناً ولو بشكل جزئي وطفيف الهوة المتزايدة بين القدرة الشرائية الحقيقية للمواطن وبين ضرورات الحد الأدنى لمستوى المعيشة، لذلك فقد كان للتصريح بعدم إمكانية زيادة الأجور في المستقبل المنظور وقع سلبي لدى المواطن السوري.. وهو إن كان يدل على شيء فهو الفشل الذريع للسياسات الحكومية في تنفيذ المهمة الأساسية المطلوبة منها، ألا وهي الاهتمام بمستوى معيشة المواطن السوري..

وإذا كنا نريد الذهاب بعيداً فلا بد من القول إن مشكلة الأجور في سورية هي مشكلة حقيقية ولم تحلها كما لن تحلها حلول تجميلية دورية أو غير دورية، وهي تعبير عن خلل عميق في العلاقة بين الأجور والأرباح على مستوى الاقتصاد الوطني كله.. فاعتراف الحكومة الأخير بأن الحد الأدنى الحقيقي لمستوى المعيشة للأسرى الواحدة هو (٢٥٠٠٠) خمسة وعشرون ألف ليرة سورية، يفتح المشكلة على حقيقتها، وإذا تذكرنا أن الحد الأدنى للأجور رسمياً يتجاوز الـ(٦٠٠٠) ستة آلاف ليرة سورية بقليل..

فأين هي جذور هذه المشكلة؟ أن تلمس الجذور الحقيقية للموضوع هو الطريق الوحيد لفتح الباب للحل الحقيقي..

إن جوهر المشكلة يكمن في التشوه البنيوي للاقتصاد السوري، إن كان على المستوى القطاعي أم على مستوى المؤشرات النوعية.. فعدم وجود رؤية واضحة حول التناسبات الضرورية بين القطاعات الأساسية للاقتصاد السوري دفع الأمور باتجاه تطور كل قطاع على حدة بغض النظر عن تشابكاته وتفاعله مع القطاعات الأخرى، الأمر الذي عمق التشوه البنيوي الموجود أصلاً في بنيته كاقتصاد غير متطور..

فقطاعات الإنتاج المادي من زراعة وصناعة ونقل وبناء، حينما تنمو غير آخذة بعين الاعتبار ترابطاتها مع بعضها البعض، فإن ذلك يعيق تطورها كل على حدة مع كل ما يحمله ذلك من آثار سلبية على المستوى الكلي في نهاية المطاف. ومما يزيد الطين بلةً هو العلاقة غير المتناسبة بين القطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية، فحينما تنمو القطاعات غير الإنتاجية بوتيرة أعلى من القطاعات الإنتاجية التي هي في تراجع أصلاً، فإن ذلك يعمق الخلل البنيوي والتشوه في طبيعة الاقتصاد السوري..

وإذا انتقلنا إلى مستوى المؤشرات النوعية رأينا اللوحة نفسها، فهنالك عدم تناسب بين الأجور والأرباح، وعدم تناسب بين التراكم والاستهلاك وعدم تناسب بين الاستيراد والتصدير.. وعدم تناسب بين الإنتاج والاستهلاك وعدم تناسب بين الكتلة السلعية والكتلة النقدية..

إذاً، إن عدم وجود رؤية موضوعية حول التناسبات الضرورية للاقتصاد السوري هو المشكلة.. مما يدفع الأمور باتجاه الحلول المؤقتة الجزئية.. ومما يدفع الأمور باتجاه ردود الفعل الآنية على كل مشكلة ناشئة دون النظر في جذورها لاستئصالها نهائياً.. مما يؤدي أخيراً إلى تكرارها لاحقاً بشكل أكثر حدة..

إن الأمراض التي يعاني منها الاقتصاد السوري هي حتى الآن أمراض وظيفية مازال بالإمكان حلها ودون هزات عميقة، ولكن استمرار عدم الحل وتجاهل الجذور الحقيقية للمشكلات سيحول هذه الأمراض الوظيفية إلى أمراض عضوية لن ينفع فيها العلاج آنذاك..

لذلك المطلوب اليوم صياغة رؤية حقيقية حول قضية أي نموذج اقتصادي نريد؟ فالنموذج الذي يجري العمل على أساسه قد أثبت فشله الذريع، واعترافه بعدم القدرة على رفع الأجور هو مؤشر على ذلك.. وهو مع كل التطبيل والتزمير له لم يستطع أن يرتقي إلى مستوى الإنجازات التي حققها النموذج السابق الذي يدعي أنه جاء ليفككه.. ومع أننا لسنا من دعاة النموذج السابق اليوم، على الأقل لأنه لا يمكن الاستحمام بمياه النهر نفسها مرتين، إلاّ أن السياسات المطبقة اليوم تثبت أكثر فأكثر أنها عودة إلى ما وراء النموذج السابق وليس تجاوزاً له، لذلك ندعو إلى البحث بجدية في إحداثيات النموذج الاقتصادي المطلوب اليوم لسورية، آخذين بعين الاعتبار أن كل النماذج الناجحة في التاريخ لم تكن بتاتاً نسخةً عن نماذج سبقتها بل كانت حالةً إبداعية تنطلق من كل التجارب السابقة آخذةً بعين الاعتبار الظروف الملموسة على الأرض، وفي ذلك كان سر نجاحها..

إن الجواب على سؤال: أي نموذج اقتصادي نريد في عالم اليوم؟ هو قضية أساسية لفتح الباب أمام حل كل مشكلاتنا المستعصية على طريق تحقيق التناسبات الضرورية للاقتصاد السوري، وعلى رأسها التناسب بين الأجور والأرباح، وفي ذلك ضمانة لكرامة الوطن والمواطن..

■■

أنفلونزا الخنازير في سورية.. الأرقام المعلنة



وفق الأرقام التي تأخرت وزارة الصحة في البدء بالاعتراف بها وإعلانها رسمياً، بلغ عدد الإصابات المسجلة بأنفلونزا الخنازير في سورية حتى اليوم ٢٧ إصابة، تمكن /٢٤/ منهم من الشفاء، وتوفى اثنان..

وحسب وزارة الصحة، فقد تم مؤخراً تسجيل إصابة جديدة بأنفلونزا (ايه اتش١ان١) المعروف بأنفلونزا الخنازير لشاب فلسطيني الجنسية مقيم في سورية, وقد أكدت مصادر مطلعة في الوزارة ومركز العلاج بأن الشاب بحالة صحية جيدة، موضحة أن الفريق الطبي المختص، قدم العلاج اللازم للمصاب فور إثبات إصابته بالفيروس، ويجري العمل الآن على متابعة وضعه بشكل دقيق ومستمر، وإجراء فحوص شاملة لمخالطيه للتأكد من عدم إصابتهم بالعدوى.

وتشدد وزارة الصحة في حملة التوعية التي أطلقتها بضرورة التزام المواطنين بالإجراءات الوقائية من الأمراض التنفسية، ولاسيما غسل اليدين بالماء والصابون بشكل مستمر والابتعاد عن الأماكن المزدحمة واستعمال المناديل الورقية الأحادية الاستخدام عند العطاس أو السعال، مع الإكثار من تناول السوائل وتجنب العناق والتقبيل، مع ضرورة التهوية الجيدة لأماكن السكن.

وقد خصصت الرقم الهاتفي ٣٣١٠٤٠١ للرد على الاستفسارات حول المرض على مدار الساعة.

أبخازيا تأمر بتدمير السفن الجورجية..



أمرت أبخازيا بحريتها بتدمير السفن الجورجية التي تنتهك حدودها البحرية، حسبما أعلن رئيسٍ هذه المنطقة ذات الحكم الذاتي سيرغي باغابش ردا على «عمل قرصنة» لتبيليسي كما أوردت وكالة انترفاكس.

وأوضح باغابش «أمرت قواتنا العسكرية البحرية بتدمير السفن الجورجية التي تنتهك الحدود البحرية لابخازيا. وهذا التدبير يبرر بأعمال القرصنة المستمرة من الجانب الجورجي».

وفي أواخر الشهر الماضي اعترضت السلطاتٍ الجورجية سفينة كانت ترفع علم بنما وتنقل نفطاً من تركيا إلى سوخومي عاصمة ابخازيا، بموجب قانون يحظر الأنشطة الاقتصادية في أراضي جمهوريتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية المواليتين لموسكو بدون موافقة تبيليسي. وحكم على القبطان التركي لتلك السفينة بالسجن ٢٤ عاماً بتهمة «التهريب وانتهاك القانون الجورجي»، ما دفع بالسلطات الأبخازية إلى الرد بقوة مؤكدة أنها ستتخذ تدابير من أجل حماية الشحنات في مياهها الإقليمية من البحر الأسود.

وكانت الجيش الروسي خاض في العام الماضي معارك مع القوات الجورجية في أوسيتيا الجنوبية بتحريض من الولايات المتحدة والأطلسي انتهت باتفاقية هدنة من الصراع الذي لم يجر سحب فتيل انفجاره في أي لحظة بعد..!

■■

بصراحة

إنها حقوق مكتسبة بزنود العمال

◄ علي نمر

يبدو أن هناك من يريد أن يمحو من الذاكرة كل النضالات التي خاضتها الطبقة العاملة السورية، وأن يتعامى عن الحقوق التي اكتسبتها بنضالها الطويل في كل معاقل الإنتاج، من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال، وربما نسي البعض أو تناسى تماماً النضالات التاريخية للحركة النقابية السورية.

ففي اللقاء الأخير لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل مع الكوادر والقيادات النقابية، أصرت الوزيرة ولأكثر مرة على أن جميع الحقوق التي حصلت عليها الطبقة العاملة السورية هي حقوق ممنوحة وليست مكتسبة. وفي أحايين كثيرة اعتمدت لغة التهديد والوعيد أثناء مخاطبتها للقيادات النقابية، منبهة عليها بشكل متكرر أن لا تستخدم مصطلح «الحقوق المكتسبة»، وأن توافق على كل ما تطرحه من أفكار وتصورات، فهل هذا الإصرار يعني أن الوزيرة ستلغي من الوجود كل الحقوق العمالية بحجة أنها حقوق «ممنوحة».

إن الحقوق التي اكتسبتها الطبقة العاملة السورية عبر نضالها الطويل لا يمكن اعتبارها بكل هذه البساطة حقوقاً ممنوحة، فالحقوق العمالية تكتسب ولا تمنح، وقد ضحى العمال بدمائهم في سبيلها، وهذه كانت إحدى ميزات الحركة النقابية السورية منذ تأسيسها. ولعل القيادات النقابية السورية التي برزت على المستوى العالمي كانت خير دليل على النضالات التي خاضتها الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية منذ النصف الأول من القرن الماضي.

لقد وقفت الطبقة العاملة السورية بوجه من كان يحاول باستمرار إطلاق مجالات العمل المختلفة أمام القطاع الخاص، وإغلاقها أمام القطاع العام، وبالأخص الصناعي منه، بعد أن تم تشجيع القطاع الخاص بشتى السبل، بشقيه المحلي والأجنبي، بما في ذلك فتح مجالات الخصخصة أمامه، وإشراكه في تقديم الخدمات التي كانت حتى المدى القريب مقتصرة على الدولة أو القطاع العام.

وقد وصل الأمر مؤخراً بفريقنا الاقتصادي إلى اعتبار القطاع الخاص الركيزة الأساسية للتنمية، وذلك من أجل النيل من حقوق العمال، وتقليص دور الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي بشكل تلقائي إلى انكماش دور التخطيط في توجيه الاقتصاد والتنمية، لتكون النتيجة الطبيعية لذلك اعتبار الطبقة العاملة عالة على الاقتصاد الوطني، وتصبح أية حقوق تعطى لها فيما بعد حقوقاً ممنوحة لا مكتسبة بحجة الاختلالات في سوق العمل، أو الاختلالات الكبيرة في الاقتصاد التي قد تؤدي إلى نتائج غير مرغوبة، نظراً لارتكاز القرارات الاقتصادية على معيار الكسب الخاص والخسارة الخاصة الذي يختلف عن المنظور الاجتماعي للكسب الذي تعتمده الحركة النقابية بشكل عام.

إن كل هذا يملي علينا ضرورة وضع إطار قانوني موحد يتضمن القواعد الأساسية في تحديد علاقات العمل بين القطاعين العام والخاص، بما يكفل للعمال الحقوق المكتسبة لا الممنوحة (حسب قول الوزيرة) في تحديد الأجور وظروف العمل المناسبة والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية، وتقديم الوسائل التي تكفل الإنتاجية عن طريق عقود عمل جماعية بين كل القطاعات وعمالها وبين التنظيم النقابي، وذلك في إطار سياسات عامة تشارك في إعدادها الأطراف المعنية، وفي مقدمتها الاتحاد العام لنقابات العمال.

إن هذه المطالب غير ممكنة التحقيق دون توفير الحرية للحركة النقابية وتأكيد استقلاليتها عن الدور الذي تقوم به الحكومة، فقد تأكد للجميع أن الحكومة والنقابات ليسا فريق عمل واحد في ظل سياسات الحكومة وفريقها الاقتصادي، وبالتالي فلابد من إنهاء تحريم الإضراب السلمي الذي شرعه الدستور، والوقوف بوجه كل من يتصور أن ما حققته الطبقة العاملة على مر العقود كان مجرد حقوق ممنوحة، لأن تلك الحقوق هي حقوق مكتسبة بعرق ودم عمالنا الذين مازالوا مصرين على أن كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

الحقوق ضاعت بين مديرية الزراعة ورئاسة مجلس الوزراء



ضاعت حقوق عدد من العاملين في مديرية الزراعة والإصلاح الزراعي بالحسكة، حيث تم تعيينهم تحت خانة «عامل زراعي» رغم أن معظمهم يحملون شهادات المعاهد المتوسطة، والبقية يحملون الشهادة الثانوية.

وقد كانت المديرية قد عينتهم في البداية بصفة عمال مؤقتين (عقود)، ووافق العمال على ذلك خوفاً من ضياع لقمة عيشهم، إلى حين صدور مرسوم التثبيت رقم /٨/ تاريخ ٢٠٠١/١٢/١٧ الذي وجدوا فيه منفذاً لإنقاذهم من الصفة المؤقتة التي لازمتهم طوال عملهم، إلا أن مفاجأة صاعقة كانت بانتظارهم، إذ أن تثبيتهم الذي طالما انتظروه تم على أساس أنهم عمال من الفئة الرابعة، ليحرموا بذلك من حقوقهم كعمال من الفئة الثانية من كافة النواحي التحفيزية والمعاشية.

أما الصدمة الكبرى فكانت الخطأ الذي ارتكبه المشرفون على إعادة التعيين في وضع الأجور الحقيقية التي تقاضاها العمال سابقاً، وبعد الكثير من المطالبات المتكررة بإعادة الأجور إلى ما كانت عليه، صدرت عن رئاسة مجلس الوزراء مجموعة قرارات من بينها القراران /٧٣٠/ و/٧٧٠/ اللذان نصا وبشكل صريح على تعديل وإعادة أجور العمال الدائمين المعاد تعيينهم إلى ما كانت عليه، وفق أحكام القانون رقم /٨/ لعام ٢٠٠١، وقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (١٥/٥٩٥٤) تاريخ ٢٠٠٤/٨/٤، إلا أن الطامة الكبرى أن كل هذه القرارات ذهبت أدراج الرياح، فحتى الآن لم يحصل العمال على أجور الترفيع التي حرموا منها، ومازالت الأجور على حالها وبذمة الذي أخطأ تقديرها.

والسؤال: لماذا كل هذه الأخطاء التي يتحمل هؤلاء العمال الآن عواقبها؟ ولماذا المماطلة والتسويف في تنفيذ قرارات ومراسيم صريحة وواضحة وضوح الشمس؟ أليس من حق هؤلاء العمال نيل حقوقهم كاملة في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي تتحمل الحكومة مسؤوليتها؟

ألف مبروك لعمال الأسمنت

بعد المطالب المتكررة في المؤتمرات النقابية بضرورة تشميل العمال في المؤسسات العامة بقانون الضمان الصحي، على اعتبار أن ذلك من الحقوق الأساسية لأبناء الطبقة العاملة، تكللت جهود الاتحاد العام لنقابات العمال بالنجاح مبدئياً، وذلك بتوقيع المؤسسة العامة للأسمنت عقداً مع المؤسسة السورية للتأمين لتغطية عمال المؤسسة بالمظلة التأمينية، وذلك بناء على كتاب رئاسة مجلس الوزراء رقم ١/١٥٤٢ تاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٢، ومن المفترض أن يبدأ العمل بمواد العقد بتاريخ ٢٠٠٩/٩/١.

إن هذه الخطوة تعتبر إنجازاً مهماً يسجل للمؤسسة العامة للأسمنت باعتبارها أول مؤسسة صناعية في وزارة الزراعة تُشمِل جميع عمالها بالضمان الصحي الكامل، مهما بلغت قيمة المعالجات والأدوية والعمليات الجراحية، ودون أن يدفع العامل أية نسبة من هذه التكاليف مهما كانت مرتفعة. ومن أهم ميزات العقد أن باستطاعة المؤمن عليه متابعة الاشتراك في هذا الضمان حتى بعد التقاعد.

«قاسيون» تهنئ عمال الأسمنت على هذا المكتسب، وتطالب بقية المؤسسات بأن تحذو حذو المؤسسة العامة للإسمنت، لكي يشمل الضمان الصحي العمال في مؤسساتنا كافة، وخاصة العاملين في المهن الشاقة الذين يتعرضون يومياً لمخاطر العجز والموت.

المهمات الخارجية في فرع الحبوب بالقامشلي

تعد المهمات الخارجية إحدى طرق الارتقاء بالمستوى المهني والعلمي للعاملين في القطاع الحكومي، لكنها في ظروف بلادنا، تعد أيضاً إحدى قنوات تحسين الدخل لما يحصل عليه المكلف من مبالغ مالية. وانطلاقاً من الاعتبار الثاني، يأمل معظم العاملين في مؤسسات الدولة أن يكونوا في عداد المكلفين بالمهمات الخارجية، ولكن الذي يحصل في الكثير من الدوائر (فرع حبوب القامشلي نموذجاً) أن معظم التكليفات بالمهمات الرسمية لا تخضع لمعايير قانونية محددة، بل تخضع لاعتبارات قوة النفوذ، والمحسوبيات و... و..

إن العاملين في فرع حبوب القامشلي يطالبون بوضع معايير للتكليف بالمهمات، تُطبّق على الجميع بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة، بحيث لا يحرم أحد من حقه، وعدم التعامل مع هذه المسألة بمنطق أبناء الست وأبناء الجارية!

نقابة عمال المصارف وهيئة الضرائب في لقاء نوعي



عقد اجتماع نوعي في مقر هيئة الضرائب والرسوم بين رئيس الهيئة جمال مدلجي ورئيس نقابة المصارف حسام منصور وجميع أعضاء اللجنة النقابية في الهيئة، حيث تناول الاجتماع القضايا العمالية التي تم طرحها في اللقاءات الدورية والمؤتمرات النقابية، وأهمها الإسراع بإجراءات الانتقال إلى المبنى الجديد للهيئة، إضافة إلى تأمين وسائط نقل لكافة العاملين.

وأكد حسام منصور رئيس مكتب نقابة المصارف في حديثة على ضرورة تنفيذ ما نصت عليه المادة /٣١/ من قانون العاملين الأساسي، والتي تقضي بعدم نقل أي من القيادات النقابية من التجمع الذي انتخبت فيه، كما أشار إلى المادة /١٤/ من المرسوم التشريعي رقم /٨٤/ لعام ١٩٦٨ التي تؤكد على ضرورة مشاركة اللجنة النقابية في اللجان الإدارية في تجمعاتها، عدا لجان الشراء والمناقصات، كما أوعز منصور للجان النقابية بضرورة محاربة الفساد في كافة الإدارات، مؤكداً أن من أبرز مهام أعضاء اللجان النقابية المساهمة في الحيلولة دون انتشار هذه الظاهرة. أما عن المادة /١٣٧/ من قانون العاملين الأساسي، والقاضية بالصرف من الخدمة دون ذكر الأسباب، فقد أكد منصور أن العيب ليس في نص المادة، وإنما الخطأ الفادح يكون في تطبيق هذه المادة، و في آلية رفع الأسماء واقتراحها، والتي قد تكون لأسباب كيدية وليست مبنية على أسس موضوعية موثقة.

وتحدث رئيس الهيئة جمال مدلجي عن العائدات المتميزة التي منحت لكافة العاملين دون أي حسم، وعن ضرورة إتباع آلية الترفيع بشكل موضوعي، ومحاسبة المقصرين والمسؤولين عن الهدر أثناء ممارسة العمل الوظيفي خلال ستة أشهر من كل عام كتقييم نصف سنوي.

إن هذا الاجتماع يعد من الخطوات الجديدة التي تقوم بها نقابة المصارف ضمن خططها السنوية لمتابعة كل القضايا التي تهم العمال، ونتمنى أن تؤدي مثل هذه الخطوات إلى نتائج إيجابية.

من التوقيف إلى التسريح



يبدو أن عمال القطاع الخاص الذين يفوق عددهم مئات الآلاف لن يروا ذلك اليوم الذي يلغى فيه التسريح التعسفي الذي أصبح بمثابة السيف المسلط على رقاب العمل، وهم في الأصل يعيشون في سجن كبير نتيجة القوانين التي وضعت معظمها لمصلحة أرباب العمل، على الرغم من لجوء العديد من العمال في هذا القطاع إلى المرسوم التشريعي رقم /٤٩/ الذي يعتبر الغطاء القانوني لحماية العامل من الظلم الذي يتعرض له من صاحب العمل، مع العلم أن عدداً لا بأس به من العمال لا يلجؤون إلى هذا المرسوم بسبب توقيعهم لاستقالات مسبقة لأصحاب العمل، ليفقدوا بذلك حقهم في الدفاع عن حقوقهم. وتكون النتيجة زيادة عدد العاطلين عن العمل، الذين يلتحق بهم كل عام /٢٠٠/ ألف مواطن من الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

وقد تناولت العديد من الصحف الرسمية و غير الرسمية هذا الموضوع، خوفاً من تمريره في قانون العمل الجديد، نظراً للتناقض الواضح في التصريحات التي يطلقها عدد من المسؤولين والوزراء الذين يستحقون جائزة الإبداع في عدم ربط القول بالفعل، وفي التنصل من المسؤولية.

والأنكى من كل هذا تصريح وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بضرورة التريث لحين وصول توجيهات رئيس مجلس الوزراء ورأي وزير العدل حول الموضوع المثار، وصدور قرار محكمة النقض حول الطعن القضائي المقدم من المحامي العام الأول بدمشق، وهذا يؤكد عدم صواب رد الوزيرة على القيادات النقابية التي اتهمتها بأنها صاحبة القرار في لجنة قضايا العمل.

إن تصريح الوزيرة المذكور يلغي مرسوماً جمهورياً صدر بخصوص قضية التسريح، ويؤشر على أن التسريح التعسفي قد أصبح الآن على بساط البحث، وعلى الاتحاد العام لنقابات العمال رفضه قلباً وقالباً حرصاً على مصلحة الوطن والمواطن.

أعيدوا مستحقات عمال المشاريع المائية بالحسكة



هناك نحو ١٠٠ عامل مسجل في صندوق التكافل الاجتماعي، بين منقول ومتقاعد، كانوا بالأصل عمالاً في شركة ريما، وأصبحوا فيما بعد على ملاك المؤسسة العامة للمشاريع المائية التي تكونت نتيجة دمج شركتي الرصافة وريما، واليوم تتوه خطوات هؤلاء العمال في متاهة الروتين والخلل الإداري الذي طال كل شيء.

من المفترض أن ينال هؤلاء العمال مستحقاتهم من صندوق التكافل الذي اقتطع من رواتبهم شهراً بشهر، ولكن الذي يجري الآن أن حقوقهم ضائعة بين فرع الحسكة للمشاريع المائية، والإدارة العامة بحمص، فإذا راجعوا الفرع أحالهم إلى الإدارة العامة، وإذا راجعوا الإدارة العامة أعادتهم إلى فرع الحسكة بحجة أن اشتراكات العمال لم تحول من فرع الحسكة إلى الإدارة العامة.. وهكذا دواليك!

والأسئلة الذي تطرح نفسها بقوة هنا: من سينصف هؤلاء العمال؟ ومن سيسمع صوتهم؟ وإلى متى ستستمر هذه الدوامة التي يعيشونها؟ ومن يتحمل مسؤولية ضياع حق طبيعي لهم لا خلاف عليه بموجب القوانين النافذة؟

إننا نضع هذه القضية بين أيدي الجهات المسؤولة، فلربما نجد أحداً لم يصب بالصمم والعمى بعد، ولا يزال يتحلى بالمسؤولية تجاه عمال قضوا العشرات من سني أعمارهم في بناء الوطن.. ونتوجه في الوقت ذاته إلى اتحاد العمال بالسؤال: ألم يحن الوقت بعد لإطلاق العنان للعمال لاعتماد أساليب جديدة ومجدية في النضال من أجل انتزاع الحقوق المشروعة؟

رائحة فساد في محطة ضخ النفط في تل البيضا!



ما يزال الفساد يصول ويجول في المؤسسات الحكومية، يعلن عن نفسه على الملأ، (يدوس) على القانون، يسخر من كل من يغار على المصلحة العامة، وكل من يهتم بالشأن العام.

مسلسل الفساد لا ينتهي، ولكن الأقلام الحرة الجريئة لن تمل من كشف الفاسدين وتعريتهم، وإن كان البعض يرى في ذلك نفخاً في قربة مقطوعة، فهذا ما يمليه الواجب الوطني والأخلاقي، وهذا ما يقتضيه الحرص على مؤسسات بنيت بعرق ودماء الآلاف من السوريين عبر عقود من الزمن، يحاول البعض سحقها وتسخيرها لمصالحه الشخصية، مع قناعتنا بأن ساعة الفاسدين آتية لا ريب فيها!

سائق يشرف على ترحيل الهوالك!

في آخر زيارة لمدير عام الشركة السورية لنقل النفط لمحطة تل البيضا، طرح موضوع نقل الهوالك الموجودة ضمن حرم المحطة، وهذه المواد تتجاوز أوزانها بشكل تقريبي ألف وخمسمائة طن، وهي عبارة عن خردة ومواد أخرى لا يمكن وضعها ضمن المخزن كونها تشغل حيزاً مكانياً واسعاً، وقد كانت موضوعة ضمن حرم المحطة، ومن ضمنها بواري نفط بأطوال وأحجام مختلفة وصمامات وفلنجات.. المشكلة الأولى أنه تم إبرام عقد نقل الهوالك دون أخذ رأي المختصين القادرين على تحديد حاجة المحطة لبعض هذه الهوالك، وبالأخص بواري النفط، كونها تستخدم كقمصان في حال حدوث تسرب في الخط أو انفجار أو تآكل أو ترقيع.

والمشكلة الثانية أن السيد رئيس المحطة قام بتسهيل عملية نقل هذه المواد المبيعة دون إبلاغ اللجنة المشكلة لترحيل الهوالك، بل سهّل للمتعهد الذي رسى عليه العقد عملية التسليم دون أي إشراف يذكر سوى من سائقه الخاص المقرب إليه، والذي كان يدخل القاطرات إلى المحطة ويتم تحميلها، وقام هذا السائق (كاسر إدريس) بجلب أخيه ومعه قاطرة وقام بتحميل هذه القاطرة بالمواد الهالكة ليلاً، وعند اعتراض الحرس على إخراج المواد دون أوراق نظامية، أمر السيد رئيس المحطة رئيس وردية الحرس بالسماح بإخراج المواد..

والسؤال لماذا لم تقم لجنة من المختصين بالإشراف على العملية لتدقيق المواد من حيث الوزن والنوعية، ومدى صلاحية بعضها ليتم استخدامها عند الضرورة؟ ولماذا تم إبعاد أمين المخزن من عملية إحصاء الصمامات التي تم ترحيلها، علماً أنها مواد ثمينة لا تباع كمواد هالكة، بل يعاد استخدامها مرة أخرى في حال الحاجة لها ولبواري النفط التي تضطر المحطة أثناء الضرورة إلى شرائها من الخارج بالعملة الصعبة؟ وقد ترك السيد رئيس المحطة بعض البواري للتمويه على عمله هذا...

وبعد انتهاء أعمال الترحيل بعدة أيام، طلب رئيس المحطة من رئيس ورشة الكهرباء الحضور إلى مكتبه والتوقيع على محضر جاهز بعمليات ترحيل المواد المذكورة، فرفض رئيس الورشة التوقيع كونه لا علاقة له بالأمر، فأصدر رئيس المحطة قراراً بتشكيل اللجنة المشرفة على عملية ترحيل الهوالك متضمنة كل من: رئيس ورشة الكهرباء، رئيس شعبة الصيانة العامة، رئيس ورشة الميكانيك، رئيس ورشة الأجهزة، أمين المخزن.. وطلب منه التوقيع ثانية، فرفض لأنه لم يعلم أنه عضو في اللجنة المشكلة بتاريخ ٥\٨\٢٠٠٩، وطلب التوقيع بتاريخ ٢٣\٨\٢٠٠٩. وكذلك الحال بالنسبة لأمين المخزن، فلو علم رئيس الورشة أنه مكلف بالإشراف لشارك في جميع مراحل العمل وسجل كل المواد التي تم نقلها، وما كان ليوافق على ترحيل بعض المواد، وخاصة بواري النفط التي تستخدمها المحطة مراراً وتوفر على خزينة الدولة مبالغ باهظة.

فوضى إدارية.. وفواتير غير دقيقة!

قام رئيس المحطة باقتراح وتسمية عامل ميكانيك فئة رابعة \فني رئيساً لورشة الميكانيك العام بالمحطة، متجاهلاً كل القوانين، قائلا وبكل صراحة: أنا فوق القانون عندما ناقشه المهندس عبد الصمد علي بهذا الأمر، مع العلم أن ذاتية العامل المعني لا تؤهله لاستلام هذا الموقع حتى لو كان يحمل الشهادة التي تؤهله!

طلب رئيس المحطة من أمين المخزن إدخال فواتير غير صحيحة من أجل صرفها، وعندما رفض أمين المخزن ذلك، هدده رئيس المحطة بالعقوبة والحرمان من الإضافي.. وإليكم بعض الأمثلة:

- فاتورة قيمتها ٥٢الف ليرة لم يدخلها أمين المخزن كونها غير نظامية ولم يشاهد المواد المذكورة فيها.
- فاتورة قيمتها تسعمائة وخمسة وأربعون ليرة لم يدخلها أمين المستودع كون المواد لم تجلب وطلب منه إدخال الفاتورة.
- فاتورة قيمتها عشرة آلاف ليرة، المواد المذكورة بها لم تجلب ولم يدخلها أمين المستودع.
- فاتورة قيمتها اثنان وخمسون ألف وأربعمائة وخمسون ليرة، لم يقبلها أمين المستودع لأنها غير صحيحة، فتم تبديلها.

واضح من المعلومات الواردة آنفاً أن هناك تجاوزاً مفضوحاً للأنظمة والقوانين، وإهداراً للمال العام. وتبقى الكرة في ملعب الجهات صاحبة القرار لإجراء تحقيق شفاف ومحاكمة الفاسدين وخصوصا الكبار منهم، وعدم تحميل وزر النهب للصغار منهم فقط.

■ **مراسل قاسيون**

عامودا تنتظر محطة معالجة

◄ **جمعة خزيم**



تشكل مياه الصرف الصحي خطراً على البيئة والصحة العامة، ورغم ذلك مازالت ظاهرة إرواء الأراضي الزراعية بها مستمرة، وخاصة مساحات من الخضار في بعض مدن وقرى محافظة الحسكة.

ورغم المطالبة بضرورة الإسراع بمعالجة هذه الظاهرة وإيجاد حلول لها، فلا تزال مضخات الديزل تضخ المياه الملوثة من مجاري الصرف الصحي جنوب مدينة عامودا فارضة نفسها كأمر واقع في إرواء مساحات من الملفوف والبصل الأخضر اللتين تخزنان أكبر كمية من نسبة المياه في جزيئاتها، بالإضافة لإرواء مساحات من القمح المروي على ضفة النهر الذي تجري عبره مياه الصرف الصحي في المدينة، ما يلحق ضرراً كبيراً بالأراضي الزراعية، ناهيك عن الضرر الصحي.

كاميران سيد علو رئيس مجلس مدينة عامودا، أكد أنه بالتعاون مع دائرة الصحة تقوم اللجان المختصة بدوريات على أصحاب هذه المشاريع، وقد تم توقيف بعضهم عدة مرات إلا أنهم يعودون إلى العمل مرة أخرى، والحل الآن هو إقامة محطة معالجة للصرف الصحي المقرر بناؤها قبل نهاية العام الحالي، مع العلم أن التأخير في بناء المحطة سيزيد من تفاقم الواقع البيئي، وهو ما سيجعل المزارعين يستغلون كل قطرة من هذه المياه للري.

وغني عن القول: إن إرواء المزروعات والخضار بهذه المياه يتسبب بالعديد من الأمراض الخطيرة كالكوليرا والتيفوئيد وشلل الأطفال، كما يتسبب التلوث الميكروبي للمياه في انتشار الأوبئة الخطيرة كالالتهاب الكبدي ووباء السالمونيلا وأمراض عدة مختلفة. لذا من الضرورة أن تكون العقوبات رادعة، وعلى اللجان المختصة متابعة دورياتها لمنع انتشار هذه الظاهرة والحفاظ على الصحة والسلامة العامة، مع تأمين مصادر للمياه الصالحة للمزارعين من خلال الإسراع بإنشاء محطة المعالجة في مدينة عامودا. ■

برسم محافظ طرطوس..

كل الطرق إلى «يحمور» مقطوعة

◄ **صلاح معنا**

كل الطرق إلى بلدة يحمور الساحلية الشهيرة مقطوعة، والسبب ليس ثلوج كانون أو السيول الجارفة، وليس رياح الشتاء العاتية، بل قرارات ارتجالية اتخذت دون دراسة حقيقية..

يحمور بلدة جميلة على أطراف طرطوس تغفو بين الجبل والبحر، ويسميها الكثيرون بأم القرى الساحلية ليس بسبب خيراتها العميمة، وليس لأنها بلدة المليون شجرة وتعرف بعاصمة الحمضيات، بل أيضاً لأنها بلدة العشرة آلاف نسمة حيث تضج بالحركة والعمل والإنتاج، وفيها مستوصف وإرشادية زراعية وثانوية، فكيف ستكون حال هذه البلدة إذا كانت كل الطرق إليها مقطوعة بسبب قرار خاطئ متسرع نص بفصل خط سرافيس يحمور - طرطوس عن طريق صافيتا – الزرقاء، ونقله إلى خط أوتوستراد حمص – طرطوس- يحمور، ما جعل غالبية سائقي السرافيس لا يعملون على هذا الخط بسبب قلة ركابه، بينما الخط السابق، (أي عن طريق صافيتا) عليه طلب كبير، ويخدم نحو عشر قرى متجاورة كانت تستقل سرافيس يحمور للتواصل مع العالم..

والغريب أن قرار لجنة السير هذا اتخذ نتيجة شكوى رجل واحد له مصلحة في اتخاذ هذا القرار، وبذلك تجاهل مصدروه تضرر أكثر من ٢٥ ألف نسمة مصلحتهم تقتضي بقاء الخط كما كان..

ولهذا قدم المواطنون في يحمور والقرى المحيطة بها شكوى لمحافظ طرطوس ممهورة بتواقيع كثيرة يعترضون فيها على القرار، ومطالبين بالتراجع عنه..

إننا في قاسيون نضم صوتنا لأصوات الأهالي المتضررين، مطالبين لجنة السير في محافظة طرطوس بالتراجع عن قرارها، والبحث عن بديل أفضل.. ■



كيف أصبحت شيوعياً



هادئ كماء جدول، رغم أنه كان يهدر كالبحر وهو يواجه سطوة الدرك والإقطاع، أو خرائط الوجع الذي يرسمه السوط على الجسد، يمدكّ بالأمل وهو في أقاصي العمر، شيوعي حتى النخاع، الحزب عنده قبل كل شيء، لم يبغ جاهاً أو موقعاً أو منصباً، لكنه بصدقه وجرأته استطاع أن يكون قائداً فلاحياً مثله مثل غيره من شيوعيّ العقيدة والوجدان الذين ما زالوا يقبضون على الجمر، رغم مرارة الواقع..

ضيفنا لهذا العدد هو الرفيق محسن حسين..

رفيقنا المحترم نرحب بك أجمل ترحيب، ونسألك أن تحدثنا كيف أصبحت شيوعياً؟

«..أنا من مواليد منطقة الجزيرة- القامشلي - قرية خراب كورت /١٩٣٥/، تعرفت على الشيوعية عن طريق رفاق من القرية، وعن طريق الرفيقين يوسف سيد يوسف وبشير محمود يوسف انتميت إلى الحزب عام ١٩٥٨، وأول فرقة حزبية عملت بها ضمت الرفيقين محمد خلف وصوفي برو، ثم أصبحت عضوا في فرعية ريف القامشلي، وبعدها صرت عضو لجنة محلية بالقامشلي، وقد عملت مع العديد من الرفاق في كثير من قرى المنطقة (دودا – كليجا – توكي - اولجيا ... وبعض القرى في منطقة تل حميس..).

تعرضت للتوقيف والاعتقال أكثر من مرة، ففي المرة الأولى اعتقلت لمدة يومين إثر اتهام الملاكين لي بتحريض الفلاحين، وعندما لم يشهد أحد من الفلاحين معهم على التهمة أخلي سبيلي. وفي المرة الثانية استدعتني الشرطة إلى بيت المختار وهددوني بالاعتقال لأني (أعمل مشاكل) حسب زعمهم، فقلت لهم: من أبلغكم بذلك هو من يعمل مشاكل.. هؤلاء يريدون إبعادي لكي لا يتعلم الفلاحون الدفاع عن حقوقهم.

أطول مدة اعتقال كانت لثلاثة أشهر حين كلفني الحزب عن طريق الرفيق يعقوب كرو وإبراهيم سيد سلو بإيصال البريد الحزبي من وإلى دمشق، وكان ذلك عام ١٩٦٤، ولأني لم أكن أعرف الطريق كلف الرفاق الرفيقة جلبية- أم فهد بإيصالي إلى المكان، وكان في آخر سوق الحميدية عند باب الجامع الأموي، وكانت كلمة السر والتعارف (يسألوني كم الساعة الآن، فأجيب بثلاث ساعات زيادة عن التوقيت الفعلي)، وهذا ما جرى، فقد جاء اثنان من الرفاق وتعرفنا على بعضنا بموجب كلمة السر المتفق عليها، وفي اليوم الثاني جاءني الرفاق بكيس فيه مطبوعات وضعته فوق الباص، وبرسالة وضعتها تحت السكاير في علبة الدخان. وفي مفرق الرقة دير الزور أمام مخفر الشرطة العسكرية جرى تفتيشي بشكل دقيق فوجدوا الرسالة في علبة السجائر، عندها فهمت أن هناك وشاية، وعندما سئلت عن الرسالة الحزبية: ما هذه؟. قلت: إنها لك، وأنت تريد أن تلبسني التهمة.. أنكرت أية علاقة لي بالرسالة، وسألوني هل لك أغراض فوق الباص؟ فقلت لهم لا، (هكذا كان الاتفاق مع الرفاق إذا تم توقيفنا لا نعترف بعائدية الوثائق والمطبوعات)، وتم توقيفي، وذهبت المطبوعات مع الباص ولا أدري عن مصيرها إلى اليوم.

تعرضت للتعذيب الشديد في المخفر للاعتراف بأن الرسالة لي فلم أعترف، وفي اليوم التالي حولوني إلى الرقة، وهناك سألني الضابط عن مصدر الورقة، فقلت: الورقة ليست لي، اعتقلوني لأني لا أحمل هوية. وكان معي موقوف آخر أنزلوه من الباص نفسه، اسمه جميل من القامشلي أوقف لسبب غير سياسي، فطلبت منه أن يبلغ الرفيق حميد خلي، وهو قريب له، أن محسن موقوف. أردت أن يعرف الحزب بالأمر. بعد ذلك أحالوني إلى مخابرات دير الزور، وهناك تعرضت لمزيد من التعذيب القاسي، ولم أعترف بشيء، وفي أحد الأيام دخل شرطي إلى المهجع فوقف الجميع باستثنائي، فضربني الشرطي بقدمه وكسر لي ضلعين، ثم تكرر التحقيق ولم أعترف، وبعد شهر حولوني إلى المخابرات العسكرية بالقامشلي وبقيت مدة شهرين تحت التعذيب الدوري. وعن طريق أحد عمال المطعم الذي يجلبون منه الأكل للمعتقلين عرف الرفاق بمكان اعتقالي، فزارتني والدتي، وبطريقة متفق عليها بين الرفاق ووالدتي أبلغوني بأنه لا مانع من الاعتراف بانتمائي السياسي، فقلت لهم لم أعترف حتى الآن، ولن أعترف. فقالوا نترك لك تقدير الموقف، وبالفعل لم أعترف وتمت إحالتي إلى المحكمة وحكمت علي بثلاثة أشهر سجن و٥٠ ليرة غرامة مالية، وكان قد مضى على اعتقالي ١٠٠ يوم،فقال لي مدير السجن مدة اعتقالك انتهت والمطلوب منك ٥٠ ليرة لكي تذهب إلى بيتك، فقلت له بقيت عندكم ١٠ أيام زيادة هذه مقابل تلك! فضحك، وقال لا يجوز، ثم أمّنت والدتي المبلغ المطلوب، فأخلوا سبيلي.

شاركت في المعارك الفلاحية التي أدت لحصول فلاحي القرية على الأرض رغم إرادة الملاكين والمتواطئين معهم. وعندما تم تنفيذ الاستيلاء على الأراضي التي كانت بحوزة الفلاحين لإعطائها لمزارع الدولة ثم للمغمورين، بادرنا إلى وضع اليد على أراضي الملاكين، وكانت مساحتها ١٥٠٠ دونم، فقالت الجهات الرسمية لكم ٦٠٠ ولهم ٩٠٠ فلم نرض، وحرثنا حوالي ١٠٠٠ دونم لمصلحة الفلاحين فاشتكى الملاكون، وجاء رئيس المخفر (ليخصص) لهم ١٣٠٠ دونم لفلاحتها فلم نقبل، وقلت له هل معك أمر بذلك؟ فقال لدي أمر شفوي من مدير المنطقة، فقلت له لا نعترف بأي أمر شفوي، وتصدينا ومنعنا الفلاحة. وفي اليوم التالي قابلنا مدير المنطقة وتمت (مصالحة) وأخذنا ثمن الحراثة من الملاكين وتركنا لهم الأرض في ذلك الموسم، وفي الموسم التالي وأمام إصرار جميع الفلاحين على عدم التنازل عن حقهم، تمكنّا من الحصول على إقرار بأن نفلح الأرض على الرغم من تهديد الملاكين لنا بطردنا من بيوتنا، وأخذنا نسخة من الاتفاق إلى اتحاد الفلاحين، وبقيت بحوزتنا مساحة ألف دونم ... وفيما بعد جرت محاولة أخرى لإعطاء قسم منها لملاكين من خارج القرية، فقاومناها وتعرضنا للاعتقال ,لكننا صمدنا ,وأقر القضاء بحقنا.

نعم أيها الرفاق، بهذه الروح الكفاحية وبهذا التضامن بين الفلاحين وبالثقة بالحزب وكادراته استطعنا الصمود في السجن والانتصار في ميدان النضال الطبقي، واليوم بعد الانقسامات التي أنهكت الحزب لم تعد (التنظيمات) قادرة على القيام بدورها, وهذا ما حز في نفسي، وكان سبباً لانقطاعي عن العمل التنظيمي، لكنني ما زلت مقتنعا بالمبادئ الشيوعية واحترم نضالات الحزب، وأدعو جميع الرفاق من خلال جريدة قاسيون إلى العمل من أجل وحدة الحزب، وأعتبر كل الرفاق المخلصين رفاقاً لي أينما كانت مواقعهم التنظيمية.

■ **إعداد محمد علي طه**

إلى متى الاستخفاف بكرامة الطلبة!

أبعد ما يمكن أن يتوقعه أو يتصوره الطالب في حياته أنه بعد إتمامه اثنتي عشر سنة من الدراسة، ولدى ذهابه لتحقيق حلمه وحلم أهله بنيل مقعد في الجامعة، سوف يتعرض للضرب والإهانة والإذلال.

في كل عام وقبل استقبال الطلاب للتسجيل في المفاضلة العامة لا يفوّت مسؤول في وزارة التعليم فرصة إلا ويدّعي الاستعداد المطلق للوزارة لاستقبال طلبات التسجيل، لكن الواقع يأتي دائماً ليثبت العكس تماماً، ولعل ما حدث من ازدحام كبير على مراكز تسجيل مفاضلة تربية القنيطرة أكبر دليل على هذه التجاوزات، والتي جاءت بمثابة الصدمة لكل من جاء للتقدم للتسجيل، خصوصاً بعد أن تم حشر /١٥٠٠ ـ ٢٠٠٠/ طالب في ممرات ضيقة بكلية التربية بدمشق لا يتجاوز عرضها ثلاثة أمتار بطول أربعين متراً، ما تسبب بإغماءات عديدة بينهم، خصوصاً بين الإناث، بسبب الحر والصيام..

ما حدث صباح يوم الثلاثاء ٢٠٠٩/٩/١ هو مأساة يندى لها الجبين، فقد تعرض مجموعة من الطلاب للضرب المبرح بالأحزمة من بعض مسؤولي الجامعة، ومن الحراس الأمنيين للجامعة، ما استدعى تدخل الشرطة لفك النزاع.. كل ذلك أدى لازدحام وفوضى ناشزتين، وكل من شاهد المنظر تأسف للوضع الذي وصلت إليه العملية التعليمة برمتها، خصوصاً أن ما حدث ليس مسؤولية الطلاب أو الموظفين الذين حشروا بقاعات لا تتسع لأكثر من ثلاثين طالباً، بل مسؤولية الوزارة التي حددت مدة التسجيل بخمسة أيام فقط، وتقديم أجهزة حاسوب لتخديم العملية نصفها متعطل والنصف الآخر يعاني من ضعف في الشبكة..

والسؤال المهم هنا: لماذا لم تؤمن جامعة دمشق والوزارة حواسيب كافية للأعداد الكبيرة المتوقعة من الطلاب المتنافسين على/٢٠٠/ مقعد، منها /١٧٠/ مقعداً لأبناء القنيطرة و/٣٠/ فقط لباقي المحافظات السورية، خصوصاً أن معدل القبول المتدني كان يوحي مسبقاً بحدوث ازدحام شديد؟ ولماذا لم تتح مدة أطول لقبول الطلبات وليس حصرها في أيام قليلة؟

فإلى متى يستمر الاستخفاف بكرامة الطلاب؟

■

لماذا هذا الظلم يا وزارة الزراعة؟



كلنا يعلم الحالة الاقتصادية المتردية التي تمر بها الأغلبية الساحقة من المجتمع السوري والتي تهدد الأمن الاجتماعي وبالتالي الأمن الوطني، بسبب تلك السياسيات التي يقودها جهابذة الاقتصاد والسياسة في حكومتنا «الألمعية» ومؤسساتها المتفرعة منها. وتحظى المحافظات الشرقية وخصوصاً الجزيرة التي كانت تسمى سابقاً «سلة الاقتصاد الوطني، وعموده الفقري» بحصة الأسد من هذا التردي، مشفوعة بحالة الجفاف والتصحر التي هجمت بقوة على هذه البقعة الهامة من هذا الوطن العزيز. ومما يزيد الطين بلة - كما يقولون - تلك الممارسات اللامسؤولة التي تقوم بها بعض الجهات، بحجج مختلفة، أو ربما بكلام حق يراد به باطل، والتي تحدث في الوقت الذي تدعي فيه الحكومة. ونحن من مؤيديها في هذا المجال. تقديم المساعدات من السلات الغذائية لمنكوبي الجفاف، أو إعمار المناطق الشرقية وتنميتها.

وإليكم مثالاً صارخاً لهذا الواقع، وهو قصة قرية «عين التينة» التابعة لناحية تل تمر.

في عام ١٩٨٧، عند إنشاء القناة الرئيسية لمشروع ري الخابور، تم إنذار قسم كبير من سكان هذه القرية بهدم منازلهم التي تمر القناة بها، والواقعة على أطراف أملاكهم الخاصة. وبالفعل، فقد تم هدم منازلهم وإنشاء القناة التي جاء محورها على حدود أملاك الدولة التي تتكون مما يسمى محلياً (حمة)، وهي أطراف جبل صخري بازلتي قليل الارتفاع. وحدود أملاكهم الخاصة، لقاء تعويض نقدي لكل منهم قبضوه من المشروع حينها. وعندما أرادوا السكن في أملاكهم الخاصة أبلغهم مسؤولو المشروع أن أراضيهم الخاصة خاضعة للاستصلاح، ولا يحق لهم تشييد مساكنهم عليها. فلم يبق أمامهم سوى الطرف الآخر من القناة الواقع في أملاك الدولة ضمن الشريط الصخري الذي لا يتجاوز عمقه بضع مئات من الأمتار بين منطقتين زراعيتين تزرعان بالحبوب، فقاموا بتنظيف بقع من هذا السفح الصخري، كل حسب قدراته، وحولوها إلى مساكن وبساتين أشجار مثمرة بعد أن كانت منطقة صخرية ليس إلا، وذلك منذ ما يتجاوز العشرين عاماً. ولكن ما حدث في الآونة الأخيرة، وعلى أثر شكوى كيدية من أحد المواطنين الذي ادعى كذباً أن هؤلاء الناس تجاوزوا على مراعي أغنام منذ شهر فقط، حضرت لجنة من أملاك الدولة، وقامت بالكشف على المساكن والبساتين والمزروعات الأخرى في هذه القرية، ورفعت توصياتها إلى وزارة الزراعة التي اتخذت بدورها قراراً يغرم أرباب الأسر المذكورة غرامات مالية تعادل ضعف أجر المثل عن الدونم الواحد بأعلى سقفه، حيث يغرم كل منهم /٦٠٠/ ل.س عن دونم الأشجار، و/١١٠/ ل.س عن دونم الزراعة البعلية، و/٢٢٥٠/ ل.س عن دونم السكن. واعتبروا أن /١٠٠/م٢ سكن تعادل دونماً.. كل ذلك عن سنة واحدة، علماً أن بدل المثل عن الشرائح السابقة وفق القانون هو نصف المذكور، وقد حققوا عليهم بدل المثل منذ /٢١/ عاماً سابقاً.

كما أوصى قرار الوزير الجهات الأمنية بالمحافظة العمل على تنفيذ هذا القرار. أي أن هؤلاء الفلاحين أصبحوا تحت وصاية الجهات الأمنية المتعددة، ولا يخفى على أحد حالات الابتزاز التي سوف تحدث.

كما أقر الوزير في البند الثاني نزع يد الفلاحين عن منطقة التجاوز، وهذا يعني أن بيوتاً شيدت منذ أكثر من عشرين عاماً، وبساتين أنشئت منذ ذلك التاريخ سوف تهدم وتجرف. والسؤال المطروح: ما هو مصير ما يقارب /٢٤/ أسرة فلاحية فقيرة، وما مصير ما يقدر بأكثر من عشرة آلاف شجرة مثمرة مزروعة على مساحة ما يقارب /٩٨/ دونماً حسب تقدير اللجنة المكلفة؟ علماً أن المساكن المذكورة تشكل جزءاً من القرية، وأن الجزء الآخر مشاد منذ عشرات السنين قبل إنشاء قناة الري.

هل من المفروض أن تأكل الدولة أبناءها بحجة تجاوزهم على أملاكها؟

ألا يوجد قانون رحيم يحفظ حق الدولة وحق أبناء هذه الدولة، وتنظيم العلاقة بين من تم ترحيله قسراً للمصلحة العامة، وبين المصلحة العامة نفسها؟

ألا يمكن إقرار بدل مثل على المتجاوزين يراعي فقرهم وأحوالهم المعاشية وحق الدولة في صيانة أموالها؟

المطلوب هو ضمان حق الدولة بتحقيق أجور مثل عادل بسقفها الأدنى، وتحصيلها من هذه الأسر باعتبارها مرحّلة لأسباب تتعلق بالمصلحة العامة، وذلك بتقسيطها عليهم إذا لم يكن من الممكن إعفاؤهم منها لأن حالة الجفاف التي تمر بها المنطقة جعلت من المتعذر دفع مبالغ باهظة كما هو مقرر في قرار الوزير. ويقال: «الرحمة قبل العدل».. كما أن قرار رفع اليد هو قرار متهور سوف يؤدي في حال تنفيذه إلى تشريد /٢٤/ أسرة فقيرة، والقضاء على آلاف الأشجار المثمرة التي تشكل ثروة وطنية وجمالية في منطقة يغزوها الفقر والتصحر.

فاتقي الله يا وزارة الزراعة في فقرائنا وأبناء شعبنا..

■

برسم وزارة الصحة..
الاستخدام المتكرر لزيت القلي يسبب السرطان



تلجأ شركات ومحلات التغذية والوجبات السريعة في بعض دول العالم، وفي سورية بشكل خاص، إلى عدم استبدال مادة الزيت المستخدمة في عملية قلي المأكولات، وذلك لغايات اقتصادية تتمثل بتقليل التكلفة والسعي غير الشرعي وراء أكبر قدر من الربح، رغم أن الاستعمال المتكرر لزيوت القلي تتسبب بمشكلات هضمية كثيرة وأمراض سرطانية، وهو ما أثبت طبياً.

ولا شك أن هذه الظاهرة ذات الأساس الاقتصادي، تستفحل كثيراً في بلادنا نتيجة غياب الرقابة الحكومية على الأسواق، والتغافل عن المخالفين. فمن المعروف أن الضرر الكبير من مادة الزيت لا يتأتى من عملية القلي الأولى، لذلك فإن الزيوت في الكثير من الدول التي تمتلك رقابة صحية فاعلة لا تستخدم إلا لمرة واحدة، أما عندنا فيبقى الزيت في حالة استخدام حتى ينفد!!

خطورة مادة زيت القلي تتولد بعد رفع درجة حرارة الزيت، ليكون قادراً على إنجاز عملية الطهي، فعندما يتم إغلاق الأغطية عند تجهيز الأطعمة يصبح الضغط أكبر وتذوب كمية الأوكسجين الموجودة فوقه بشكل أسرع، ومع الحرارة يصبح هناك عملية أكسدة، وتكون بالتالي حاجزة لتكوين عملية ما فوق الأكسدة، وهذا ينطبق على القلي المغمور أو المغمس (التشيبس، البروستد) أو العملية التي تصنع فيها الوجبات السريعة عموماً، ولكن الضرر يكون أكبر عند طهي المأكولات دون غطاء. كما أن عملية الأكسدة يمكن أن تنتج مع حرارة الجو البسيطة، وهذه العملية تحتاج إلى وقت أكبر في الزيوت غير المشبعة الطرية (SOFTOIL، عباد الشمس، الصويا، زيت الزيتون) مقارنة بالزيوت المشبعة HARDOIL التي تحتاج إلى وقت أقل.

ولابد من التنبيه إلى أن كمية المياه التي تسقط في الزيت أثناء عملية القلي تضر الزيت وتؤكسده بشكل أكبر، كما أن عملية القلي ببعض الأواني الحديدية (الفلافل) تؤدي إلى ضرر أكبر نتيجة تفاعل هذه الأواني مع الزيت المغلي، وتؤدي لإنتاج المواد المسرطنة.

وقد التقت قاسيون كل من د. حسام الحفار الأستاذ في العلوم الطبيعية، والمستشار الأستاذ طالب نعيم الأخصائي الكيميائي وقد أكدا أن عملية تكرار استخدام زيت القلي تؤدي بالدرجة الأولى، إلى التسبب بالعديد من الأمراض السرطانية، وإلى أضرار في الجهاز الهضمي وتقرح في الأمعاء الذي يصعب علاجه، ولا تظهر هذه الأضرار مباشرة، بل إن هناك ضرراً تراكمياً، وهذا ما أثبتته الدراسات والبحوث الطبية، فكلما ارتفع التأكسد كانت احتمالات التسرطن أكبر.

الآليات الرقابية المستخدمة

لا تسمح العديد من الدول الأوربية باستخدام مادة زيت القلي إلا لمرة واحدة، حيث تقوم أجهزتها الرقابية بجولات على محلات الوجبات السريعة، فتأخذ عينات من الزيوت وتفحصها (توتوكس فاليو)، فإذا كان أسيده عالياً (بروكسايد)، أي أنه استخدم لمرات عديدة، تقوم الدولة بإغلاق المحلات المخالفة، وهذا يعد أهم آليات الرقابة المستخدمة في هذا المجال. كما أن هذه الدول تلتزم بجمع مادة الزيت التي تتم عملية القلي بها، فتقوم ببيعها للمصنعين لمعالجتها والتخلص من المواد المسرطنة التي تحتويها والاستفادة منها في قضايا أخرى. وقد انتقل هذا النوع من الرقابة والمتابعة إلى المنطقة العربية، فالسعودية مثلاً تمتلك أجهزة رقابة فعالة للحد من أضرار هذه الزيوت وتنظيم عملية بيعها.

أخطار الزيوت تمتد للأعلاف والصابون

يمتد تأثير ضرر هذه الزيوت على مادة الصابون التي تصنع منها، أو على مادة الزيوت المستخدمة في الأعلاف التي تأكلها الحيوانات، وتسبب الضرر ذاته على الحيوان، وهناك احتمال انتقاله من الحيوان إلى الإنسان عن طريق أكل لحوم هذه الحيوانات.

فعند صناعة الصابون يتفاعل الزيت مع أكسيد الصوديوم أثناء علمية تحويله إلى صابون، وتبقى بعد هذه العملية المواد المسرطنة كما هي موجودة بمادة الصابون، وعند استخدام مادة الصابون، تنتقل هذه الأمراض عن طريق الجلد نتيجة عملية الامتصاص.

لكن أخطر ما في الأمر، هو استخدام زيت القلي كعلف للحيوانات، فالزيوت حديثة العصر تستخدم في إنتاج الأعلاف لرفع الطاقة الحرارية لهذه الأعلاف، ولكن المشكلة لدينا تكمن في استبدال هذه الزيوت الحديثة بزيت القلي لأنها الأرخص وذلك بهدف التوفير المادي.

التخلص من المواد المسرطنة

إن عملية البروكسايد تعالج عن طريق الفصل بالمياه، لأنه يتكسر عندها ويصبح الوزن الجزيئي منخفضاً، وبعدها تتم عملية التقطير ويأخذ الحمض الصافي، بينما تبقى المواد الثقيلة في المقطر.

عملية تصنيع زيت الصابون التقليدية تتم من خلال عملية مفاعلة الزيت مع أكسيد الصوديوم، والذي يتفاعل بدوره مع الأحماض الدهنية مما ينتج المادة الصابونية ويطرح الغلسرين وبقية المواد. أما الأوربيون ومنذ حوالي ١٠٠ عام، قاموا بفصل الحمض عن الغلسرين قبل عملية التصبن، واستخدموا الغلسرين في المواد الطبية والدهانات.. إلخ... وتؤدي هذه العملية إلى القضاء على المواد المسرطنة التي سببتها عملية القلي.

كما أن المواد الثقيلة التي تبقى عند عملية تقطير الحمض تستخدم في المحروقات.

■■

بداية العام الدراسي الجديد.... مشكلات وحلول

يترافق قدوم هذا العام الدراسي مع حلول شهر رمضان، الأمر الذي يتسبب بازدياد الضغط على المواطن السوري لتأمين المستلزمات والمتطلبات في ظل عدم وجود توازن بين الأجور والأسعار، ما يؤدي بالتالي لازدياد الإرهاق النفسي والمشكلات المستعصية الباقية دون علاج.

وينبغي ألا يعتقد البعض أن الاستعداد للعام الدراسي الجديد ينحصر في توفير المتطلبات الدراسية من ملابس أو دفاتر وغيرها... إذ يتجاوز ذلك الاستعداد ليشمل الجانب النفسي والمعنوي والاجتماعي للتلاميذ الجدد، للتغلب على العادات السلبية والاهتمام بالقيم الحياتية التي تعود إيجاباً على دراستهم، ومن هنا لابد من رصد أهم المشكلات التي تعترض سير العملية التعليمية:

أولاً. مشكلات الحلقة الأولى والتي تتمثل في:

١- المشكلات الاجتماعية والنفسية لدى التلاميذ الجدد كالخوف والقلق والميل إلى العزلة والعدوانية لدى بعضهم، والغياب عن المدرسة وصولاً إلى البكاء عند مجيء المدرسة. ولعلاج هذه المشكلات لابد من إصدار برامج توزع على إدارات المدارس وتجنيد الإعلام الرسمي بالاتجاه نفسه، لتعريف أهمية رياض الأطفال بالنسبة لأولياء الأمور، وكذلك اختيار المعلمين من ذوي الخبرة وعدم استخدام الشدة في مثل هذه الحالات المذكورة وإبراز تلك المشكلات إلى المختصين من المرشدين النفسيين والموجهين وغيرهم.

٢- المشكلات الصحية: كضعف السمع أو البصر أو عدم التوافق الحركي واللفظي لدى بعض التلاميذ... إن علاج تبعات هذه المشكلات يجب ألا يقتصر على وزارة الصحة، بل للتربية دور أساس في ذلك.

٣- مشكلة التأخر الدراسي: والتي تعود عادة إلى دور الأسرة والعوامل الذاتية للتلاميذ والمدرسة.

ومن هنا لابد من استخدام جميع الوسائل لترغيب التلاميذ بالمدرسة ومراعاة الفردية وممارسة أسلوب التكرار وغيرها من الأساليب العملية التي تقلل الفجوة بين المستويات المختلفة لدى التلاميذ.

ثانياً. المشكلات العامة:

مع بداية كل عام دراسي جديد تعود الحركة والنشاط الدؤوب إلى طبيعتها بعد فترة الإجازة الصيفية، ولكن ما هي المستلزمات التي أنجزت لهؤلاء الطلاب كالكتاب المدرسي وتوفير معلمي الاختصاص وترميمات المرافق الدراسية وإصلاح ما أفسد في العام الماضي وتوفير المقاعد الدراسية وغيرها من المشكلات الرئيسية.

ولذلك لابد من تأمين مدرسي الاختصاص في كل المحافظات من خلال مسابقات متتالية ومستمرة للتخلص من حالة المعلم الوكيل، حيث الوكلاء يعدون بالآلاف في كل محافظة.

- التخلص من مشكلة الدوام الصباحي والمسائي، والأفضلية يجب أن تكون لتلاميذ الحلقة الأولى (الدوام الصباحي)، وليس العكس كما يجري في بعض مدارس محافظة القنيطرة على سبيل المثال.
- توزيع الكتب في اليوم الأول من العام الدراسي وعدم التأخير في ذلك.
- تسوية وضع المدارس منذ الأسبوع الأول.
- محاسبة المدرسين والمعلمين المقصرين في أداء رسالتهم بعد معرفة الأسباب ومعالجتها.
- مشكلة عدم تعاون أولياء الأمور مع إدارة المدرسة وبعضهم يتهجم على المدرس وأثناء الدوام الرسمي.
- مشكلة الكثافة الطلابية داخل الشعب حيث يصل في بعض المدارس إلى /٤٠/ طالباً وأحياناً /٥٠/ طالباً.
- عدم وجود المرافق الصحية على المستوى المطلوب، الأمر الذي يؤدي بالطلاب إلى قضاء حاجاتهم بجانب السور المدرسي وهو ما يسبب عادة سيئة.
- مشكلة وجود الطلاب خارج السور المدرسي أثناء الدوام أو الغياب المتكرر والتأخر المستمر دون المتابعة من أولياء الأمور عن وضع أبنائهم في المدرسة رغم تبليغ المدرسة بذلك.

وفي الختام يجب التأكيد أنه لابد من تدقيق التقارير المرفوعة إلى المسؤولين التربويين من خلال قيامهم بزيارات ميدانية وكشف الفساد إن وجد ورصد الواقع برؤية علمية شاملة وعدم تأجيل البت في أية مشكلة قد تعترض مسيرة تطوير العملية التربوية والتعليمية.

■ **عابدين رشيد**

بعد «كفرسوسة».. برزة هي الحلقة القادمة؟

ثمانون عائلة تنتظر المجهول على يد محافظة دمشق

◄ عبد الرزاق دياب



«السيد رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش..
مقدمه: أهالي وسكان حي البيادر مالكي العقارين (٥٣٣-٥٣٩) بموجب سندات تمليك وكاتب عدل نظامية منذ أكثر من خمسين عاماً، وقبل صدور مرسوم الاستملاك رقم ١٢٩٩تاريخ ٢١/١٠/١٩٧٩م، القاضي باستملاك جزء من العقار ٥٣٣ وكامل العقار ٥٣٩ نفع عام لصالح السكن الشعبي بموجب العقد ٧٨٢تاريخ ٢١/٤/١٩٧٩م.
بتاريخ ١٩/٨/٢٠٠٩ تم إخلاء منزل السيدة فوزة السمهر مع أولادها القصّر والمتوفى زوجها منذ أكثر من ٢٢ عاماً، والسيد محمود شبرق وعائلته مع محتويات منزليهما ورميهما في الشارع دون شفقة أو رحمة وبشكل قسري، بناء على قرارات صادرة عن المكتب التنفيذي لمحافظة مدينة دمشق، مخالفة بذلك القرار القضائي رقم ٦٧٧ لعام ٢٠٠١م الصادر عن المحكمة الإدارية، والمثبت بدائرة فحص الطعون وأن هذا الموضوع منظور أمام القضاء حالياً وبلغت المحافظة بذلك»..
هذا بالضبط الكتاب الذي وجهه أهالي حي البيادر للرقابة والتفتيش يشكون فيه مخالفة محافظة دمشق للقوانين والأنظمة النافذة، وهذا ما تكرر في الآونة الأخيرة من شكاوى تقدم بها مواطنون، وتبدو الشكوى كحلقة من مسلسل تمت مشاهدته سابقاً وبالأحداث نفسها.

قصة متكررة

يوضح الأهالي وبالتفصيل الممل شكواهم، فيؤكدون أن العقارين المذكورين يقطن على مساحتهما نحو ٨٠ عائلة، وهما يتبعان لمنطقة برزة العقارية، وهم يقطنون عليهما من عام ١٩٦٠، وهو إرث عن آبائهم ولأجدادهم، وازداد عدد سكان التجمع بعد نكسة ١٩٦٧ وقدوم النازحين جراءها.

يورد الأهالي الإثباتات المتتالية عن وجودهم القانوني في العقارين من عام ١٩٦٤ حيث تم تمديد شبكة المياه النظامية وتقدموا بإيصالات دفع للاستجرار، كذلك إيصالات الضرائب المدفوعة لمالية دمشق بعد صدور تكليفه بتقدير بدائي تحت الرقم ٤١٨٢ في سنة ١٩٦٦، ومن ثم ربطهم بشبكة الصرف الصحي والكهربائي في عام ١٩٧٠.

في العام ١٩٨٠ أخطرت محافظة دمشق شاغلي العقارين باستملاكهما بالمرسوم رقم ١٢٩٩ تاريخ ٢١/١٠/١٩٧٩لمصلحة السكن الشعبي، ولدى مراجعة الدوائر المختصة في المحافظة أعلم المواطنون أن العقار ٥٣٣ مستملك جزئياً لمصلحة مسار الطريق العام أوتوستراد مساكن برزة – ركن الدين، بموجب العقد ٧٨٢تاريخ ٢١/٤/١٩٧٩، والباقي لأصحاب العقارات، وأن المحافظة خصصت الأهالي بالمقاسم ١١-١٢-١٣بالمنطقة نفسها.

في عام ١٩٨٤ أكملت محافظة دمشق مسلسل أخطائها بإيداع البدل المادي الاستملاكي لكامل العقار مخالفة بذلك نص المرسوم الاستملاكي المذكور.

بتاريخ١٢/٥/ ١٩٩٠، قامت محافظة دمشق بتوجيه إنذار لشاغلي المحلات التجارية على العقار نفسه بإخلائها ليصار لتسليمها للجمعية السكنية للعاملين في قيادة شرطة دمشق خلال شهرين، وتم إيقاف التنفيذ بقرار قضائي.

في عام ١٩٩٦، أضافت المحافظة كما يقول (أ.ص) المقسمين ٩-١٠إلى مخصصات الأهالي الشاغلين، وذلك حسب ما صرحت به آنذاك السيدة أميرة صابوني رئيسة الدائرة الفنية في المحافظة، وتم تجيير التخصص للجمعية السكنية للعاملين في قيادة شرطة دمشق.

جمعية الشرطة والمحافظة

في العام ٢٠٠١ قامت جمعية الشرطة برفع دعوى على محافظة مدينة دمشق كونها اشترت منها، ونص الدعوى هو قيام المحافظة بإخلاء الشاغلين للعقارين المذكورين باعتبارهما أرضاً للجمعية، ولكن جاء القرار القضائي رقم ٦٧٧لعام ٢٠٠١ من محكمة القضاء الإداري برد الدعوى مضموناً، وأن ليس للمحافظة أية صفة قانونية لإخلاء القاطنين كونها باعت المقاسم وخرجت من يدها، وعلى جمعية الشرطة إرضاء القاطنين بالتفاهم والتراضي.

لم تيأس جمعية الشرطة وتقدمت بدعوى طاعنة للقرار وحكت دائرة فحص الطعون بالإجماع على قبول الدعوى شكلاً ورفضها مضموناً بموجب القرار رقم ١٤٦٧/ط/١لعام ٢٠٠١.

في كل مشاكل محافظة دمشق مع الأهالي المتضررين من قرارات الاستملاك التي نفذت والتي لم تنفذ، والتي قيل إنها لمشاريع تعود بالنفع العام أو جيرت كذلك، المشكلة التي يبدو أنها وصلت إلى حد العقدة هي إيجاد البديل العادل للذين تضرروا من استملاكاتها.

في هذه المشكلة جاء تصريح محافظ دمشق في حينه الدكتور غسان اللحام في العدد ١١٨٦٥تاريخ ١١/٨/٢٠٠١ ليضع حلاً للمشكلة التي لم تحل، قال المحافظ إن التوجه الجديد وخاصة لبرزة وكفرسوسة هو تأمين مساكن بديلة بالمنطقة نفسها وعدم نقل الشاغلين إلى الحسينية أو مناطق أخرى.

بعد ثماني سنوات من هذا التصريح ما زالت المشكلة قائمة، وسكان كفرسوسة من مستحقين وسواهم أبعدوا إلى ما كان ينفيه الدكتور اللحام (الحسينية)، ولم يحصلوا على البديل العادل بالمنطقة نفسها، ومَنْ تم تخصيصهم صاروا يحلمون بمنطقة قدسيا.

أما سكان برزة فبدأ مسلسل إخلائهم، ويبدو أن الحبل على الجرار، وأن المشاكل بدأت تفتعل، من الشرطة ومن بعض المستفيدين.. كيف؟

إزعاجات وترهيب

يقول الأهالي: في العام ١٩٨٠ فوجئنا بإحصاء جديد من موظفي المحافظة مع رجال الشرطة وبالتعاون مع بعض أصحاب المكاتب العقارية الذين سعوا كثيراً لشراء منازلنا بأسعار بخسة، ومن هذه المكاتب (مكتب الباشا والمأمون العقاريان).

يتابع أحد المواطنين: لقد قام بعض المخصصين في الجمعية السكنية للشرطة بوضع مخصصاتهم لدى المكاتب العقارية لبيعها بأسعار خيالية كون التخصيص لهم ولأبنائهم وأزواجهم، ومنهم العضو (إ.ح) رقم عضويته ١٠٩، وأن معظم المستفيدين من المقسم رقم ٨ في الجمعية المذكورة باعوا إلى الغير بأرباح طائلة.

تتوضح فيما ذكر الخيوط الخفية لعملية التفاوض والضغط بين أعضاء الجمعية والمكاتب العقارية كطرف مستفيد من الصراع.

ويبرز الأهالي تصريحاً للسيد عبد الفتاح إياسو الذي لا تخلو مشكلة مشابهة من حضوره، ووعوده، في العدد ٦٠٦تاريخ ١٨/٣/٢٠٠٩من جريدة الوطن. يقول السيد إياسو: (حيث أفاد السيد عبد الفتاح مدير التنظيم والتخطيط العمراني بالتوجه لحي البيادر في منطقة برزة هو عدم الإخلاء قبل توفير منازل للقاطنين، حيث ستقدم هبة من عدد من الجمعيات السكنية، وأن السكن البديل سيؤمن على أطراف ريف دمشق للمستحقين وغير المستحقين، وأن العام ٢٠٠٩ لن يشهد أية خطوة على هذا الصعيد).

وبالفعل لم يطل الانتظار طويلاً.. يقول (أ.ص): في ٢٨/٣/٢٠٠٩ فوجئنا بالقرار ٣٠٧ تاريخ ٢٢/٣/٢٠٠٩الصادر عن محافظة دمشق بقبول شقتي هبة مقدمة من مالكي المقسم ٩ برزة العائد للجمعية التعاونية للعاملين في قيادة شرطة محافظة دمشق، وإعادة هبتهما لكل من المواطنة (فوزة رشيد السمهر والمواطن محمود شبرق)، وعلى مسؤولية مديرية التنظيم والتخطيط العمراني.

الأهالي: مأساتنا سببها مديرية التنظيم العمراني والمكاتب العقارية

الخطوة العملية

بتاريخ ١٩/٨/٢٠٠٩، في الساعة الواحدة ظهراً، قامت محافظة دمشق بإرسال أكثر من عشرين موظفاً مدعمين بدورية شرطة محافظة دمشق، ويفوق عددهم على حد رأي المواطنين الـ٤٠ مع مختار المحلة للقيام بإخلاء منزل المواطنة (السمهر) مع أولادها الصغار، وتركهم في الطريق، إضافة إلى منزل المواطن محمود شبرق. وكانت المنطقة قد شهدت محاولة مشابهة قبل التاريخ المذكور بـ٢٠يوماً، لكنها لم تنجح لأن موظفي المحافظة حضروا دون إذن من النيابة.

الأهالي بعد الصدمة التي تلقوها بعيد كلام التطمين والمحاباة الذي صرح به مدير التنظيم العمراني إلى التنفيذ المفاجئ والمغاير للتصريح، والذي اعتبره الأهالي مبيتاً، وأن يداً متواطئة ومستفيدة تتآمر لإخراجهم دون بديل عادل، ووفق الأنظمة والقوانين، ودون حق، توجهوا مباشرة إلى من يمكن أن ينصفهم، القضاء الذي كانت قراراته في صفهم، الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، بعض من أصحاب القرار، ومن يمكن أن يقول معهم الحقيقة.. الصحافة، وقد أوجزوا طلباتهم بما يلي:

❖ يرفض الأهالي رفضاً قاطعاً أية هبة مهما تكن وتحت أية صفة، ومن أية جهة كانت، مقابل حقهم بامتلاك المنزل والأرض.

❖ إعادة النظر بالمرسوم الاستملاكي الذي ينص على امتلاك جزء من العقار ٥٣٣ وليس كامل العقار، علماً أنه لم يرد أي مرسوم ينص على استملاك كامل العقار سابقاً وحتى تاريخه، ودراسته بروح نص العقد ٧٨٢تاريخ ٢١/٤/١٩٧٩م.

❖ انجاز المقاسم المخصصة للشاغلين على نفقة المحافظة المستفيدة وتوزيعها على القاطنين مقابل الإخلاء.

الحلول في عين المتضرر

يقول أحد المواطنين المتضررين: كأن تعاقب المحافظين والمسؤولين في المحافظة ينسف الوعود، كلما جاء محافظ يطلق وعداً جميلاً لا ينفذ، يعقبه وعد آخر إلى أن وصلنا إلى ما نحن عليه.

في العام ١٩٩٩ أفاد السيد المحافظ ضمن لقاء جماهيري وبحضور الرفاق أعضاء قيادة فرع دمشق للحزب ومسؤولي المحافظة، أنه سيتم دراسة منح ترخيص طابقين إضافيين لكل مقسم من أجل توزيعها على الشاغلين ضمن حدود المقسم لحي البيادر، وهذا لو تم تنفيذه، كان من الممكن أن يحل المعضلة.

وكذلك استناداً للعقد ٧٨٢ القاضي بتوحيد مشروعه العقارات بالعقار ١٦٦وإعادة ملكية الجزء المتبقي لأصحاب العقارات، ومنها العقاران ٥٣٣-٥٣٩، ومعاملة المتضررين بتطبيق نظام التنظيم العمراني أسوة بالعقار ٥٣٨ المجاور.

وأخيراً.. يظهر لدى المواطنين في حي البيادر يقين أن مصيرهم لن يكون أفضل من مصير من سبقوهم إلى الحسينية من أهالي كفر سوسة ومن طالهم استملاك محافظة دمشق.

يرجو الأهالي أن يكون البديل المادي حقيقياً ووفق السعر الرائج، لأحد المواطنين عاد إلى العروض المقدمة من المكاتب العقارية حيث تم عرض سعر المتر بـ ١٠٠٠٠ ليرة، ويقدر البعض ثمن المتر في منطقتهم بـ ١١٠٠٠٠ ليرة.



من قرار محكمة القضاء الإداري القرار رقم ١/٦٧٧ لسنة ٢٠٠١

● ومن حيث أن جهة الإدارة المدعى عليها دفعت الدعوى بأن نصوص العقد المبرم مع الجهة المدعية ليس فيه أي نص يتعلق بإخلاء الإشغالات أو بإلزام الجهة المدعى عليها بإخلاء الإشغالات وأنه وفقاً لنص المادة ٢ من العقد فإن الجهة المدعية قبلت بشراء المقسم بعد أن تمت معاينته بالحالة التي هو عليها وقت توقيع العقد فإن مطالبتها بإخلاء الإشغالات لا مستند قانوني لها وجديرة بالرد.

● كما ينبغي أن لا يغيب عن البال أن المادة ٢٩من قانون الاستملاك التي نصت على حق الإدارة بوضع يدها على العقارات المستملكة إنما جاءت بالنسبة للعقارات المستملكة لتنفيذ مشاريع الإدارة ذات النفع العام كالمدارس والطرقات وغيرها وليس للاستملاك بغرض السكن فتلك مقاسم بيعت وخرجت من يد الإدارة ولم تعد لها أية صفة لإخلاء شاغليها لفقدان السند القانوني.

مَن دون سند؟

القرار الذي أفردنا منه هذا الحيز واضح ويضع حداً للحقوق، المحافظة ليست جهة في الخلاف بين جمعية الشرطة والأهالي، ولا تملك أي سند قانوني لإخراج الناس من بيوتهم، وجمعية الشرطة وهي من البيت نفسه، يلزمها القرار القضائي بحل المشكلة مع الشاغلين بالتراضي والتفاهم لا باستعمال وسائلها.

من هو الذي لا سند قانون بيده؟ يبدو الأمر جلياً وواضحاً.. حلقة جديدة ليست أحداثها بالمدهشة والمفاجئة.

■

مطبات

ابتسامة شامتة

يستطيع مدير حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد أن يصرح بما يشاء حول قيام المديرية بإغلاق مئات وآلاف المحال التجارية التي خالفت التسعيرة التموينية خلال شهر رمضان، ومصادرة أكثر من ٧٠٠٠ طن من السكر لدى من وصفهم بضعاف النفوس، ووضعها في منافذ البيع بسعر ٢٧ ليرة للكغ، ويستطيع كذلك تبرير ارتفاع سعر السكر إلى ٤٠ ليرة بسبب ارتفاع سعر السكر عالمياً، وأن دور الدولة التدخلي هو الوصول إلى المواطن بسعر أقل.

كذلك تستطيع وزارة الاقتصاد في كل موسم رمضاني أن تهيب بنا نحن -الإخوة المواطنين- الاتصال برقمها المنشور على الشريط الأزرق فوراً في حال تعرضنا للغش، أو بيعنا سلعة بسعر يفوق ما حددته الوزارة، كذلك يستطيع التاجر السوري أن ينهرك ويقول لك - بعد أن تقول له لقد كتبوا في الجريدة أن سعر ....: اذهب واشتر من الجريدة.

يستطيع التلفزيون السوري أن يغرقك بالبرامج التي تتخصص بالحديث عن السوق، وقد يتجرأ محمد ذو الغنى في برنامج نهار جديد أن يتأفف من مسؤول ما، ويقاطعه على الهواء في حديث عن الأسواق الملتهبة في رمضان، وعن دور الدولة في حماية المواطن.

يستطيع المواطن في بلدي أن يقول أمام الكاميرا: أين تتواجد سيارات مؤسسة الخزن والتسويق الجوالة؟، والتي يصرح من في سدة إدارتها أن دور الدولة ينحصر في التدخل الايجابي حين الأزمات وقد أغرقنا السوق المحلية بالبندورة بسعر لا يتجاوز من ١٢- ١٥ ليرة للنوع الجيد، والبطاطا من ١٨-٢٠.. وحافظ الفروج على سعر جيد قياساً بالعام الفائت ١١٠-١١٥ ليرة للكغ. ومن الممكن أن يصرخ رجل في الستين بين السخط والقهر: كيلو اللحم البلدي اقترب من ١٠٠٠ ليرة، ويمكن لنا في الوقت نفسه أن نقرأ تصريحات تصدير الحكومة لأكثر من ٣٠٠ ألف رأس من الغنم، وأن الثروة الحيوانية بخير.

يستطيع المواطنون في بلدي التهامس فيما بينهم عن واقع نوافذ مؤسسة الخزن والتسويق التي تتفق مع بعض التجار الصغار على بيع خضارها الطازجة، وموعد استلامها، وبيع المواطن ما تبقى من بضاعة عادية ضمن دور المؤسسة التدخلي، بينما يقتسم التجار الصغار مع بعض منتفعيها من بيع البضاعة بسعر السوق الجشع أرباح هذا التدخل، ويتهامس (المواطنون أيضاً عن تحول هذه النوافذ إلى سوبرماركات تبيع بطاقات الموبايل والأنترنت.

تستطيع وزارة الكهرباء أن تبدأ برنامج تقنين طويل للكهرباء بحجة العجز الذي سيتزايد مع السنوات المقبلة بآلاف الميغاواطات إذا لم نتدارك هذا الواقع ببناء خمس محطات جديدة، وتبشرنا الوزارة ببرنامج تقنين حتى أيلول، ثم على حين غرة تنتهي المشكلة ونتجاوز الأزمة، والمعجزة أن ننتقل من العجز إلى التصدير في غضون أيام، ويتم التوصل إلى اتفاق لبناء محطة كهرباء خاصة تتنازع على استثمارها خمس شركات كبرى.

يستطيع النائب الاقتصادي أن يشرح لنا على طول الخطة الخمسية العاشرة فوائد الانتقال إلى السوق الاجتماعية الحرة المفتوحة، وأن ذلك هو الحل الوحيد للانتقال إلى العالم عبر بوابة الشراكات الكبرى العالمية والإقليمية، وأن وضع الاقتصاد السوري مع مواطنيه شهد معدلات نمو إيجابية باضطراد، وأن نهاية الخطة الخمسية العاشرة ستشهد اكتمال زيادات الأجور لتصل إلى ١٠٠٪ على الراتب المقطوع المحدود.

يستطيع الموظف أن يحلم بكل الوعود على أنها حقائق، ويستطيع أن يحسب راتبه الجديد المقطوع والمحدود كما يشاء، ويستطيع بناء على ذلك رسم مسار حياته العملي والاقتصادي، وحتى واجبات زوجته في الولادة والعيادة والمباركات.

يستطيع هنا أي أحد أن يقول ما يشاء، ويعد كيفما اتفق، ويحلم كما يراه مناسباً في حلمه.. ولكن لماذا لا تصدق جارتنا العجوز أم هيثم كلام صاحب الدكان المجاورة لبيتها، وتصريحات حماية المستهلك، ومدير نافذة بيع الجملة، وما تقوله الصحافة عن زيادة الرواتب وخفض الأسعار، وما تتناوله برامج التلفزيون.

جاءتها الفرصة التي أظهرت حكمتها وما بقي من أسنانها وشماتتها عندما سمعت تصريح رئيس حكومتنا: لا زيادة في المدى المنظور.

■ **عبد الرزاق دياب**

حي الشماس الحمصي برسم الإنذار مجدداً

تطفو على السطح بين الفنية والأخرى، قضية أهالي حي الشماس في محافظة حمص، فبعد مرور شهر على نشر قاسيون مقالة بعنوان: «تجار البناء في حمص يستولون على حي الشماس بالقوة والخديعة»، أرسل رئيس مجلس مدينة حمص إخباراً إلى كل من المواطن ماهر الصقار والعقيد المتقاعد محمود خمرة بالمبادرة إلى إبرام عقد تمليك مع مجلس المدينة خلال مدة شهر من تاريخ تبليغ مضمون الإخبار كونهما من المالكين الأساسيين والمنذرين بالهدم والمخصصين بمقسم فارغ، وإلا سيتم هدم البناء أو تسليمه فارغاً للمخصصين به وستؤول ملكيته للمالكين المشتركين بالطابق نفسه أو مجلس المدينة.

يؤكد كل من تضرر في هذا الحي أن هذه الإجراءات التي تقوم بها المحافظة وراءها مصالح شخصية بحتة لأعضاء في مجلس مدينة حمص بالاتفاق مع التجار: د. منذر إبراهيم، وعبد الله حمام، وغيرهم، (وهي أسماء واردة في مذكرة مرفوعة لرئاسة الجمهورية) الذين يقومون بشراء هذه المقاسم من المنذرين بالهدم، لأن المنذرين لا يستطيعون البناء والسكن بجوار وفوق أسطح منازل المالكين الأساسيين، وكونهم مدركين أنه لا يمكن للمالكين الأساسيين التنازل عن أملاكهم بهذه السهولة وفي رسائلهم الموجهة إلى رئيس الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ومجلس الشعب، بين المتضررون أنهم يملكون المقاسم المشار عليها بموجب سندات تمليك، أو كاتب بالعدل موثقة أصولاً، فالعقيد المتقاعد محمود محمد حمزة عضو رابطة المحاربين القدماء في حمص يؤكد أن منزله ضمن المخطط التنظيمي لحي الشماس، وليس متجاوزاً وهومأهول بأسرة كبيرة تضم /٢٦/ فرداً منذ عدة سنوات، وأن كل الادعاءات والتبريريات التي يقدمها مجلس المدينة ليست صحيحة

أما المواطن محمد قاسم السلومي فيقول: في آخر مراجعة قانونية بالمحافظة أجاب جعفر عباس نقلاً عن غسان الحلبي مستشار المحافظ أنه كان بمقدورهم «ترحيل هؤلاء المواطنين القاطنين في حي الشماس واستبدالهم بمواطنين حسب رغبتهم» يضيف محمد قاسم متسائلاً: هل يعقل أن نعامل بهذه المعاملة ونحن مواطنون سوريون أباً عن جد، وقمنا بالدفاع عن الوطن وكرامته، ولم نتهاون للحظة واحدة؟ ماذا تريد هذه الجهات التي تضرب الحصار علينا وعلى عائلاتنا وأطفالنا؟

إن ما يتعرض له أهالي حي الشماس جزء من لعبة الفساد المشرعن الذي لابد من وضع حد له وإعادة الحق لأصحابه خصوصاً وأن ملكياتهم للمقاسم المذكورة مثبتة فهل يتحقق حلم هؤلاء المواطنين؟ أم سيبقون عرضه للابتزاز على مدى عمرهم؟

■■

سوريون يفطرون ويتسحرون بشق الأنفس

◄ علي نمر

على مدى أكثر من عام ونحن نتناول جملة القضايا والصعوبات التي يواجهها المواطنون عند قدوم شهر رمضان . هذا الشهر الذي جعلته سياسات الفريق الاقتصادي شهر معاناة وألم بالنسبة للمواطن السوري، نتيجة الارتفاع الجنوني للأسعار، واحتكار بعض التجار للسلع الغذائية الرئيسية، والغياب شبة التام للرقابة التموينية.



وإذا كان المواطن فيما مضى يبدأ بالاستعداد والتحضير لاستقبال هذا الشهر قبل حلوله بفترة طويلة، حيث كانت الشوارع والأزقة والأسواق تعج بالناس قبل قدوم الشهر بأيام عديدة، فإن هذه الطقوس قد أصبحت من الماضي، وهناك أطعمة ومأكولات لم تعد موجودة نهائياً على موائد الإفطار والسحور بالنسبة للغالبية الساحقة من السوريين.

«**قاسيون**» توجهت إلى بعض المواطنين بالسؤال التالي: على ماذا يفطر المواطن السوري، وماذا يتسحر؟ وما هي المواد الغذائية الأساسية التي يسد بها رمقه في هذا الشهر؟ فكانت الأجوبة التالية:

● أبو سليمان الموظف لدى إحدى الجهات الرسمية يقول: «إن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب الذي أعيشه حتَّم علي تنفيذ سياسة «التوفير» التي لا بديل عنها في هذه الأيام، ومنذ اليوم الأول من رمضان اتفقت مع أم العيال بأن المعدل الأسبوعي لتناول اللحمة يجب أن لا يتعدى أوقية واحدة، بسبب الغلاء الفاحش لهذه المادة، رغم أن سورية لا تنقصها الثروة الحيوانية، وهي تصدر اللحوم إلى الخارج»

ويضيف أبو سليمان: «بالنسبة للسحور فنحن نأكل «الحواضر»، وهذه أفضل طريقة لإراحة الجيبة!!»

● أما ناصر فيقول: «لا يمكن مقارنة هذا الشهر بباقي شهور السنة، فليس من المعقول أن تصوم عن الأكل لمدة تزيد عن خمس عشرة ساعة لتأكل بعدها أكلاً عادياً أو «نواشف»، وفي هذه الحالة نحن بحاجة لثلاثة رواتب فوق راتبنا، أي يجب علينا أن نراكم ديوناً أخرى فوق الديون المتراكمة علينا طيلة أيام السنة» ويؤكد ناصر أن تناول أربعة أو خمسة أنواع من المأكولات على مائدة الإفطار أصبح من ذكريات الماضي، لأن ذلك يعني «خربان البيت»، فالإفطار يعتمد على نوع واحد مع الشوربة فقط.

دور حكومي هش

أثناء الزيارة التي قام بها وزير الاقتصاد والتجارة عامر لطفي لبعض الأسواق الدمشقية وصالات مؤسسات الخزن والتسويق والاستهلاكية وسندس، صرح للصحفيين: «إن الحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد والتجارة ومؤسساتها الثلاث الرئيسية (الاستهلاكية، الخزن والتسويق، سندس)، تسعى للتدخل الإيجابي في السوق وهو الشق الأول من عملها، وذلك بتقديم السلع الغذائية ذات المطلب اليومي، أما الشق الثاني فيتجلى في الرقابة التموينية على الأسواق، والتي تتم وفق الإمكانات المتاحة».

وتفاخر الوزير بعدد الضبوط التموينية المسجلة التي اعتبرها خير دليل على وجود الرقابة التموينية، وعملها المتواصل ليلاً ونهاراً.

يعلق المواطن عبد الله، وهو عضو في الاتحاد العام لنقابات العمال على هذا التصريح بالقول: «إن كل هذا كلام دون فعل، ومفعوله لم يدم سوى للحظات، فما إن انتهت الجولة حتى قام التجار في الأسواق بتبديل الأسعار التي وضعوها أثناء زيارة الوزير».. ويشير عبد الله إلى ظاهرة خطيرة في الأسواق وخاصة سوق الهال، حيث يتجمع عدد من النساء والأطفال لالتقاط بقايا الخضار والفواكه الملقاة على الأرض، لعدم تمكنهم من شرائها . ويؤكد عبد الله أن ما رآه بعينيه يجعله يطالب الجهات الرسمية بإيجاد حل لظواهر كهذه لم يعتد عليها السوريون سابقاً، وخاصة في الشهر الفضيل، فأعداد المتسولين والمحتاجين ازدادت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، وهذا إن دل على شيء، فهو يدل على ضعف السياسات الحكومية في تأمين الاحتياجات الضرورية لمواطنيها، وخاصة السلع الأكثر استخداماً .

أهي مسؤولية الحكومة أم الجمعيات الخيرية؟

يبدو أن الحكومة نسيت أو تناست دورها كلياً، ووضعت كامل المسؤولية على كاهل الجمعيات الخيرية، ومهما كان دور الجمعيات الخيرية ضرورياً وهاماً في تقديم المعونة للأسر المحتاجة، فإن هذا لا يعني بالتأكيد أن بإمكانها لعب الدور المنوط بالحكومة، خاصة بعد الارتفاع الجنوني لأسعار المواد الغذائية والاستهلاكية التي وسعت أوتوماتيكياً من أعداد المحتاجين، وزادت بالتالي من الضغوط الحياتية على الأسر الفقيرة وبشكل متصاعد .

تقول المواطنة أم زهير: «مازلنا نفطر ونتسحر على الطعام الذي تقدمه لنا مشكورة إحدى الجمعيات الخيرية. ولكن إلى متى سنظل على هذه الحالة، ننتظر المساعدات من هذه الجمعيات؟ وماذا سيكون حالنا إذا أغلقت هذه الجمعية أبوابها لا سمح الله؟»

عضو في إحدى الجمعيات الخيرية أكد للصحافة: «مهما كان الدور الذي نلعبه مهماً وكبيراً، فإن العمل الخيري لا يمكن أن ينشط ويأخذ دوره الفعال القوي ما لم يتوفر له الدعم اللازم والبيئة المناسبة لعمله من القطاعين الحكومي والخاص معاً، انطلاقاً من مبدأ التشاركية الذي اعتمدته الحكومة في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية».

إن هذه التصريح يدعونا للتساؤل مجدداً: ماذا قدمت الحكومة أصلاً لكل هؤلاء المحتاجين باستثناء بادرة خجولة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تقيمها سنوياً في إحدى المحافظات باسم «رمضان الكل» ويعود ريعها لإحدى الجمعيات الخيرية؟!!

إن خجل المواطن من الحديث عن طعام فطوره يعد بحد ذاته مشكلة قد تولد نتائج خطيرة، وقد صدمنا كثيراً بهذا الموقف لدى قيامنا بهذا الاستطلاع، عندما تهرب الكثيرون من الإجابة عن السؤال خجلاً من أوضاعهم الاجتماعية، فهل يأتي اليوم الذي يعود فيه المواطن إلى التفاخر بمائدة إفطاره؟ أم سنشهد في السنوات القادمة أياماً أصعب من التي نعيشها؟

ali@kassioun.org ■

تزوير كشوفات ونهب للمال العام

ملايين الليرات السورية تذهب للمتعهدين دون التـأكد من صحة الكشوفات

◄ يوسف البني

قدمت مديرية الموارد المائية بدرعا التابعة للهيئة العامة للموارد المائية في وزارة الري مشروعاً لتدعيم وإعادة تأهيل سد باسل الأسد (سد سحم الجولان)، السد الأكبر في محافظة درعا، الذي تبلغ سعته التخزينية ٢٠ مليون متر مكعب، وقامت الوحدة الهندسية بجامعة دمشق بإعداد الدراسة الفنية لتقييم الوضع الفني للسد وإعادة تأهيله, وجرى بعد ذلك تدقيق أضابير الدراسة في مديرية الشؤون الفنية في الهيئة العامة للموارد المائية, وتم التعاقد مع مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية لتنفيذ أعمال الصيانة اللازمة وبدورها قامت مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بإعطاء المشروع لمتعهد ثانوي (قطاع خاص) بالاتفاق بالتراضي وبلغت قيمة عقد تدعيم وإعادة تأهيل السد ١٣٥٨١٧٨٧٥ ل.س، وبدأ العمل بالمشروع بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٨، وحددت مدة إنجاز العقد بـ٧٣٠ يوماً.



كشوفات غير مطابقة للواقع

بتاريخ ٢٠٠٨/٧/٣٠ قدمت مديرية الموارد المائية بدرعا الكشف المؤقت الذي يتضمن قيمة الأشغال التي تمت لتاريخه، والتي حُددت آنذاك بـ٥٩٩٨٣٠٠٠ ل.س، ولاحظ بعض القائمين على العمل أن هناك أعمالاً وهمية مصروفة بغير وجه حق، كما تضمن الكشف مجموعة أعمال تَبين فيما بعد أنها غير مطابقة بالكمية والنوعية للواقع الفعلي المطبق على الأرض.

طالب المهتمون الغيورون على سلامة سير العمل أكثر من مرة بتشكيل لجنة لجرد الأعمال وإحصائها على الواقع على أرض المشروع لتبيان أحقية مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بالمبالغ المصروفة، وتحديد حقوق المتعهد بشكل مفصل. واستجابة لهذا الإلحاح تم بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧، أي بعد نحو سنة من تاريخ الكشف المؤقت رقم ١٠ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٣٠، وبناء على الأمر الإداري رقم ٥٤ القاضي بتشكيل لجنة فنية لهذا الغرض، تم تشكيل لجنة مؤلفة من مجموعة من المهندسين من بينهم مهندس في لجنة الإشراف على المشروع، وكانت مهمة هذه اللجنة حصر كافة الأعمال المنفذة في مشروع (إعادة تأهيل سد باسل الأسد، سد سحم الجولان سابقاً) لتاريخه، وإعداد مخططات تنفيذية للأعمال المنفذة وإعداد المحضر اللازم بذلك.

يتم صرف قيمة الكشوفات المقدمة من الجهات المنفذة لمشاريع الدولة دون التأكد من مطابقة الأعمال الواردة في الكشوفات مع ما تم تنفيذه فعلياً.

أعمال ميدانية واكتشافات فاضحة

اجتمعت اللجنة بكامل أعضائها في موقع المشروع واطّلعت على الأعمال المنفذة وباشرت بالقياسات وأعمال الرفع الطوبوغرافي للأعمال المرئية ، وتم إنجاز التقرير ميدانياً بعد إعداد الرسومات وحساب الكميات ببرنامج الأتوكاد للردم الحجري على الوجه الأمامي للسد والحفريات في قناة المفيض، والحفريات لأنابيب الصرف وحجوم ردميات الرمبات. وبسبب تنفيذ الإكساء الجانبي لم توجد أية معطيات على الواقع للاستدلال بها عن نوعية الحفريات، صخرية أو ترابية، وقد بينت الصورة جزءاً من حفريات ترابية، غُطّي الجزء الذي يليها مباشرة بطبقة أسمنتية، ما يؤكد أن الامتداد المغطى بالأسمنت هو حفريات ترابية أيضاً، بينما ذُكر في الكشف أنها حفريات صخرية. وكذلك جانب القناة من الجهة الشرقية تكشفت فيه تربة أيضاً ما بين الوتدين ١١ و١٢ في مخطط المشروع، كما لوحظ وجود ردميات ترابية في الردميات الحجرية في الرمبات في الأجزاء الخارجية الظاهرة.

جاء في البند الأول من الكشف رقم ١٠ تاريخ ٢٠٠٨/٧/٣٠، تحت فقرة (بيان الأشغال) أنه تم تقديم وتنفيذ ردميات من الصخر البازلتي على الوجه الأمامي بكمية ١٢٠٠٠٠ م٣ بينما كانت الكمية المقدرة حسب تقرير اللجنة الفنية، وبعد عام من هذا التاريخ ومع ما أُنجز خلال هذه الفترة لا تتجاوز ٩٨٠٠٠ م٣، أي بفارق ٢٢٠٠٠ م٣ وبقيمة ثمانية ملايين ومائتين وخمسين ألف ليرة سورية. وجاء في البند الثاني من الكشف تقديم وتنفيذ ردميات حجارة بازلتية لزوم رمبات بكمية ١٨٠٠٠ م٣ بينما كانت الكمية المقدرة في تقرير اللجنة الفنية تساوي ٢٨٦٦٠ م٣، ولكن منها ٢٨٠٠٠ م٣ ردميات حجارة بازلتية ناتجة عن أعمال الحفريات في موقع المشروع، وهذه الكمية لا تحتسب حسب الشرط المعمول به في دفتر الشروط الخاصة بالمشروع و التي تقول إن نواتج الحفريات الصخرية في موقع المشروع يتم استخدامها في بند الردميات الحجرية دون احتساب سعرها، وبذلك تبقى الكمية مستحقة الثمن التي يجب أن تذكر في الكشف فقط ٦٦٠ م٣، بدلا من ١٨٠٠٠ م٣، وتكون الزيادة في الكشف ١٧٣٤٠ م٣ وقيمتها ستة ملايين وتسعة وستين ألف ليرة سورية. كما جاء في البند الثالث تحت بيان حفريات آلية لأجل سن قاعدة السد للوجه الأمامي تنفيذ ٣٣٠٠٠ م٣، بينما كانت الكمية المنفذة حسب تقرير اللجنة الفنية ٢٥٧١٧ م٣ فقط، وتكون الزيادة ٧٢٨٣ م٣ بقيمة مليون واثنين وتسعين ألف ليرة سورية. وفي البند الرابع ذكر الكشف تنفيذ حفريات صخرية لتنفيذ شبكة الصرف بكمية ٤٢٠٠ م٣، بينما تبين في تقرير اللجنة أن المنفذ الصخري هو فقط ١٢٨٦ م٣، والباقي البالغ ٢٩١٤ م٣ هو حفريات ترابية، مع لحظ أن أجرة المتر المكعب من الحفريات الصخرية تبلغ ٩٧٠ ل.س بينما أجرة المتر المكعب من الحفريات الترابية ١٥٠ ليرة سورية أي بفارق ٧٦٥ ل.س للمتر الواحد، والقيمة الإجمالية الزائدة في هذا البند هي مليونان ومائتان وواحد وثلاثون ألف ليرة سورية. كما جاء في البند الثامن من الكشف المصروف (حفريات صخرية بعد قناة المفيض باتجاه الوادي) تم تنفيذ ٤١٥٠٠ م٣، بينما كانت الكمية المنفذة حسب تقرير اللجنة الفنية ٣٩١٠٠ م٣، فقط و لم تذكر اللجنة نوع الحفريات، صخرية أم ترابية، بينما يؤكد بعض المراقبين والمشرفين أن معظم هذه الحفريات كانت ترابية، أي أن هناك زيادة في الكشف عن الواقع بحدود ٢٤٠٠ م٣ بقيمة مليونين وثلاثمائة وثمانية وعشرين ألف ليرة سورية، وفرق الأسعار بين الحفريات الترابية والصخرية بحدود خمسة عشر مليون ليرة سورية.

محاباة وحسن نيّة.. أم تواطؤ؟!

تم لحظ الكمية المنفذة من الردميات الصخرية الناتجة عن أعمال الحفر في موقع المشروع عند صرف الكشف و تم إسقاط كمية ٢٨٠٠٠ م٣،من الردميات الصخرية البازلتية و قيمتها من مجموع الكشف في حينه ,و لكن مؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية اعترضت بكتاب رسمي على حذف المبلغ و تمت المراسلة بالتسلسل بين المؤسسة المتعهدة للمشروع وبين مديرية الموارد المائية حتى وصل الكتاب إلى دائرة العقود والإمداد التي أجازت احتساب أجور أعمال الردم والسكربة علماً أن رأي الشؤون الفنية و الإدارة أنه لا يجوز احتسابها حسب ما جاء مفصلاً في دفتر الشروط الفنية لعقد إعادة تأهيل السد .

بعد ظهور هذه الفروقات المالية الكبيرة لمصلحة المتعهد من القطاع الخاص على حساب ميزانية المشروع تمت إحالة الموضوع إلى لجنة الرقابة الداخلية في مديرية الموارد المائية ,بما أن صلاحيتها محدودة بالتحقيق بالمبالغ التي لا تتجاوز ٢٠٠٠٠٠ ل.س و بما أن الفروقات قد زادت عن ٣٠ مليون ل.س وهذا بعد أكثر من سنة من الأعمال المنفذة حتى مع إضافة الأعمال التي تم تنفيذها خلال هذه المدة. فطلبت الرقابة الداخلية من مدير الموارد المائية بدرعا إحالة ملف المحاسبة إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش, ولكن هذا الملف لم يفتح ومن الممكن انه لم تتم إحالته حتى الآن.

فيا لهذا الوطن المسكين الذي كثر ناهبوه, كم يتحمل من هدر وسرقة وفساد وتواطؤ وإثراء غير مشروع على حساب المصلحة العامة للوطن والمواطنين؟!

فمن انتهازيين واستغلاليين ومتعهدين احتكاريين في القطاع الخاص, إلى فاسدين وناهبين متواطئين في مؤسسات الدولة يستغلون مراتبهم ووظائفهم لتحقيق مكاسب وأطماع شخصية وليس هناك من يأخذ على عاتقه جديّة فتح الملفات للمحاسبة وإحالة الفاسدين والناهبين إلى القضاء, الذي يجب أن يقوم بدوره الفاعل في محاسبة وتوقيف من يخرقون ويتطاولون على القانون، وفي هذا فقط استرداد لهيبة الوطن وحفظ لكرامة المواطن.

■■

رداً على رئيس الحكومة.. د. غسان طيارة لـ«قاسيون»:

هل يكفي استبدال آلة بآلة لينتقل القطاع العام من الخسارة إلى الربح؟!

◄ إعداد وحوار: حسان منجه

• وضع رئيس الحكومة منشآت القطاع العام ضمن ثلاث خانات مختلفة، خانة لرابح باقٍ، وخانة لمن بحاجة إلى إصلاح، وخانة للميؤوس منه، والسؤال: من أوصل القطاع العام إلى هذا المستوى السيئ؟! وهل هذا التصنيف مقدمة لوضع القطاع العام بأكمله في خانة الميؤوس منه؟!..

طرحنا هذا السؤال على وزير الصناعة السابق د. غسان طيارة فأجاب:

التخطيط الاقتصادي في بلدنا ليس تخطيطاً جيداً، والخطة الخمسية التاسعة والعاشرة أدت لتدهور وضع القطاع العام، والحقيقة أنه لا وجود لقرار اقتصادي دون دراسات اقتصادية واجتماعية، فإيصال الدعم لمستحقيه قرار اقتصادي، لكن عندما نتخذ هذا القرار ويكون مشوباً في طريقة تنفيذه، سيؤدي بالضرورة إلى شكاوى وتذمر وفشل بالنتيجة، فالتخطيط هو الذي يتحمل المسؤولية بالدرجة الأولى. طريق الاقتصاد الاشتراكي طرح منذ ثورة الثامن من آذار عبر الاقتصاد الموجه، لكن الاقتصاد الموجه لم ينفذ على أرض الواقع، ولهذا السبب يقال إن الاقتصاد الموجه قد فشل وإنه خطأ.

تصنيف رئيس الوزراء من حيث المبدأ أصبح أمراً واقعاً، ولكن إذا أخذنا الأسباب فهي قديمة، بدأت مع تخفيض ميزانيات الاستثمار منذ خمس أو ست سنوات، ما أدى إلى ضعف بعض الشركات التي يمكن إنقاذها، وإيصالها للوضع المتردي الحالي، كما أن الحكومة قامت ببناء هذه الشركات دون دراسة الجدوى الاقتصادية، ولم تعطها الأموال اللازمة للاستبدال والتجديد.

وصول معظم الشركات للخسارة والفشل كان بسبب عدم تجديد آلاتها، بالإضافة إلى أنه لم يتم تطوير طرائق إنتاجها، فالكثير من الشركات كانت تحتاج على فترات طويلة لتجديد كامل خطوطها الإنتاجية، ولم تتمكن من ذلك بسبب نقص السيولة التي لديها بفعل القانون الصادر في العام ١٩٦٩، والذي يجبر الشركات على تحويل فوائضها وأرباحها إلى وزارة المالية، فإذا أرادت هذه الشركات القيام بالتجديد فتكون الأموال غير متوفرة. والذي يخشى منه الآن انهيار بقية الشركات بسبب هذه القوانين، فشركات الزيوت مثلاً رابحة الآن، ولكن عندما لا تستطيع هذه الشركات تأمين أقل ما يمكن لتطوير إنتاجها وتأمين المواد الأولية لها وهي بذور القطن، ستتراجع أوضاعها وتتحول تدريجياً إلى شركات خاسرة، كما أن هذه الشركات تضطر حالياً لبيع زيوتها للقطاع الخاص، لأنه يمتلك آلات جديدة ومتطورة قادرة على تكرير وتعليب مادة الزيوت بطريقة جيدة غير متوفرة بآلات شركات القطاع العام، لذلك بدأت أرباح شركات الزيوت في القطاع العام تنحدر تدريجياً. فالزيوت تصنف اليوم ضمن الحالة الأولى (الرابحة)، ولكن نخاف أن يتم إيصالها بعد فترة من الزمن بسبب إهمالها إلى الحالة الثانية أو الثالثة (الخاسرة)، كما وأنه عندما نقول: لن يكون هناك استثمارات جديدة مباشرة في القطاع العام، فهذا يعني إيقاف القطاع العام عند هذه المرحلة السيئة!! فأحدث معمل كونسروة عمره ٢٥ عاماً، إذاً الموضوع ليس تجديد آلة أو استبدال آلة بآلة، فالتكنولوجيا تغيرت، وهذه الآلات التي تعمل بها معامل القطاع العام اليوم لم يبق لها وجود أساساً في العالم لكي يتم تجديدها، بل يجب تجهيز خط إنتاج جديد لنكون قادرين على مواكبة تطور عملية الإنتاج في العالم وتحقيق الربح. كما أن أحدث معامل للأسمنت في سورية عمره ٣٧ سنة، فهل يكفي إجراء تغيير على مبرد أحد هذه المعامل؟! وهل يكفي شراء مطحنة بدلاً من مطحنة قديمة لكي ينتقل المعمل من الخسارة إلى الربح؟!



الأزمة الاقتصادية العالمية أدت للجوء الدول الرأسمالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لعمليات التأميم، فعندما تضع الولايات المتحدة ٧٠ مليار دولار لإنقاذ شركاتها المنهارة عبر شراء أسهم في هذه الشركات، ألا تعد هذه عملية تأميم، كما أن بعض الاقتصاديين الرأسماليين تكلموا عن تأميم الرأسمالية، بينما نحن الآن لا نفكر حتى بتجديد القطاع العام لا بتأميمه. فالجميع قرر نسيان أننا منذ عام ١٩٦٩ حتى الآن نسحب أموال القطاع العام الرابحة، ولا نعطيها إلا بقروض وفوائد، فالكثير من شركات القطاع العام تعمل وقيمة آلاته ليرة، ومع ذلك نأخذ أرباحها المحققة، فحتى العام ٢٠٠٧ وقبل صدور المرسوم الأخير، كنا نأخذ منها ٥٠٪ من قسط الاستهلاك الأخير. فمن أين ستأتي هذه الشركات بالأموال لتجديد ذاتها، وهي لا تستطيع التصرف بأموالها وأرباحها؟! كما أن قانون الري الحديث الذي صدر أواخر العام ٢٠٠٥ رُصد له ٥٥ مليار ليرة سورية على ١٠ سنوات، لكنه وبعد مرور أربع سنوات على صدوره لم يتم صرف سوى ملياري ليرة إلى الآن، فهل تستطيع وزارة الزراعة أن تقول لنا لماذا تأخرت؟!

هذه الأسباب هي التي أفشلت القطاع العام، وجعلت منه تاجراً فاشلاً كما هو شائع لدينا، لكن هذا ليس منطقياً ولا واقعياً، فشركة كهرباء فرنسا شركة قطاع عام، وهي اشترت مثلاً كهرباء هنغاريا، هل تستطيع شركة من شركاتنا حتى لو كانت قوية، أن تشتري من دولة أخرى صناعة لكي تدعم صناعاتها؟! أم أن هناك الكثير من القوانين والإجراءات التي تعيق عملها؟! هناك قوانين وأنظمة وروتين، وانخفاض الاستثمار هو الذي أوصل الشركات إلى هذا الوضع المزري.

• يصر رئيس الحكومة على أن السياسات الزراعية لحكومته حسنت وضع الزراعة وثبتت الفلاح في أرضه، فأين الواقع من هذا الكلام؟! وما هي مرتكزاته؟! وكيف يمكن تبريره؟!

ما حصل ويحصل في سورية خلال السنوات القليلة الماضية هو تخفيض وتناقص الإنتاج الزراعي، فهل هذا التخفيض هو نجاح لسياسات الحكومة الزراعية؟!

إنتاج الشوندر السكري تناقص من ١,٦٠٠ ألف طن إلى ٧٠٠ ألف طن الآن، وأدى هذا إلى نتائج طبيعية تمثلت بارتفاع أسعار إنتاج السكر في معاملنا، وتضرر الفلاح، والقطن هو الآخر تناقص إنتاجه كثيراً وأنتجنا أقل من المفترض وهو ١,٢٠٠ ألف طن.

التخطيط الزراعي لا يرتقي إلى المستوى المطلوب، وكذلك التخطيط بشكل عام. فالاهتمام بالزراعة يعطي حياة أفضل وصناعة متميزة، فلو أن خططنا الاقتصادية جيدة وفاعلة لما وصلت منطقة الغاب إلى ما وصلت إليه، فلم تعد تقدم شيئاً في مجال الزراعة، وهولندا التي تساوي مساحة الغاب تعيش على الزراعة مثلاً، والمشكلة الأخرى أننا نأتي بخبراء لديهم قوالب جاهزة لا تتناسب مع واقعنا، ولا نستفيد من الخبرات السورية الموجودة في مجال الزراعة، فلو أخذنا التجربة الماليزية، هل درسوا الإنسان الماليزي، كيف يعمل؟ وكيف يجب أن يعمل الإنسان عندنا؟!

• يكثر الحديث الحكومي اليوم على أن النمو السكاني يمثل أكبر معوقات التنمية، فما مدى دقة هذا الكلام؟!

الحكومة اعتبرت النمو السكاني معيقاً، لأنها غير قادرة على تأمين مشاريع تستوعب هذه الزيادة، فمن خلال النمو السكاني نكون قادرين على التأسيس لصناعات متطورة ومتنوعة أكثر، وتأمين فرص العمل لهؤلاء الشباب. فحل مشكلة الجيل الفتي في سورية مثلاً أسهل من حل مشكلة كبار السن في تونس مثلاً، فكبار السن يأكلون ولا ينتجون.. والعكس بالعكس..

■■

المكتب الصحفي لوزارة الصناعة يرد.. فينقض كلام الوزير!

وصلت إلى قاسيون مادة مطولة من المكتب الصحفي لوزارة الصناعة رداً على مقال (الصناعة السورية... بين تصريحات الوزير والواقع المرير) المنشور بالعدد /٤١٧/ نورد أهم ما فيها بسبب حجمها الكبير:

«أولاً نود التنويه إلى أن الكاتب لم يدرك حقيقة وجود قطاع عام صناعي له مشاكل وهموم خاصة به، وقطاع خاص صناعي له مشاكله وهمومه أيضاً الخاصة به، وأن الوزارة تعمل لتجاوز كافة المشاكل والمعوقات التي تعترض سبل تنمية هذين القطاعين... فعدد المعامل التي تعمل في مجال قطاع النسيج والملابس وصل إلى ١٠٢١٥ معمل وشركة حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وليس كما نوه الكاتب إلى أن هذه المعامل لا يتجاوز عددها أصابع اليدين، وعندما يقدم الوزير مؤشراً عن الصادرات النسيجية فالمؤشر يشمل صادرات هذا القطاع بغض النظر عن شكل الملكية التي تنتمي لها هذه الصادرات، ولو أن كاتب المقال كان مهتماً فعلاً لكان تابع جلسة الحوار التي أقامتها جريدة الخبر تحت عنوان ٥٠٠٠ عام من النسيج السوري، حيث أثبت الوزير بالأرقام والإحصائيات ما قاله في لقائه مع الاقتصادية.

صرح الوزير بأن قطاع الغزل والنسيج الذي يتبع للمؤسسة العامة للصناعات النسيجية هو قطاع خاسر، وهذا صحيح ويعود لعدة أسباب رئيسية أهمها: التقادم التكنولوجي للآلات المستخدمة في هذا القطاع والتي تعود سنين صنعها في بعض الشركات إلى الخمسينات من القرن الماضي.

وفي الرد على البند الثاني الوارد في هذا المقال، نود التنويه على أن للأزمة المالية العالمية منعكساتها السلبية على قطاع الصناعة ولكن ليست بالصورة الكارثية التي أشار إليها الكاتب، فالصناعة لم تفقد قدرتها على المنافسة وتراجع الصادرات هو أمر حتمي في ظل هذه الأزمة ولكافة اقتصاديات الدول المشابهة في اقتصادياتها للاقتصاد السوري، والذي يعود إلى نقص السيولة العالمية في الأسواق الأمريكية والغربية حيث تشكل صادراتنا لهذه الأسواق ما نسبته ٣٠٪ من إجمالي الصادرات السورية.

..إن الوزارة لم تخط أي خطوة باتجاه الخصخصة بل على العكس، إن ما قامت به الوزارة هو تخليها عن بعض النشاطات الصناعية التحويلية البسيطة التي لم تعد قادرة على المنافسة مع مثيلاتها من منتجات القطاع الخاص (كالبسكويت والكبريت وغيرها) والتي لا تنسجم مع دور الدولة الجديد بالتركيز على الصناعات الإستراتيجية الثقيلة، والتي تم البدء فعلياً بتطويرها.

وفي البند الثالث نود الإشارة إلى أن هذه المنشآت والتي تضررت من جراء الأزمة المالية العالمية هي شركات عائلية بسيطة كانت تحتاج إلى إعادة تأهيل وهيكلة بما ينسجم والواقع الاقتصادي الجديد للبلد، فمعظم هذه المنشآت كانت تحقق أرباحاً ناجمةً عن تشوهات الأسعار وأساليب الدعم المباشر وليس عن سياسة عمل مؤسساتي سليم مبني على أسس وقواعد عملية، كما تساءل السيد الكاتب عن عدم وجود إحصاءات رسمية دقيقة عن هذه المنشآت، وهنا نود الإشارة إلى أن الإحصاءات الرسمية التي تملكها الوزارة هي تتعلق فقط بالمنشآت الصناعية المسجلة رسمياً في الوزارة، وكلنا يعرف أن هناك قطاع غير منظم ومخالف ويعمل دون ترخيص وهذه المنشآت لا نملك عنها أية معلومة إحصائية سوى ما يردنا من المكتب المركزي للإحصاء والذي يستخدم أسلوب العينة في وضع مؤشراته عنها، علماً أن عدد المنشآت النسيجية المرخصة رسمياً والتي توقفت عن الإنتاج في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ هو ٤٦ منشأة فقط.

وعن البند الخامس الذي أشار إليه الكاتب في أنه سيتم نقل معمل السماد إلى خنيفيس بتدمر نشير إلى أن عملية النقل هذه تحتاج إلى إمكانيات مادية وموارد مادية لا يمكن أن تتوفر بلمسة سحرية..

وفي البند السادس نوه الكاتب إلى أن سبب توقف بعض الشركات الصناعية أو طرحها للاستثمار هو مرور الزمن دون حدوث تطوير وتحديث للآلات وخطوط الإنتاج (وهنا نود التأكيد على ضرورة أن يتعرف الكاتب على الفرق بين مفهومي الخصخصة والطرح للاستثمار)، وهنا نشير إلى أن الوضع الذي وصلت إليه هذه الشركات يخضع لجملة من العوامل والظروف ولا يمكن اختصارها بعامل واحد ...

أما عن العمالة الفائضة والتي تشكل أحد معوقات نمو القطاع العام الصناعي فنود الإشارة إلى أنه لم يعد دور وزارة الصناعة دوراً اجتماعياً يكمن في توظيف أكبر عدد ممكن من العاملين لتأمين فرص عمل لهذه الشريحة، بل أصبح دور الوزارة هو التركيز على سياسات الإنتاج والتصنيع والتي تضمن لنا بالنهاية إمكانية المنافسة في الجودة والسعر لكافة المنتجات المثيلة، والاستغناء عن هذه العمالة لا يعني أنه سيكون هناك ٦٠ ألف مواطن في مهب الفقر والبطالة لأن هذه العمالة وبكل بساطة سيتم نقلها إلى جهات إدارية أخرى بحاجة إلى أعمالها، وهذا ما تم فعلاً خلال الأشهر القليلة الماضية، وبالتالي لم تفقد هذه العمالة رواتبها وتعويضاتها بل تم إعادة استثمارها في مواقع أخرى قد تحقق فيها إنتاجية أعلى مما كانت عليه في مواقعها السابقة.

وأخيراً نود الإشارة إلى أن تصريحات الوزير وأرقامه هي مؤشرات وأرقام إحصائية دقيقة ولم تكن يوماً ما مسيئة للشعب السوري لأنها لا تضلل القارئ، ولم تقصر الوزارة يوماً ما وبكل شفافية بالتلميح لنقاط القصور والضعف إن وجدت في عمل أجهزتها الفنية وعلى كافة المستويات، ونعتقد الآن أنه أصبح واضحاً أن من يسيء إلى الشعب السوري هو من لا يقول الحقيقة كاملة كالذي كتب ذلك المقال».

■■



تعقيب الكاتب

نود القول بأن حقيقة وجود قطاعين صناعيين (عام و خاص) هي حقيقة بديهية لدينا ولدى الجميع، ولكن الوزير هو من مزج الخاص بالعام في حديثه، ونحن نقلنا هذا الحديث بحرفيّته، أما بخصوص معامل النسيج فنوضّح بأن الوزير هو من استنتج أن أرباح هذا القطاع ازدادت من ارتفاع صادرات (بعض) مصانع الألبسة، والبعض لا يعني في اللغة عشرات الآلاف، وقد تابعنا حوار الوزير في جريدة الخبر بهذا الخصوص، لكننا أوردنا ما تفضل به الوزير من تصاريح في «الاقتصادية» وهو موضوع مقالنا، ولم يكن غرضنا تتبع جميع حواراته في كل وسيلة إعلامية، فكل كلمة تصدر عنه كلام مسؤول، وبالعموم ما قاله في «الخبر» يتناقض مع حديثه مع «الاقتصادية»!

بالنسبة للمنعكسات السلبية للأزمة العالمية، أيّدنا كلام الوزير في أن النتائج لم تكن كارثية، لكن نوهنا بأن تجاوز الصناعيين للأزمة غير ممكن البت فيه، لأن الأزمة لم تنته بعد.

وجاء في الرد بأن الوزارة لم تخط عملياً نحو الخصخصة بل تخلّت عن بعض النشاطات البسيطة غير التنافسية، فماذا يعني التخلي؟ ألا يعني عدم دعم القطاع العام وإفساح المجال للقطاع الخاص لكي ينافس العام بظروف غير متكافئة؟ ثم إن الرد لم يذكر ما هي هذه الصناعات الإستراتيجية الثقيلة التي بدأ بتطويرها، أما الخصخصة فهي سلوك وليس تسمية، والتخسير المتعمد لماذا يؤدي في النتيجة؟ مع التذكير بأنه تم إعطاء حق استثمار الرصيف الرئيسي لمرفأ طرطوس لشركة أجنبية وماذا يمكن القول بعد أن ألغت وزارة الاقتصاد الرسوم على السيراميك المستورد، وجعلت الصناعيين يعودون إلى معاناتهم السابقة؟ إضافة إلى إغلاق معمل بردى الذي كان يسدّ حاجة الشريحة المسحوقة من المواطنين، فهل هذا يعد دعم للصناعة الوطنية أم تخسير متعمّد. وخصخصة بالتدريج؟

ذكر الرد بأن معمل السماد لن يتم نقله إلى خنيفيس بلمسة سحرية، بل هناك دراسات طويلة ومعقدة. وهنا نؤكد بأن المكتب الصحفي ينقض كلام الوزير وليس المقال، فالوزير هو من قال بأن المعمل سيتم نقله إلى خنيفيس، وهذا يؤكد قصور في رد المكتب الصحفي، وعدم مهنيّة في قراءة المقالات، أما توضيح الرد للفرق بين مفهومي الخصخصة والطرح للاستثمار، فلا تعليق!!!

ثم إن الرد قد نفى بشكل أو بآخر وجود قاعدة صناعية متينة أسسها الرئيس حافظ الأسد، ونحن إذ نؤكد وجودها الذي كان قوياً، وقد تم تخريبه بفعل إجراءات الحكومات المتتالية.

أما العمالة الفائضة التي وردت في تصريح الوزير ورد مكتبه الصحفي، فنوضح أن هناك فرقاً بين (الاستغناء) و(النقل) إلى خدمات أخرى.

في نهاية الرد ذُكر أن تصريحات الوزير وأرقامه هي مؤشرات وأرقام إحصائية دقيقة، مع أن الرد صرّح جهاراً في فقرة سابقة عدم توفّر الإحصاءات الدقيقة، فلماذا هذا التناقض؟ وذكر الرد أيضاً أن هذه التصريحات ليست مسيئة للشعب السوري لأنها لا تضلل القارئ، ونقول: إن تعقيبنا هذا يؤكد أن تصريحات الوزير ومكتبه الصحفي يلزمها الدقة والانسجام، لأنها تناقض نفسها وتجافي الحقيقة بالكلام الوردي.

■ عصام اسحق

خطان متعارضان في الحراك السياسي الفلسطيني (1/2)



◄ **محمد العبد الله**

لم تكن ارتدادات نتائج مؤتمر بيت لحم قد استقرت، حتى جاءت الارتجاجات القوية التي أحدثتها الدعوة لعقد جلسة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني والنتائج التي تمخضت عنه، لتعيد إنتاج خطاب «الرفض والقبول» داخل الحركة السياسية الفلسطينية، انطلاقاً من قانونية الاجتماع، الذي سيبحث ملء الفراغات التي أحدثتها وفاة ستة من أعضاء اللجنة التنفيذية، مما أفقدها «نصابها القانوني» نتيجة رحيل ثلث أعضائها. وبعيداً عن مناقشة شرعية الاجتماع من حيث الاستحقاق الدستوري، أو من مقتضيات ضرورته الوطنية، كمؤسسة مركزية في بنية المنظمة، فإن المقال المنشور تحت عنوان «الشرعية الفلسطينية في خطر» للدكتور «أنيس مصطفى القاسم» أحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية، رئيس لجنة الميثاق ورئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني سابقاً، قد عرّت الدعوة من كل مستنداتها القانونية، ودحضت منطق الداعين لعقد الجلسة. يقول الدكتور أنيس في الفقرة الثانية من المقال/ الوثيقة (لقد حدث الكثير مما يمس القضية الفلسطينية في العشرين سنة الماضية، خاصة بعد اوسلو واتفاقياتها، وكامب دافيد وطابا وخارطة الطريق وانابوليس، وتغييب قائد الثورة والمنظمة، رحمه الله، ومع ذلك لم يدع المجلس الوطني للانعقاد. لم يدع المجلس للاجتماع ولو مرة واحدة ليستمع ويناقش تقريراً واحداً من اللجنة التنفيذية أو لانتخاب لجنة جديدة عساها أن تكون أقدر على مواجهة المستجدات وتصحيح ما وقع من أخطاء، أو على الأقل لتجديد دمها، خاصة وأن قدراتها وتوجهاتها قد انكشفت للعدو بحيث صار يعرف تماماً كيف يستغل ذلك كله لمصلحته في المفاوضات التي أجراها والاتفاقيات التي أبرمها). ثم ينتقل في الفقرة الثالثة ليسلط الضوء على هروب دعاة انعقاد المجلس من التوقف عند مراجعة المسيرة الوطنية (في الوقت الذي سررت فيه بهذا التحرك لأنهم تذكروا أن هناك جهة تسمى المجلس الوطني، فقد ساءني جداً نطاق هذا التذكر. فالمجلس لم يُدعَ للنظر في كل ما طرأ، وتقييمه وإجراء المحاسبة عليه واعتماد سياسة ومخططات وبرامج تسير عليها المنظمة لمواجهة ما طرأ أو لإحداث تغييرات تتعلق بالأداء والقائمين عليه، وإنما دُعيَ فقط لملء الشواغر في اللجنة التنفيذية، دون أن يتضمن جدَول الأعمال على الأقل بنداً يتطلب من هذه اللجنة التنفيذية تقريراً عن ما أنجزته يبرر بقاءها أو بقاء من بقي من أعضائها، بحيث تتوفر الثقة في أن هذه اللجنة قادرة على النهوض بالمسؤوليات الضخمة التي تتطلبها قيادة النضال الوطني في معركة التحرير التي يخوضها الشعب الفلسطيني ومواصلة هذا النضال لاسترداد الحقوق. وهذا أمر يثير الدهشة والاستغراب وكأنما المطلوب من المجلس الوطني أن يبصم على كل ما جرى في السنوات العشرين الماضية دون حتى أن يعرف، ولو من باب العلم فقط، من المسؤولين أنفسهم حقيقة ذلك. ويؤلمني أن أقول إن هذا استخفاف لا مثيل له بدور المجلس الوطني الذي هو أعلى سلطة في منظمة التحرير ومحاولة لتعطيل المجلس عن ممارسة اختصاصاته). لقد عبّرت الاستشهادات المقتبسة من مقال الدكتور، عن الموقف النقدي الذي تختزنه قطاعات واسعة من الجماهير الفلسطينية، تجاه عجز وترهل المنظمة ومؤسساتها.

إن إصرار قيادة المقاطعة في مدينة رام الله المحتلة على عقد هذه الجلسة، يشير إلى حرص «سيادة الرئيس» وفريقه على تشديد قبضتهم على المنظمة بعد أن انهوا سيطرتهم المطلقة على ماتبقى من «فتح». ويأتي كل ذلك في سياق التحضيرات المحمومة لطرح الخطة الصهيونية- بطبعتها الأمريكية الجديدة- مما يتطلب تجهيز أدوات العمل المحلية لتطبيقها. لكن اللافت لنظر المراقبين الذين تابعوا ورصدوا حالات الغضب الداخلية- في قطاعات واسعة من فتح، والتجمعات الشعبية الفلسطينية- نتيجة ماآلت إليه التعبيرات السياسية/ التنظيمية الفلسطينية، في ظل «القيادة الجديدة»، كان التركيز الواضح على «الضفة الغربية» المحتلة، بحيث يستنتج كل من تابع الخطاب الذي ساد، ودقق في عضوية الهيئات التي تشكلت، من أن المشروع الوطني التحرري قد اختزلته هذه «القيادة» في «دولة تبنى قبل التحرير وفي ظل الاحتلال» أو في «سلام اقتصادي» يلقي بظلاله الوارفة على الشعب داخل «الوطن» (!) خلال السنتين القادمتين!

ففي بنود الخطة الأمريكية الجديدة التي تتداولها إدارة أوباما في البيت الأبيض، حول «التسوية/ الكارثة» للقضية، التي تعني بشكل مباشر، الضفة المحتلة، يتم تغييب شعبنا في فلسطين المحتلة منذ عام ١٩٤٨ عن الحضور في برنامج العمل المقترح. فالوضع القائم يفرض عدم البحث في مستقبل حقوق أبناء الشعب الفلسطيني الذين بقوا صامدين داخل الكيان الصهيوني والذي يقدر عددهم بأكثر من «مليون وربع مليون نسمة»، لأن اتفاق أوسلو سيء الذكر، اعترف بوضعهم ضمن سيادة قوانين كيان العدو.

كما تشير بنود الخطة المقترحة إلى استثناء حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنهم وقراهم وبيوتهم التي اقتلعوا منها عند احتلال وطنهم في عام١٩٤٨، ويتم استبدال هذا الحق التاريخي/ الوطني بالإعلان عن توفير الضمانات الدولية والإقليمية للتوطين والتعويض، بما يدلل على أن قضية ستة ملايين لاجئ فلسطيني يتوزعون في مناطق اللجوء والاغتراب، قد تم التنازل عنها. أما قطاع غزة فسيتم التعامل معه من خلال عدة سيناريوهات: إما إسقاط وجوده من أية تسوية، طالما هو خارج «شرعية القيادة الجديدة»، أو عزله والتضييق عليه لتشجيع عوامل التآكل الداخلية، أو تهيئة البيئة المحلية «الناقمة!» على التغيير والتمرد، أو بشن عدوان صهيوني جديد.

■■

جيش الاحتلال: «التفوق» الحربي يتطلب عملية برية كبرى

رأى قائد سلاح البر في جيش الاحتلال الإسرائيلي، آفي مزراحي، أن ضمان التفوق في أي حرب مقبلة مع سورية ولبنان يكمن في ضرورة تنفيذ عملية برية ودخول قوات كبيرة إلى المنطقة واحتلالها، إلى حين التوصل إلى «اتفاق سلمي» بين الأطراف. وأضاف «إن المواجهات في مناطق مكشوفة ستكون جزءاً من الحرب المقبلة»، معترفاً في الوقت نفسه «بأن الجيش الإسرائيلي لم يوفر بعد الرد على سيناريوهات متوقعة ومنها الحرب تحت الأرض».

وفي مؤتمر خاص حول «الحرب البرية»، تابع مزراحي: «أنا متأكد من أن كثيرين ينزعجون من قول حقيقة ما يجب أن ينفذه الجيش، لأنهم لم يفعلوا ذلك في حرب لبنان الثانية، ولا في الحرب الأخيرة على غزة، والحقيقة أننا لا يمكن أن نتفوق من دون أن يأخذ سلاح البر دوراً كبيراً في المعركة، على عكس ما يراه البعض بالاكتفاء بالتهديد باستخدام القوات البرية».

وعن استعدادات الكيان للحرب المقبلة، قال مزراحي إنها «تشمل السيناريوهات التي نتوقعها ونتدرب عليها هي وقوع حرب شاملة أمام عدو عناصره من عصابات ويحارب بأسلوبها»، مضيفا «أن في سورية مثلاً، تشير كل التقارير لدينا، إلى أنهم يعملون بأسلوب مختلف عما عرفناه حتى اليوم، إذ أنهم يوزعون أسلحة على القرى والبلدات المختلفة.. ونحن نتدرب اليوم لمواجهة مثل هذه الاستعدادات».

الأسر المشردة تواجه الطرد لـ«مخالفة الأنظمة»..!

جولي بوسمان / ترجمة قاسيون

قد تتعرض الأسر المشردة للطرد من ملاجئ نيويورك بسبب تكرار المخالفات مثل البقاء خارجاً بعد الوقت المحدد أو رفض شقق معروضة عليهم، وفقاً لسياسة فظة بدأ العمل بها مؤخراً.

تمنح السياسة الجديدة مدىً أوسع لطرد الأسر من نظام الملاجئ، التي تكتظ بآلاف الأسر، حيث يمكن دائماً طرد الأسر بناءً على أي تصرفات غير شرعية لأفرادها مثل إدخال المخدرات أو الأسلحة، ولكن أصبح يمكن طردها اليوم لمجرد انتهاكها لأي مما يسمى بالبنود الثمانية والعشرين، ومن بينها عدم التوقيع أثناء الدخول أو الخروج، أو عدم البقاء على اتصال مع أي من وكالات الرفاه الاجتماعي في المدينة، لإطلاع مسؤوليها على مستجدات أوضاع الأسرة المفترضة.

تهدف السياسة الجديدة أيضاً لتشجيع الأسر على قبول الإقامة الدائمة بطيب خاطر، حتى لو لم تتوافق مع رغباتها.

«نتوقع أن يجري استخدام هذه العملية مع الحالات الأكثر سوءاً، فحسب»،يقول روبرت هيس، مفوض خدمات المتشردين قبل أن يضيف «لدينا عدد قليل من الأسر التي تستخدم ملاجئ الطوارئ المؤقتة كأماكن إقامة دائمة».

عمليات الطرد لمدة ثلاثين يوماً

ستكون ملاجئ المشردين الخمسة التي يديرها بالكامل قسم خدمات المشردين هي التي ستجرب فيها القواعد الجديدة. أما الملاجئ التي تديرها ١٥٠ منظمة والتي أبرمت عقوداً مع المدينة، فقد بدأت بتطبيق القواعد الجديدة اعتباراً من ١٧ آب ٢٠٠٩.

قال ستيفن بانكس، محامي جمعية المساعدة القانونية والذي مثل أسر المشردين في دعاواها على المدينة التي استمرت لعقود عدة، إنه مقتنع بأن هذه السياسة ستؤذي الأطفال والبالغين من ذوي الإعاقات الجسدية والعقلية المعرضين للعقوبة.

«في ظل كل المشكلات التي تعاني منها الولاية، والتي تعاني منها المدينة الآن، وسط هذا الانكفاء الاقتصادي، فمن المفجع تحضير الولاية والمدينة لاستثمار الموارد بغرض وضع الأطفال وأسرهم خارج شبكة الملاجئ الآمنة ورميهم في الشوارع»، كما قال السيد بانكس. وتابع: «عليكم أن تتساءلوا من يحتاج إلى ذلك، مع وجود كل القضايا الحالية الأخرى».

أعلن العديد من مقدّمي الملاجئ غير الربحية، الذين رفضوا التصريح بأسمائهم خشية انتقام الإدارة منهم، بأنه ليس بنيتهم طرد أية أسرة من الملاجئ.

لكن غيرهم أعلنوا بأنهم سيكونون ممتنين لمنحهم قدرة توعّد أكثر الأسر مشاكسةً بالطرد.

«إن احتجت بين حين وآخر عصا لتهديد أسر بعينها، فليكن»، كما صرّح ريتشارد موتا، رئيس وكالة متطوعي أمريكا لنيويورك الكبرى ومديرها التنفيذي، والتي تدير ثلاثة ملاجئ للأسر. ولكن الافتقار لمثل هذا التوعد كان مشكلة، كما قال السيد موتا: «لا توجد تحريات اجتماعية ناشطة تريد تنفيذ ذلك الوعيد، ونحن كوكالة، لا نريد دفع الناس إلى الشوارع (..) ليس هذا شاغلنا. لكنك إن ولجت الملجأ، وإذا عرفت بوجود تهديد بطردك منه، فمن المرجح أنك ستكون أكثر التزاماً بالقواعد المتَّبعة».

تمتلك المدينة سلطة طرد البالغين العازبين من الملاجئ

كان وضع السياسات الجديدة موضع التنفيذ بالنسبة للأسر يحتاج لموافقة الولاية. بعد أشهر من ممارسة موظفي المدينة للضغوط، ودفاع المحامين المحليين عن المشردين، منح الموافقة ديفيد هنسل مفوض مكتب المساعدة المؤقتة ومساعدة المعاقين في ٢٥ حزيران ٢٠٠٩. في يومه قبل الأخير في عمله استقال السيد هنسل، المسؤول السابق في إدارة (عمدة نيويورك) بلومبرغ، من منصبه ليحتل منصباً في قسم الصحة والخدمات الإنسانية التابع للحكومة الفيدرالية.

قرر السيد هنسل أن السياسة الجديدة ستكون فاعلةً لعام واحد بوصفها «مشروعاً توضيحياً»، وهو تحرك قال السيد هنسل إنه يؤيده. وبعد بدء تطبيق السياسة بعشرة أشهر، ستكون الولاية مطالبةً بكتابة تقرير حول النتائج.

صرح السيد هنسل أن الوجهة التي سيتخذها المبعدون عن الملاجئ ليست واضحةً بعد. وقال: «الحصيلة المرجحة هي أن الأسرة ستظهر بأن لديها مكاناً تذهب إليه».

يبدو أن دليل التعليمات الذي زود به القائمون على الملجأ قد ترك الاحتمالات مفتوحةً حول خضوع الأسر للعوامل الجوية. وهي تأمر القائمين بعدم طرد أية أسرة خلال «إنذار الحالة الجوية ذي الرمز الأزرق في فصل الشتاء»، أو حين تنخفض الحرارة إلى ٣٢ درجة فهرنهايت..!!

■■

حتى لا ينجح المجرمون

◄ **إبراهيم البدراوي- القاهرة**



الجهود كلها موجهة الآن لتسوية الصراع العربي الإمبريالي الصهيوني بما يكرس تثبيت وجود الكيان الصهيوني في المنطقة نهائياً.

إن هذا الكيان كتجسيد للصهيونية السياسية التي كانت الابن البكر للامبريالية تخلقت نطفتها الأولى عقب نجاح الثورة البرجوازية في فرنسا أواخر القرن الثامن عشر بالوعد الذي قطعه نابليون بونابرت أثناء حصاره الفاشل لمدينة عكا الفلسطينية باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. ثم بدأ المشروع في التبلور واكتملت صياغته أواخر القرن التاسع عشر، بدايات تحول الرأسمالية الى مرحلة الامبريالية. وبدأ الإعداد الجاد لتنفيذه أوائل القرن العشرين. ثم تحقق على أرض الواقع عام ١٩٤٨.

كان الهدف هو زرع الغرب الرأسمالي الاستعماري بشكل دائم في الشرق العربي لتكريس هيمنته على المنطقة ونهبها والحيلولة دون نجاح أي مشروع نهضوي فيها.

في هذا السياق عملت الامبريالية والكيان الصهيوني (بطبيعته الوظيفية) على ضرب قوى التحرر الوطني لتصفيتها عبر الحروب العدوانية المتكررة، إلى جانب تخليق كيانات وطبقات تابعة في المنطقة تقوم بالدور الوظيفي نفسه، غير أن هذه الكيانات والطبقات، ونتيجة لتخلفها وهشاشتها وضعف بل وانعدام الأسس الموضوعية لقيامها، المتمثلة في التطور الطبيعي المستقل (ولو نسبياً)، واحتدام الصراع الوطني والاجتماعي المتصاعد، فقد نشأت حاجة ملحة لحمايتها، أضافت مهمة جديدة للكيان الصهيوني.

هذا هو سبب تلك اللهفة التي لا سابق لها لتسوية الصراع على أساس الاستسلام الكامل للعدو. وعلى هذا الطريق سار العمل على محاور عدة من أبرزها:

دعم العدو الصهيوني بشكل مباشر وغير مباشر (إمبريالياً وبواسطة الرجعية العربية). وتمثل ذلك في الحرب التي لم تهدأ ضد قوى التحرر والتقدم العربية. وإذا كانت الحرب الامبريالية صريحة في كل لحظة، فإن حرب الرجعية العربية جمعت بين العلنية والسرية، وجسدت السعودية منذ خمسينيات القرن الماضي ضد مصر في الأساس رأس الحربة في هذه الحرب (مواقفها ضد الوحدة المصرية السورية التي مثلت أخطر تحد للامبريالية والكيان الصهيوني، ثم ضد ثورة اليمن والدورَ المصري الداعم لها، وكذا العداء المطلق لنهج التنمية المستقلة والتأميم وإرساء قدر كبير من الحقوق الاجتماعية الخ...)، وعدم المشاركة في أية حرب ضد العدو الصهيوني الخ. وراهناً العمل على استئصال قوى المقاومة وعلى رأسها قوى المقاومة المسلحة في لبنان وفلسطين، وكل قوى المقاومة السياسية في العالم العربي، إلى جانب بذر الشقاق والصراعات الجانبية (الدينية والمذهبية والطائفية وإشاعة التعصب) بهدف طمس الصراع العربي الامبريالي الصهيوني الذي يمثل التناقض الرئيسي، ثم جلب الجيوش الامبريالية الى المنطقة.

وجاء الشرخ الهائل الذي تسبب في أخطر تصدع عربي في العصر الحديث، والذي بدأه السادات بالصلح مع العدو الصهيوني، بعد أن مهد لذلك بالاستدارة صوب الامبريالية وضرب مشروع التنمية المستقلة عقب حرب أكتوبر المجيدة. وتبعه ملك الأردن بعقد اتفاقية وادي عربة. ثم اتفاقية أوسلو التي تمت بليل من وراء ظهر الفلسطينيين.

وأخيراً، ولاستكمال الكارثة فقد تم اختراع عدو وهمي هو ايران مع محاولات مستميتة لزج سورية في دوامة من المشاكل لمحاولة تركيعها (محاولة إقحامها في موضوع مقتل الحريري وبعد فشلهم افتعال أزمة سورية عراقية... الخ).

على أرضية كل ذلك تهاوت مطالب النظام الرسمي العربي الى الاستعداد للتسوية مقابل وقف الاستيطان!!

غير أن ذلك يعبر بوضوح عن مأزق وأزمة الطبقات العميلة الحاكمة في الغالبية الساحقة من البلدان العربية تحت وطأة تصاعد الصراع الاجتماعي والوطني في بلداننا، واندفاع هؤلاء إلى إجراء أية تسوية بأي ثمن لضمان حماية يمنحها لهم العدو الصهيوني والامبريالي الذي يعاني بدوره من أزمات تضع مصيره ومستقبله موضع تساؤل.

هكذا يعطي هؤلاء المجرمون للعدو سلمياً وبمذلة شديدة مالم يستطع الحصول عليه بالحرب!!

لكن في المقابل لابد من الاعتراف بأن قوى التحرر الوطني في عالمنا العربي تعاني من قصور شديد رغم قدرتها على الصمود حتى الآن. إذ لم تتمكن من الاصطفاف وتوحيد الجهود على المستويات الوطنية والقومية بشكل يتلاءم مع خطورة الاستحقاقات الراهنة.

لا يزال هناك قصور في إدراك العلاقة التي لا تنفصم بين الطبقي والوطني والقومي، كأساس للصراع ضد العدو الصهيوني والامبريالي. وتنجذب قطاعات هامة منها بتأثير عمليات التضليل الواسعة لحرف الصراع عن جوهره وتوجيهه إلى مسارب طائفية ومذهبية وعرقية، وإلى أجندات صهيونية وامبريالية، في حين أن المرحلة الراهنة هي ذروة الالتحام الموضوعي بين الطبقي والوطني والقومي.

إن ما يجري من اصطفاف متسارع للطبقات العميلة على المستويات الوطنية والإقليمية، لابد أن يقابله اصطفاف أسرع لقوى التحرر والتقدم، والتخلي عن ضيق الأفق والأنانية المفرطة والسطحية التي يتم التعامل بها مع قضايا المصير، حتى لا ينجح المجرمون في محاولاتهم لتثبيت الكيان الصهيوني. وإن السلام لن يتحقق والتطور لن يتم سوى بازالة الكيان الصهيوني من المنطقة.

■■

الخصخصة.. أقصر طريق للمجاعة والعنف

◄ **فاندانا شيفا**



نيودلهي- (أي بي إس)- تعتبر خصخصة موارد الأرض أقصر طريق للمجاعة والتصحر والعنف ضد المرأة بل ولانتحار صغار المزارعين كما يحدث في الهند.

وتقع أحوال الموارد الطبيعية في العالم تحت رحمة التكنولوجيات الزراعية ومن يمتلكها. وحتى عهد قريب، كان الماء والتنوع الحيوي في الهند على سبيل المثال، على صلة وثيقة كل منهما بالآخر بفضل أنشطة المرأة أساساً. لكن الخصخصة جاءت لتهدد كل هذا بالزوال.

كما كانت مراعاة أحوال التربة والعناية بها دائماً وأبداً، جزءاً لا يتجزأ من مفهوم ملكية الأرض أو فلاحتها، وذلك من منطلق أن الأرض هي الأم التي تغذي البشر.

ومن ثم، حرصت أجيال المزارعين على استخدام أساليب الزراعة الموائمة، مراعاة لسلامة التربة وخصوبتها. وبهذا، يعني تحويل الأرض إلى سلعة، زوال التربة وتلاشيها فعلاً ومفهوماً.

وكمثال، إعلان شركة البناء والعقار EMAAR-MDG ومقرها دبي، لمشروع بناء «هند جديدة»، والذي ينص على أنه حيثما توجد أراض، ستوجد منازل ونوادي غولف.

ما جرى تناسيه هنا هو أنه حيثما توجد أراض، توجد تربة ومحاصيل وقرى ومزارعون، وخاصة مزارعات، وهن اللائي يمثلن الغالبية العظمى لمزارعي الهند.

هذا يعني دفن التربة تحت الأسمنت، وانحسار القرى أمام غابات الأسمنت، وتقهقر الفلاحين والمزارعين أمام زحف الشركات، وتواري المرأة كمنتجة لتحويلها إلى سلعة جنسية.

يضاف إلى ما سبق أن تحويل الأرض إلى سلعة تجارية يعني تحويلها إلى منتج كيميائي. فتنفق الهند وحدها نحو ملياري دولار سنوياً على دعم الأسمدة.

ذلك يعني إبدال حيوية التربة بمدخلات خارجية كالأسمدة الصناعية التي تقتل الكائنات الحية فيها، وتدمر بمرور الوقت البنية التي تقوم عليها الخصوبة.

لا جديد في القول إن المرأة خير خبيرة بالمدخلات الزراعية الطبيعية، باستخدام منتجات الأرض لتخصيب التربة، ودون الحاجة لمدخلات خارجية على الإطلاق، وبالاستعانة بالمواد العضوية وزراعة المحاصيل المثبتة للنتيروجين في التربة.

ثم تأتي قضية البذور أيضاً لتقع في شباك المدخلات الخارجية الواجب شراؤها. وبهذا تصبح البذور جزءاً من ممتلكات الشركات التي تنتج بذوراً غير متجددة حتى يضطر المزارعون إلى شرائها منها، سنة بعد سنة.

وتقف الديون المتراكمة على المزارعين من جراء شراء البذور وغيرها من المدخلات الخارجية كالأسمدة ومبيدات الآفات الكيميائية، وراء وباء انتحار المزارعين لعجزهم عن السداد، ما يلقي بالديون على عاتق أراملهم المحرومات من حق حيازة الأرض.

أضف إلى ذلك أن المواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة تلوث الأرض والبشر، فيما تدمر الشركات والبذور غير المتجددة التنوع الحيوي، وتكبل المزارعين بالقيود.

كما تقضي القوانين على شيوع الحصول على البذور بين المزارعين، من خلال تخويل الدولة سلطة الموافقة مسبقاً على نوعيتها وأصنافها، وإجبار المزارعين على طلب السماح لهم باستخدامها، عبر إجراءات تسجيل إجبارية.

تتذرع مثل هذا القوانين بحجة مراقبة نوعية البذور وجودتها، لكن النتيجة الحقيقية الفعلية هي أنها تقضي على الأصناف والأنواع عالية الجودة التي ينتجها المزارعون ويمكنهم الاعتماد عليها تماماً.

وقد عمدت حكومة الهند إلى تطبيق قوانين من هذا النوع من خلال قانون البذور لعام ٢٠٠٤، الذي قوبل باحتجاجات سلمية على صورة الامتناع عن التعاون مع الحكومة في تطبيقه، والتمسك بأن ادخار البذور وتقاسمها بين المزارعين ليس عملاً إجرامياً، مع مواصلة ادخارها وتقاسمها.

وعلى الرغم من تفشي ظاهرة انتحار المزارعين لعجزهم عن سداد الديون، وعلاقتها الواضحة الجلية باضطرارهم الاعتماد على مدخلات خارجية عالية التكلفة، فقد كان رد الفعل الوحيد الذي قدمته الحكومة الهندية هو عرض المزيد من القروض، لشراء المزيد من هذه المدخلات الخارجية.

المزارعون في أمس الحاجة للتحرر من هذه التبعية، والزراعة تحتاج أكثر ما تحتاج للتنوع الحيوي والتربة والمياه، لا لبذور معدلة جينياً أو مبيدات أو أسمدة كيميائية.

ففي مقابل كل مدخل خارجي تروج الشركات لبيعه، يوجد مدخل داخلي يوفره المزارعون والمزارعات، بل والأرض نفسها. كما برهنت الأدلة وبصورة قاطعة على أن الزراعة المعتمدة أساسا على المدخلات الداخلية هي أقل كلفة وأعلى إنتاجاً. ومن المهم كذلك أنها تحافظ على الأمن الغذائي في أيادي المزارعات.

ثم هناك أيضا قضية إدراج التنوع الحيوي على باب البراءات. هذه البراءات على الحياة ذاتها هي لب المادة ٢٧.٣ (b) لاتفاقية حقوق الملكية، لمنظمة التجارة العالمية.

وهنا تأتي مشاكل من بينها ما تعرف باسم «القرصنة الحيوية»، أي سلب المعرفة والخبرة بالتنوع الحيوي من الشعوب الأصلية، وتسجيل أنواع الأرز والقمح وغيرها كبراءات وملكية خاصة بالشركات.

لا يمكن ضمان زراعة مستدامة دون ضمان حقوق مستدامة. حقوق المزارعين والأهالي، لا الشركات الخاصة.

■■

سورية و«حريرية» العراق..!

◄ **عبادة بوظو**



لدواع دبلوماسية على الأرجح اعتمد الرئيس بشار الأسد اللباقة في التعبير عن استياء السوريين الذين علموا بتفاعلات سلوك الحكومة العراقية «الوقح» على خلفية تفجيرات واحد من أيام «أربعاء الرماد» المتكررة في بغداد (٨/١٩) عندما قال «إن اتهام سورية بقتل عراقيين وهي تحتضن ١.٢ مليون منهم هو أمر لا أخلاقي».. موضحاً أنه «اتهام سياسي يفتقر للأدلة القانونية» وذلك في وقت تؤكد فيه الحكومة العراقية ذاتها أن الأمر لايزال قيد التحقيق..

هكذا، وبعد فترة وجيزة من انتهاء زيارة المالكي لدمشق وتوقيعه دزينة اتفاقيات أرادت الحكومة العراقية، أو البعض فيها ومن يقف خلفهم، الاستثمار سياسياً في الدم العراقي المسفوح لمصلحة طبخة إقليمية دولية وتحويل «قرار اتهامي ظني» تعمدوه بحق سورية إلى مجلس الأمن دفعة واحدة، مع المطالبة بإقامة «محكمة دولية»، بعد تجاهل ما تردد في وسائل الإعلام الدولية من أن منفذي الهجوم الدامي كان قد تم الإفراج عنهما من سجن «بوكا» الذي تديره قوات الاحتلال في جنوب العراق..!

والمفارقة بعد فرض لوحة الإحداثيات الجديدة، المتضمنة لائحة الاتهام ومسار القضية، أنها تحولت إلى عنوان رئيسي للحراك الدبلوماسي الذي شهدته دمشق طيلة الأسبوع، على المحاور السورية مع كل من أوربا وإيران وتركيا وحتى قبرص، ويتوقع أن تستمر مع فنزويلا في فترة طباعة هذا العدد:

وزير الخارجية التركي أوغلو يصل دمشق «للوساطة» حاملاً معه جملة مقترحات تشكل «منطلق» الحراك القائم على مبدأ سياسة «الأمر الواقع»: «إقناع» حكومة بغداد، الرازحة تحت الاحتلال، «بعدم تحويل الملف إلى مجلس الأمن»، و«عقد لقاء بين وزيري خارجية سورية والعراق» للعمل على حل القضية، و«تشكيل لجان مشتركة لبحث طلب العراق تسليم مطلوبين».. !

نظيره الإيراني متقي يصل لغرض الوساطة ذاتها، وإن من موقع مختلف، ليدفع مع المسؤولين السوريين بالبراءة من دم العراقيين وليجددوا معاً إعلان الانتصار لأمن العراق واستقراره بعدما أصبحت التهمة جاهزة، وهي التي تبتغي في وقاحة سافرة تبييض صورة الاحتلال المنسحب إلى قواعده في محيط المدن العراقية من خلال البحث عن شماعة تبرر لقوات الاحتلال جرائمها وتجعل العراقيين يتندمون على أيام وجودها في داخل المدن على صيغة «شفتو بعد ما طلعنا شو صار فيكم وشلون ما قدرت أجهزتكم الأمنية ضبط الأمن حتى في أكثر المناطق منعة وحصانة»..!

أما خافيير سولانا المنسق الأعلى للشؤون الخارجية والأمنية في الاتحاد الأوربي فيأتي ضمن هذا الجو المحتقن افتعالاً ضد سورية ليغطي مؤتمره الصحفي مع الوزير المعلم طيفاً واسعاً جداً من القضايا التي تُختزل في نهاية المطاف من وجهة نظر سولانا ومن يمثله في قضيتين: ممارسة الضغط باستغلال كل هذه القضايا على سورية بخصوص اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة أواخر الشهر الجاري الذي تريد واشنطن وتل أبيب وبروكسل تخصيصه كورقة «دبلوماسية» أخيرة ضد إيران، وهو ما كان واضحاً فيه سولانا لجهة طلب الدعم السوري المباشر بخصوصه تحت دعوى «ضرورة إنجاحه»، وثانيهما دغدغة مشاعر بعض المسؤولين السوريين والتلويح لهم بالجزرة الممضوغة كثمن مقابل: أمله في توقيع اتفاق الشراكة السورية الأوربية أواخر العام الجاري..!

في المقابل كان وزير الخارجية وليد المعلم، الذي يعرف من يقف وراء كل هذا التحريض الجديد، واضحاً: إن أردتم تحويل الملف إلى مجلس الأمن فلتكن هناك محاكمة دولية تغطي كل الجرائم التي عانى منها العراق منذ غزوه في ٢٠٠٣، وتجرم كل من لا يريد علاقة طيبة بين الشعبين السوري والعراقي... علماً بأن هؤلاء الـ«كل من لا يريد» ليسوا بالتجسيد المادي حكام اليوم من «حريرية العراق» المنقلبين على صدام وأسيادهم فيما وراء البحار فحسب، بل إنهم بالممارسة السياسية يستلهمون منطق وأسلوب الديكتاتورية البائدة بخصوص طبيعة العلاقة مع سورية وضرورة ضمان عدم استقرارها في الذاكرة الشعبية. والجميع يذكر أن صدام نفسه هو من قام بتمزيق مسودة اتفاق الوحدة بين سورية والعراق لعام ١٩٧٨ بعدما انقلب على البكر في عام ١٩٧٩.

وإذا كان هذا هو وضع الأدوات، فما هو وضع السادة والعقول المدبرة في واشنطن، وما هي دوافعهم لتفجير قنبلة أكثر من صوتية تصبح سورية بعدها في «موسم محاكمات دولية ٢٠٠٩»، في وقت يجرون فيه محاكم صورية لجنودهم تنتهي غالباً بالتبرئة عن مئات المجازر وجرائم التعذيب والاغتصاب والتشريد والقتل الجماعي والفردي المتعمد، وفي وقت لم يحركوا فيه ساكناً لتفجير مقر الأمم المتحدة واغتيال ممثلها في بغداد سيرجيو دي ميلو في الأشهر الأولى للغزو عندما أرادت واشنطن العراق بلا منازع أو رقيب؟!

بات من المعروف أن ساسة واشنطن منذ أن قرروا غزو العراق لم يريدوا فقط إزاحة النظام والاستيلاء على بلاد الرافدين وثرواتها ومقدراتها وذاكرتها الحضارية، وإنما في إطار مشروعهم الكوني، من جهة، وأزمتهم المستعصية من جهة ثانية، أرادوا تحويل أرض العراق إلى «منصة انطلاق إقليمية» لإطلاق «صواريخ مخططاتهم» السياسية، وحتى العسكرية عند الضرورة، على اعتبار أن السيطرة على النفط العراقي ربما تحل جزءاً من أزمتهم ولكنها لا تحلها كلياً (ولننظر إلى الاستعصاء في فلسطين المحتلة- غزة، ولبنان- تشكيل الحكومة ومحكمة الحريري، وأفغانستان- قصور الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وتعزيز القوات، وكذلك الأمر مع إيران وسورية)، بمعنى أن العراق من وجهة نظر واشنطن التي لا تزال محكومة بالحرب وتوسيع رقعتها هو منصة انطلاق ضرورية في تكاملها مع غيرها لتفجير المنطقة الممتدة من الصين وآسيا الوسطى إلى المتوسط، نزولاً حتى البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وصولاً إلى أمريكا الوسطى والجنوبية، على اعتبار أن تفاعلات الأزمة الرأسمالية مستمرة في تفاقمها خلافاً لكل التصريحات التضليلية في تفاؤلها، عكس ذلك.

■ o.bozo@kassioun.org

شلل المؤسسات الإقليمية في أمريكا الوسطى:

انقلاب هندوراس ينسف جهود التكامل الإقليمي

◄ **دانييا ستررادا**



أعرب المحللون السياسيون في أمريكا الوسطى عن مخاوفهم من أن يكون انقلاب هندوراس قد نسف جهود التكامل الإقليمي، كما يستدل عليه من صمت المؤسسات الإقليمية المحكم تجاه الأحداث التي أطاحت برئيس هندوراس، وقرار حكومة بنما اليمينية الجديدة الانسحاب من التجمع البرلماني الإقليمي.

فقد لاذت أهم المؤسسات التي يرتكز عليها مشروع التكامل الإقليمي في أمريكا الوسطى، بالصمت التام منذ انقلاب ٢٨ يونيو الماضي، حين اختطفت القوات المسلحة الرئيس الشرعي مانويل زيلايا من غرفة نومه، ونقلته على متن طائرة إلى كوستاريكا المجاورة.

هذا المؤسسات هي برلمان أمريكا الوسطى، محكمة العدل لأمريكا الوسطى، ونظام التكامل في أمريكا الوسطى، وكلها صمتت على الانقلاب وتداعياته.

كما أصيب هذا الشلل المؤسسي بضربة قوية إضافية من خلال قرار الحكومة اليمينية الجديدة في بنما، الانسحاب من برلمان أمريكا الوسطى الذي يضم أيضاً برلمانيين من غواتيمالا، هندوراس، سلفادور، نيكاراغوا، جمهورية الدومينيكان.

أما كوستاريكا، إحدى دول إقليم أمريكا الوسطى، فلم تنضم إلى هذا البرلمان لاعتبارها إياه أداة غير مفيدة وعالية التكلفة، وإن كانت قد انضمت في المقابل لعضوية نظام التكامل في أمريكا الوسطى وغيره من المؤسسات الإقليمية.

أما عن قرار بنما بالانسحاب، فقد أعلنه رئيسها الجديد ريكاردو مارتينيللي الذي تسلم مهام منصبه في أول يوليو، قائلاً إن برلمان أمريكا الوسطى ما هو إلا «مغارة حصانات»، في إشارة إلى عضوية رؤساء سابقين متهمين بالفساد فيه، بغية التمتع بالحصانة البرلمانية.

وأتى مارتينيللي بهذه الأقوال على الرغم من قرار رفع الحصانة على نواب برلمان أمريكا الوسطى منذ عام ٢٠٠٤، وإخضاعهم لقوانين الدول التي ينتمون إليها.

وقد ظهرت بوادر التكامل الإقليمي في أمريكا الوسطى مجدداً في عام ١٩٩١، إثر الاضطرابات التي هزت أرجاء المنطقة في الثمانينات، والتي قضت على السوق المشتركة لأمريكا الوسطى التي تأسست في الستينات وفشلت من جراء الأزمة الاقتصادية الحادة والحروب التي اشتعلت في المنطقة تباعاً.

ومع ذلك، فقد نجت من تلك الفترة المضطربة مؤسستان إقليميتان ذات وزن وسمعة، إلا وهما مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، ونظام التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى، الذي صب محتواه في بوتقة نظام التكامل في أمريكا الوسطى.

وقد أثار تعدد المؤسسات الإقليمية بعض الانتقادات. فصرح رودولفو ثيرداس، من مركز البحوث والتدريب السياسي والإداري في كوستاريكا، أنه «منذ الستينات، هناك مجلس الدفاع لأمريكا الوسطى لا يكاد يعرف عنه أحد شيئاً».

وأفاد ثيرداس، مؤلف كتاب «مؤسسات التكامل في أمريكا الوسطى» أنه كان قد حصر منذ سنوات ما مجموعه «٥٩ مؤسسة و١٤ أخرى غير ناشطة، وبالتأكيد فقد ارتفع هذا العدد الآن».

وشرح أن كل هذه الآليات تفتقر تماماً إلى الفعالية، حسب رأيه «فكان من الواجب بناؤها من أسفل إلى أعلى، على عكس ما فعلوه وهو إقامة مؤسسات مجردة من المحتوى... لقد مات التكامل السياسي» في الإقليم.

وقال إن «المشكلة الأساسية في أمريكا الوسطى هي أنها أتيحت لها فرص عديدة للتكامل منذ استقلالها (عن أسبانيا) في عام ١٨٢١، لكنها باءت بالفشل كلها».

وأعرب أرنولدو روبيو، المشرف على دراسات أوروبا والتكامل الإقليمي بجامعة كوستاريكا، عن رأي مماثل. وقال إن «التكامل في طريقه إلى الفشل»، وفي المقابل تلقت الأطراف دفعة قوية في الإقليم.

■ **نشرة «آي بي إس»**

كوشنير: لا «انسحاب» من أفغانستان قبل إحلال «الأمن إقليمياً»..!

أعلن وزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير على هامش «اجتماع عالي المستوى» في باريس، شارك فيه ريتشارد هولبروك المبعوث الأمريكي الخاص إلى أفغانستان، أن القوى الرئيسية الكبرى المشاركة في القوات المنتشرة في أفغانستان تعتبر أن انسحاباً عسكرياً من هذا البلد لا يمكن التفكير فيه «قبل إحلال الأمن في المنطقة».

وشارك في الاجتماع ٢٧ دولة ومنظمة «تنشط» في أفغانستان بهدف معلن يتحدث عن «تحديد الخطوط الكبرى لعملها بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في ٢٠ آب الماضي» والتي أسفرت عن نشوء توتر متزايد حول شرعية الفائز فيها، المجدد لولايته عملياً تحت الاحتلال، حامد كرزاي.

وتدرس لجنة الشكاوى الانتخابية أكثر من ٢٥٠٠ ملف تجاوز وطعن في النزاهة، ومن المفترض أن تنتهي التحقق من نتائج الانتخابات في ١٧ أيلول الجاري.

وبحسب مصادر متطابقة فإن الولايات المتحدة ستطالب بإجراء دورة ثانية لكي تثبت لحامد كرزاي بأن سلطته الجديدة لن تكون غير محدودة، مشيرة من ناحية ثانية، حسب مسؤول أمريكي إلى «ضرورة استئصال تمرد حركة طالبان الذي يؤدي إلى خسائر بشرية في صفوف الجنود الدوليين» ولكنها تدعم فكرة إجراء «حوار بين السلطة الأفغانية وعناصر طالبان (المعتدلين) على الرغم من تحفظ الهند وروسيا والصين على ذلك!!

وبين الحديث الأمريكي عن تعزيز الإستراتيجية العسكرية وما يقابله من حديث أوربي عن إستراتيجية مدنية قوية، هناك قاسم مشترك يتحدث عن ضرورة إحلال الأمن مشفعاً بحديث عن التنمية والازدهار (!) ولكن حدود هذا الأمن المنشود لا تقف، حسب تصريحات كوشنير ذاته، عند حدود أفغانستان، بل تتعداها إلى المنطقة كلها، فما هي آليات الوصول إلى ذلك وأدواته، طبقاً للاستراتيجيات الأمريكية المعهودة..؟

الأزمة الشاملة للرأسمالية.. (٢-٢)
الولايات المتحدة الأمريكية.. اللعبة انتهت!

◄ جيل بوناي - ترجمة قاسيون

درس برنارد ليتايير، الاقتصادي المتخصص في العملات وعضو نادي روما، وأحد عرّابي اليورو، على نحو لامع الصلات بين المعلومات والاقتصاد. بالنسبة إليه، «يمكن النظر إلى كلّ نظام معقد على شكل شبكة، كالأنظمة البيئية والكائنات الحية والاقتصادات، بوصفه نظام تدفق للمادة والطاقة والمعلومات». يعتقد برنارد ليتايير أنّ عمل الاقتصاد على شكل شبكة ينبغي أن يستند إلى المناطق. وله كتاب بعنوان: «من أجل أوروبا المناطق: المناطق مكملات ضرورية لليورو».



وداعاً للمال؟!

على نحو متزايد، سوف تجد المناطق المفككة نفسها وحيدةً في مواجهة دول- أمم مفلسة. يمضي برنارد ليياتايير أبعد من ذلك: «سيكون قراراً مهماً تتخذه الحكومات بالسماح للمدن والحكومات المحلية باختيار عملاتها التكميلية بنفسها، ويبدو أنّ تشجيعها عبر قبولها في دفع ضرائب المدينة أو الدولة أمرٌ يثير الاهتمام». (الكتاب الأبيض، صفحة 28).

لم تخطئوا في القراءة، ستستطيع المدن والمناطق إنشاء عملات تكميلية. يعتقد البعض أنّ ذلك مستحيل، غير أنّ هنالك تجارب ناجحة في أماكن عديدة مثل سويسرا (فير)، أو في ألمانيا (شيماغاور).

في 1971، أنشأ عمدة كوريتيبا في البرازيل، خايمه ليرنر، عملةً على شكل قطعة معدنية لركوب الحافلات، كان الناس يربحونها بجمع القمامة، ما سمح لهذه المدينة بأن تكون إحدى أكثر مدن البرازيل ازدهاراً. بل إنّ جان فرانسوا نوبيل يتحدّث عن عملات حرّة تسمح بمستوىً ثالث من التنظيم الاقتصادي، مفتاحها العمل الجماعي (مثل موقع ويكيبيديا على سبيل المثال).

هكذا يقترح برنارد ليياتايير إنشاء أنظمة «عمل إلى عمل (B2B)» على مستوى الشركات (الكتاب الأبيض، صفحة 27).

هذه ليست فرضيةً، بل حقيقةً يعمل غيرمان ستيرليغوف رجل الأعمال الروسي على استثمارها. فقد أقام في كل العواصم الكبيرة (استثمر ملايين اليورو في هذا المشروع في لندن وباريس وبروكسل وهونغ كونغ) مركزاً مضاداً للأزمة يسمح للشركات بتنظيم دفوعات على أساس المقايضة. وأعلن:

«وداعاً للمال والإقراض ونسب الفائدة... لقد وصل النظام الرأسمالي إلى حدوده، وينبغي البحث عن قواعد جديدة للعبة». «الأمر لا يتعلق فقط بالمقايضة، بل بنظام دفع جديد، بمحاسبة جديدة». (لوموند بتاريخ 2009/3/11). الواقع يتجاوز الخيال ويبرهن على أنّ الأزمة الشاملة الحالية هي حقاً أكثر خطورةً من أزمة العام 1929.

في مواجهة مدى الكارثة الاقتصادية، يمكن للبعض أن يتساءلوا حول ما إذا كانت «أقلمة» العالم هذه ستتمّ ضمن العنف.

نبوءة «بانارين»

في كانون الأول 2008، أعلن إيغور بانارين، المحلّل السابق في المخابرات السوفييتية والاختصاصي بشؤون الولايات المتحدة الأمريكية الذي يدرّس الدبلوماسيين الروس قيد الإعداد، بأنّه ستحدث حربٌ أهلية في الولايات المتحدة. وقد تبنّى المركز الأوروبي للدراسات المستقبلية 2020 هذا التحليل. بالنسبة لبانارين، ستبدأ الحرب الأهلية في خريف العام 2009، وسينقسم البلد في حزيران 2010 إلى ست كتل. أمّا سيرغي روغوف، مدير معهد الدراسات الأمريكية والكندية، فيعتقد أنّ هذا السيناريو محتمل الحدوث. ريا نوفوستي بتاريخ 2008/11/24.

في الثالث عشر من آذار، نظّم تشاك نوريس لقاءً لمندوبي مئات المجموعات المسلحة في تكساس لنقاش احتمال انشقاق تكساس. في مواجهة مخاطر نشوب حرب أهلية، أعيدت إلى الوطن من كتيبة من الجيش الأمريكي ونشرت على الأراضي الأمريكية. المصدر: أخبار الجيش.

من جانب آخر، كتب ناثان فرايرن، الأستاذ في الكلية الحربية التابعة للجيش الامريكي، المؤسسة الرئيسية لتأهيل الضباط في الجيش، والمستشار والخبير في السياسات والتحليل في مجال الأمن والدفاع، كتب تقريراً يشدّد على مخاطر نشوب حرب أهلية في الولايات المتحدة الأمريكية (صفحة 31 و32 و33): www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/PUB890.pdf

أياً كان الأمر، فاتحاد أمريكا الشمالية المؤلف من كندا والولايات المتحدة الأمريكية أمرٌ واقع، والمناطق (الولايات المتفككة) التي سيخلقها العنف أو ستخلق دون عنف ستدخل ضمن هذا الاتحاد.

دعونا لا ننسى أنّ مجلس العموم في كندا اعترف في السابع والعشرين من تشرين الثاني 2006 بأنّ كيبيك تشكّل «أمّةً» ضمن كندا. ويمكنكم العثور على خرائط لكندا في المواقع الرسمية تتضمن 5 مناطق: كندا الأطلسية والشمال وأنتاريو والغرب الكندي وكيبيك. سيكون لدينا إذاً اتحاد أمريكي شمالي ينتظم في مرحلة أولى حول نحو عشر مناطق، وسيضم المكسيك لاحقاً.

وفي ما يتعلّق بنا، نحن نشهد الظاهرة نفسها، وهي ليست سوى فقرة محلية ستتكرر في كل أرجاء أوروبا. نحن في خضم تغيير العالم، لكن وفي استعادة لصيغة الكونت لامبيدوسا الشهيرة: «ينبغي أن يتغير كل شيء كي لا يتغير شيء».

وبالفعل، لن تحل كل هذه الإصلاحات المشكلات الأساسية لنظام اقتصادي بال. لقد قال فرانسيس نيري (الاختصاصي في التربية والتأهيل والنصح، رئيس المعهد الأوروبي للتدامج والتربية) ما هو أساسي: «الأزمات، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والطاقية وأزمة المواد الأولية والأزمة الغذائية، مترابطة ولا يمكن النظر في إحداها دون الانشغال بالأزمات الأخرى..».

الفوضى والجوع والبطالة

يهدّد الجوع أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون من الأطفال الذين تقلّ أعمارهم عن خمسة أعوام. في أي بلد أفريقي؟ ببساطة في الولايات المتحدة الأمريكية!! أما في العالم الثالث، فستكون «مجزرةً» حقيقية!

هكذا، أعلنت الدكتورة إيلين باسوك، رئيسة المركز القومي للأسر المشردة أنّ مليوناً ونصف المليون من الأطفال يعيشون في مخيمات العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية. المصدر: http://mwcnews.net/content/view/29970

وبالفعل، بلغت نسبة العاطلين عن العمل هناك 8.9 بالمائة. هنالك إذاً 13.7 مليون عاطل عن العمل (نيسان 2009). ينبغي أن نضيف إلى هذا الرقم 5.5 مليون شخص غير محتسبين (لوموند بتاريخ 6 آذار 2009)، و9.3 مليون شخص مرغمين على العمل الجزئي.

والحال أنّه مع زيادة عدد العاطلين عن العمل بمقدار 650 ألف شخص وسطياً، سوف يبلغ عددهم الكلي في الولايات المتحدة الأمريكية 19 مليون عاطل عن العمل في نهاية العام (إذا سارت الأمور على ما يرام!)، أي 11 بالمائة.

وإذا أضفنا عدد الأمريكيين القابعين في السجون، والذين يبلغ عددهم 2.3 مليون شخص (وهو رقمٌ قياسي عالمي لأنّ الصين لا تحتجز إلا 1.6 مليون شخص)، و3.5 مليوناً من المقيمين في مخيمات المشرّدين، نحصل على رقم 40.2 مليون شخصاً.

> **سوف تصبح الولايات المتحدة الأمريكية في وقت قريب البلد الأقل استقراراً في العالم بوضع اجتماعي متفجّر بالكامل.**
>
> **في نهاية العام، سوف يتجاوز عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية خمسين مليوناً من الأشخاص الذين يعيشون حالة ضنك شديد. وليس من المستبعد حصول حرب أهلية وقيام دكتاتورية.**

ينبغي أن نضيف كذلك المتقاعدين الذين خسروا الجزء الأساسي من رواتبهم التقاعدية. من المفترض أن يضمن اتحاد ضمان التقاعد، الذي خسر حتى الآن 13 مليار دولار (تقييم محكمة الحسابات الأمريكية)، رواتب ملايين الأمريكيين المتقاعدين، وهو أمرٌ مستحيلٌ بالنسبة إليه. على سبيل المثال، سيتوجب على شركة جنرال موتورز أن تدفع 12.3 مليار دولار للتقاعد قبل العام 2014 (المصدر: Moneynews.com بتاريخ 6 آذار 2009). هنا أيضاً، سيتوجب على الدولة التدخّل لتجنّب انهيار نظام التقاعد. المصدر: تقرير محكمة الحسابات الأمريكية بتاريخ 17 كانون الثاني 2008.

من جانب آخر، ومثلما يشير إليه بول جوريون في مدوّنته بتاريخ 9 أيار، فإنّ «عدد الأمريكيين الذين لا يزالون موظفين على الرغم من بلوغهم سنّ التقاعد يواصل الارتفاع، ليصل للمرّة الأولى إلى 16.9 بالمائة».

أنا شخصياً أعتقد (ولست وحدي من يعتقد ذلك) أنّ هذه الأرقام أقل من مستوياتها الحقيقية. في نهاية العام، سوف يتجاوز عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية خمسين مليوناً من الأشخاص الذين يعيشون حالة ضنك شديد. وليس من المستبعد حصول حرب أهلية وقيام دكتاتورية.

أولئك الذين اعتقدوا أنّ أوباما سيغيّر الأمور كانوا مخطئين. فبين الشعب والتمويل، اختار وسقط القناع. أشير إلى أنّ مشكلات المصارف تنبع من الصعوبات التي يعاني منها الأمريكيون في تسديد قروضهم. وبدل أن يحلّ باراك أوباما المشكلة من جذرها، واصل تزويد النظام المالي بالأموال، وهي كارثةٌ، لأنّنا حالياً نملأ مغطساً مفتوح المصرف.

بطبيعة الحال، سوف يتمّ إيجاد حلول سياسية. اتحاد شمال أمريكا قيد التأسيس، وسوف يرى النور دولارٌ جديد (وبالتالي فقيمته أقل). كما تمّ التصويت على اشتراك الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في سوق واسعة عابرة للأطلسي سراً في البرلمان الأوروبي، وسوف يسري مفعول هذا القرار في العام 2015.

أزمة شاملة.. اللعبة انتهت

الولايات المتحدة الأمريكية مريض في المرحلة النهائية! بالفعل، فقد أعلنت سلطة الوصاية على المصارف OCC في 30 حزيران 2008، أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مشتقات بقيمة 182100 مليار دولار (باراك أوباما، آخر رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية)، أي ثلث «أسلحة الدمار الاقتصادي الشامل» هذه، وفق تعبيرات وارن بوفيت.

هذه المنتجات الاقتصادية هي، على مثال قطّة شرودنجر، حيّةٌ وميّتةٌ في آن معاً، أي أنّ لها قيمة حين يكون كل شيء على ما يرام، وتصبح قيمتها منعدمةً أثناء أزمة كبرى كما هي الحال اليوم. ولن تتمكن الأمّة الأمريكية من تجاوز هذا المأزق. من جانب آخر، فإنّ المركز الأوروبي للدراسات المستقبلية 2020 (LEAP/E2020) يقدّر بمبلغ 10000 مليار دولار «الموجودات الشبح» للمصارف التي سيتوجّب على الحكومة الأمريكية «امتصاصها».

نحن إذاً أمام الإفلاس المصرفي السابع والسبعين منذ بداية العام، وبالتالي، فإنّ هيئة تأمين الإيداع الفيدرالية FDIC، وهي وكالةٌ مستقلّةٌ عن الحكومة الفيدرالية الأمريكية تضمن إيداعات الخواص في المصارف، قد أفلست.

لا يخشى فريدريك لوردون، الاقتصادي ومدير الأبحاث في المركز الوطني للأبحاث العلمية في فرنسا، من القول: «قريباً، سوف نشهد هبوطاً سريعاً لسلسلة كاملة من (حزم) الديون التالفة، التي لم تنفجر عيوبها بعد، لكنّ ذلك سيحدث قريباً».

في الثالث عشر من آب 2009، أعلنت سيمون وابلر، رئيسة تحرير مجلة موني ويك: «لن يكون ممكناً امتصاص الأزمة المالية، بل إنّها ستتفاقم» (ثلاث حجج لزيادة سعر الذهب). هكذا، فإنّ هذا «السرطان» المالي يقوم بتدمير الاقتصاد الأمريكي.

في تشرين الأول 2008، سألني عبد الرحمن مبتول، أحد أكبر الباحثين الاقتصاديين الجزائريين، أن أحلّل له تحليلاً دقيقاً سندات الخزينة الأمريكية، إذ كان يتساءل، وهو الذي يتمتّع بالبصيرة، حول مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي حول إيداعات الجزائر فيها. توصّلنا حينذاك إلى خلاصة مفادها أنّ أمريكا تغرق. وكتب لاحقاً مقالةً بعنوان: «نهاية تفوق الدولار».

هكذا، سيضطر المصرف الفيدرالي الأمريكي، بعد أن اشترى 1700 مليار دولار من سندات الخزينة (هذا النذل يحوّل ديونه إلى نقد!)، إلى استئناف هذه العملية قبل نهاية العام. قدّر كروغمان حاجات الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 2100 مليار دولار للعام 2009 في صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ 9 كانون الثاني 2009. لقد كان بعيداً جداً عن الحقيقة، وكنت مرّةً أخرى محقاً لأنني أعلنت رقم 3500 مليار دولار حينذاك: تدمير الدولار - تفسيرات. وسيكون العام 2010 أسوأ. نهاية الدولار وشيكة، وشيكة جداً.

انهيار السوق العقارية

وفق المكتب المتخصص ريالتي تراك، ضربت الولايات المتحدة الأمريكية رقماً قياسياً جديداً في الاستحواذات العقارية في تموز، إذ انتقل عددها هناك من 11000 استحواذ يومياً إلى 11600 استحواذ. الولايات المتحدة الأمريكية: رقم قياسي جديد (7.0+ بالمائة) للاستحواذات العقارية في تموز...

وما يثير قلقاً أكبر، هو أنّ أحداً لا يطرح سؤال ما يؤول إليه معظم هذه المنازل التي لا توجد في السوق خشية أن ينهار. وحدها صحيفة سان فرانسيسكو غيت تجرّأت على تقديم رقم يقدّر عدد الاستحواذات في شهر نيسان بـ600000 استحواذ المصارف لا تعيد بيع العديد من البيوت المغلقة.

والحال أنّ الاستحواذات العقارية تحطّم كل الأرقام القياسية منذ ذلك الحين، إذ بلغ عددها وسطياً 300000 حالة شهرياً. إذن، تجاوز عدد المنازل غير المعروضة للبيع مليون منزل. وسوف يتوجّب على الهيئات المالية الأمريكية، المنذورة للإفلاس، أن تتخلّص من هذه الموجودات المربكة، وسنشهد حينذاك انهيار السوق العقارية الأمريكية، أي كارثةً اقتصاديةً هائلة!

علاوةً على ذلك، نشرت 16000 شركة حصيلتها للفترة بين نيسان إلى حزيران في الولايات المتحدة الأمريكية: زيادة مشهودة في عدد الإفلاسات في الولايات المتحدة الأمريكية.

إذاً، على صعيد العمل، وعلى عكس ما قالوه لكم، لن تتحسّن الأمور. وفق وكالة الأنباء الفرنسية، «ارتفع عدد العاطلين الجدد عن العمل المسجلين في الولايات المتحدة في الأسبوع الذي انتهى في الثامن من آب»: الولايات المتحدة الأمريكية - ارتفاع عدد العاطلين المسجلين إلى 558000.

في شهر آب، من المتوقع أن يصل عدد العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة الأمريكية الذين سيقبضون آخر مستحقاتهم (26 أسبوعاً) إلى 600000 عاطل عن العمل. هكذا، ستبدو البطالة ثابتةً لأنّهم سوف يختفون من الإحصائيات.

لقد أفلست ست عشرة ولايةً (الضعف قريباً)، وهي تدفع الآن إعانات بأموال مقترضة.

قال النائب الديمقراطي عن واشنطن جيم ماك ديرموت: «كان نظام التأمين على البطالة قبل الانكماش ضعيفاً بمقدار ضعف نيو أورليانز قبل إعصار كاترينا».

على الرغم من ذلك، ينبغي التذكير بأنّ مليوناً ونصف المليون من الأطفال كانوا دون مسكن ثابت في الولايات المتحدة في شهر آذار. وقد أجريتُ دراسةً حول هذا الموضوع، يمكنكم الاطلاع عليها في مدوّنتي (أزمة شاملة: الفوضى).

ما الذي سيكون عليه مصير هؤلاء البشر؟ الشارع دون أدنى شك. سوف تصبح الولايات المتحدة الأمريكية البلد الأقل استقراراً في العالم بوضع اجتماعي متفجّر بالكامل.

تهجير الفقراء

منذ العام 2007، وجد عمدة نيويورك حلاً «سحرياً»: فهو يدفع بطاقات طائرة دون عودة لمن لا يمتلكون مأوى، إلى الوجهة التي يختارونها. «عمدة نيويورك يصدّر الفقر». لقد ولد مفهومٌ جديد، تهجير الفقراء.

في الشوارع، كلّ أسبوعين، يتوفى أحد المشرّدين بسبب اعتداء البعض عليه في النضال ضد «العدو» بدافع «التسلية»، لا بل بدافع «الإثارة»: الولايات المتحدة الأمريكية/تقرير: العنف ضد المشرّدين: هيئة المشردين في الألزاس. هذه هي الحصيلة التي نشرها التحالف القومي للمشردين (NCH) يوم الاثنين 10 آب.

أمّا نظام التقاعد، فسوف ينهار بالكامل لأنّه نظامٌ يستند إلى الرسملة وسيتوجب على الناس العمل حتى الموت ليأكلوا (إذا وجدوا عملاً!): تقرير GAO بتاريخ 17 كانون الثاني 2008.

إذاً، الفوضى الاجتماعية تترسخ لأنّ أزمةً كبرى تتبع بالضرورة التوقيت نفسه، علينا أن نتذكّر ذلك: المرحلة الأولى: أزمة مالية، المرحلة الثانية: الاقتصاد الحقيقي في حالة معسرة، المرحلة الثالثة: أزمة اجتماعية. وبما أنّ المثال الأشهر هو مثال ألمانيا وجمهورية فايمار، فنحن نعرف كيف انتهى هذا الأمر.

بالنسبة للمرحلة الرابعة، أترك لكم الخيار، لكن يبدو أنّ هنالك عدة خيارات: حرب أهلية مع إقامة دكتاتورية، بله نزاع عالمي ثالث، والاثنان معاً في أسوأ الحالات (هذا هو رأيي الشخصي). إذاً، سيكون باراك أوباما آخر رئيس للولايات المتحدة الأمريكية مثلما عرفناها.

لكن ينبغي ألاّ ننسى بأنّه يوجد حلٌ سياسيٌ ونقدي بديل في مواجهة تدمير الأمة الأمريكية: قيام اتحاد أمريكا الشمالية (اقرأ: أزمة شاملة: الحل رقم 3: دولار جديد ...) وبصورة خاصة إنشاء سوق كبيرة عابرة للأطلسي (أزمة شاملة: الفوضى)، لن تحلّ المشكلة الاقتصادية والاجتماعية.

بالنسبة لأولئك الذين لا يفهمون لماذا تمتلك جميع نقودنا باليورو جسراً يعبر الأطلسي، أصبحت الإجابة لديكم الآن.

ختاماً، «قليلٌ جداً عدد الناس الذين يعرفون كيف يصوغون رأياً بأنفسهم. هكذا يردّدون ما قاله لهم آباؤهم، ثمّ أساتذتهم وأخيراً ما سمعوه في أخبار المساء، وينتهي بهم الأمر إلى إقناع أنفسهم بأنّ ذلك رأيهم الشخصي، إلى حدّ الدفاع عنه بقوّة في مواجهة معارضين محتملين. لكن يكفيهم أن يحاولوا الملاحظة بأنفسهم، التفكير بأنفسهم، وسيكتشفون العالم مثلما هو وليس مثلما يتمّ تكييفهم ليروه».

نحن الآلهة، برنارد ويبر، منشورات كتاب الجيب (فرنسا)، 2006، الفصل 103، صفحة 429.

خضر الآغا: علينا كمثقفين نقديين أن نؤسس لثقافة العصيان المضاد

يذهب الحوار مع الشاعر خضر الآغا إلى العمق، ذلك أنه يجمع بين الشاعر والناقد في مزيج خاص.. له في الشعر: «كتب يقول»، «أنوثة الإشارة»، «الجاهلي الذي أنا»، أما في النقد: «البياض المهدور»، «ما بعد الكتابة. نقد أيديولوجيا اللغة».. هنا حوار معه.



● في مجموعتك الأولى «كتب يقول» بدأت بالتفعيلة لكنك لاحقاً اخترت طريق قصيدة النثر.. إلى أي حد أفادت هذه البداية تجربتك؟؟

أول ما تعلّمت، تعلّمت، شأن الكثيرين، أن الشعر عمودي، وتعلّمت أن القصيدة العمودية هي الشعر، فكتبت وفق ماتعلّمت. وهذه دلالة على حضور التراث في الثقافة العربية حضور السطوة. ولكن، بعد قليل، بعد الاطلاع على السياب والملائكة وتجربة الحداثة الشعرية العربية، أردت أن أتحرر، مثلهم، من قسرية العمود ولاجدواه مع المحافظة على الوزن (التفعيلة، هنا)، فالتفعيلة تمنح شرعية للقصيدة الحديثة، وتبعاً لهذا يصح اعتبارها ابناً شرعياً للعمود الشعري العربي. ولكن عندما عرفت أن القصيدة لا تبحث عن الشرعية بل هي ضدها، ولا يجدر بها أن تكون ابناً شرعياً للنسق العمودي أو التفعيلي، وأنها لسان آخر إلى جانب اللسان الشخصي الذي نمتلكه، مثلها مثل اللسان الأجنبي، ولسان الأقليات، ولسان الهاربين من البنية... وأن القصيدة حالة استعصاء تصيب اللغة، عندما تعلمت ذلك كتبت قصيدة النثر.

لكن، مع هذا، أفادني الوزن في ضبط الجملة الشعرية لدى انتقالي إلى قصيدة النثر، وبالتفكّر باللفظة قبل وضعها داخل الجملة، تماماً كما يحدث في القصيدة الموزونة، إنما في الحالة الأخيرة لكي يستقيم ويتأكد الوزن، أما في قصيدة النثر فلكي يستقيم ويتأكد انحراف اللغة.

● يشغل نقد أيديولوجيا اللغة جانباً كبيراً من اهتماماتك، ما سر هذا الهوس اللغوي؟

إنه لأمر مثير أن تنص أساطير المنطقة على أن الخلق يبدأ بـ «الكلمة». لقد كانت «الكلمة» حتى في التوراة «قانون الوجود»، لكن مع تعاظم أهميتها واقتناع الشعوب أكثر فأكثر بها تحولت مع المسيحية إلى «سر الوجود». في تلك المراحل التاريخية القديمة كانت الكلمة مطابقة للشيء تطابق المثلثات، لقد كان الشيء هو ذاته الكلمة. بمعنى: إنه لم يكن له وجود إلا إذا أطلقت عليه اسماً، أي كلمة. ولكن عندما لم تستطع الكلمة رد البلاء عن العالم، وتعرضت لأذى شديد، تمثل في صلبها مع صلب المسيح، أليس المسيح كلمة؟ عند ذاك تحولت الكلمة إلى لغة، وبدأ تململها باتجاه انفصالها التاريخي عن الشيء، وعوضاً عن أن تكون هي الخالقة، أنيط هذا الدور باللغة. كان الشعر الجاهلي والنص القرآني هما الإيذان الأول بمنح عصا التأسيس الوجودي للغة. لكن بدا كل شيء، استفادة مما حل بالشعر الجاهلي، منذوراً للرياح، فكان الإنقاذ بالكتابة، إذ، في المسافة الفاصلة بين الكلمة وبين الشيء تحضر الكتابة لردم تلك المسافة، وتصحيح الوضع المشوش والمضطرب الذي خلفه ذلك الإنفصال. لقد تحولت الكتابة لتكون هي، لا اللغة حسب هيدغر، بيت الوجود. دليلنا على ذلك أن الوجود الذي منحه النص القرآني يختلف جوهرياً عن الوجود قبله. ألم يقسموا التاريخ إلى ماقبل الكتابة وما بعدها، وقسموا التاريخ العربي التقسيم ذاته أيضاً؟ وكلنا يعرف أن الكتابة العربية بدأت مع النص القرآني. هذا ما يجعلني مهووساً باللغة- الكتابة، وحول هذا تدور الدراسة. «لا وجود إلا بالكتابة»... يمكن إثبات ذلك بشكل متواصل.

● في كتابك «البياض المهدور» قدّمت قراءة نقدية قاسية للمشهد الشعري السوري..؟ ما الإشكاليات الأساسية التي تواجه الشعراء الجدد؟؟

لقد توصلت إلى أن الشعر الجديد (أغلبه) بلا مشروع، بلا ثقافة. ثمة نزعة قوية لديه لتجاوز المنجز الشعري الستيني، فهرب من القضايا الكبيرة التي تسم ذلك الشعر، لكن عوضاً عن تأسيسه قضاياه الخاصة، دخل في الإبتذال، إنه شعر شفوي، قبل اللغة، وقبل الكتابة. إن وقوفه أمام قصيدة التفاصيل دون مواهب كبيرة، ودون ثقافة لحقن هذه التفاصيل بشعرية من نوع ما، حوّل القصيدة الجديدة إلى مجرد تفاصيل تشكل شوائب في الشعر، فبقيت هذه التفاصيل في القصيدة كما هي في الواقع اليومي، فذهبت القصيدة وبقيت التفاصيل، بقيت مجرد تفاصيل مملة ومبتذلة لشدة واقعيتها. في الشعر الجديد نجد قلة من الشعراء مايزالون يعنون بما يسمى قصيدة المجاز ويطورونها، وهذه القلة ذاتها تحقن اليوميات والمهملات الواردة في القصيدة بحقنة شعرية، أي تسبغ عليها ما يجعلها قصيدة. أظن أنه على الشعر الجديد أن يعول على هذه القلة لإنقاذه، إنقاذاً للعابر والزائل وجوهر العالم.

● من الملاحظ تأثرك الشديد بالمفكر الراحل بوعلي ياسين ومشروعه الثقافي النقدي، هل تعتقد أن الشعراء معنيون بمثل هذا المشروع، أم هو مهمة المفكرين والباحثين فقط؟

تعلم، أن الثقافة كما هي عصيان، فإنها، أيضاً، عصيان مضاد. في الجانب الأول، لبوعلي ياسين علاقة بمشروعي الثقافي - إذا كان ثمة مشروع- وضمناً مشروعي الشعري. بوعلي ياسين وكتاب آخرون أسسوا لما أسميته ثقافة العصيان، تلك التي جاءت مواجهة للثقافة السائدة، بل أكثر، رغماً عنها. طرح ياسين أسئلة مهمة لم تزل بحاجة لإجابة: أسئلة الواقع الثقافي والسياسي، أسئلة المرأة، وربما السؤال الأكثر أهمية هو سؤال الثقافة الشعبية... هذه الأسئلة لها علاقة بكل مثقف نقدي، سواء أكان شاعراً أم باهتمامات أخرى، والعلاقة بها هي علاقة نقد وتجاوز. أردت أن أقول: إذا كان بوعلي ياسين وجيله أسسوا لثقافة العصيان، فإنه علينا نحن، كمثقفين نقديين جدد، أن نؤسس لثقافة العصيان المضاد.

إن انشغالي بالنص المثقف جعلني دائم البحث عنه. وجعلني أشعر أن هذا النص بحد ذاته بحث: بحث عن علاقات لغوية جديدة، عن علاقات بين بياض الورقة وبين مايكتب عليه، بحث عن الزائل والهارب والمهمش والمقصي، بحث عن اللامرئي وعن البعد الجواني للغة... بهذا المعنى: أليس الشاعر باحثاً، إنما عن النار؟

● في كتابك «أنوثة الإشارة» استعملت في موضع الإهداء مفردة «منح» بدلاً من مفردة «إهداء»، هل لهذه اللعبة اللغوية علاقة بالمفاهيم الشعرية الجديدة التي حاول الكتاب التأسيس لها؟

أحد النقاد قال عن كتاب «أنوثة الإشارة»: إنه برر الشعر الجديد في سورية. أحببت هذا الرأي، واعتبرت أن الكتاب، بتواضع، يستحقه. لقد كلفني هذا الكتاب قراءات كثيرة لم تزل توالي تأثيرها في، واشتغلته بتركيز أفتقده الآن، وبحالة وعي قصوى، وقسمته تقسيمات ذات علاقة بالمعرفي والشعري، ضمن البعد المعرفي والشعري الذي أراه وأتبناه. كذلك فإن تلك التقسيمات كانت بمثابة الأضواء الخافتة التي تضيء، نسبياً، المناطق المجهولة والخفية التي كشفت عن وجودها /أو أسستها القصيدة. أما بالنسبة لـ «الإهداء»: أرى أن مفردة «المنح» أكثر شمولاً من مفردة «الإهداء». الأخيرة تخص الشيء المهدى فحسب، أما المنح فينطوي على الشيء المهدى والذي أهدى وعلى تاريخه الشخصي والعام. أنا أهدي ديواناً، فيما، عندما أمنح، فإنني أمنح نفسي. القصيدة المثقفة تحتاج، حقاً، إلى الكثير من العمل والتأني والطموح.

■ حوار: ر. و

احتفالية القدس.. لن يُغلق باب مدينتنا

◄ **عصام إسحق**

مرت أكثر من ٦ أشهر على الانطلاقة الرسمية لاحتفالية القدس عاصمة الثقافة العربية، ورغم ذلك فهي لا تزال غائبة عن السمع والبصر، كأن ما ينظم في الاحتفالية من فعاليات يجري في مجرة أخرى.

وكل ما تسلّط وسائل الإعلام العربية عليه الضوء حالياً هو: مكوكيّة حركات المبعوث (ميتشل)، ومن معه من حمائم السلام، إضافة إلى نقل ما نشهده من انقسام البيت الفلسطيني على ذاته، لتتعدد البيوت، فهذا بيت فتحاوي، وهذا بيت حمساوي، وآخر لسرايا القدس، وآخر للجبهة الشعبية، وآخر وآخر... وتناثرت البيوت كحبوب سنبلة ستملأ الوادي.. مقاصل (!). لكل هلال وصليب في (قدسنا) مقصلة تشهد على تفريط (قيافا – القادة الفلسطينيون)، و(إفراط بيلاطس- الصهاينة)، فيجتمعون لدقّ آخر المسامير في نعش القضية... يسلّط الإعلام الضوء على نتائج مؤتمر فتح الذي أنتج سلطة خاملة ميتة في جدثها، مبرمجة لتتعايش مع المشروع الصهيوني كأمر واقع، ولتترك المقاومة معلّقة من عرقوبها. يسلط الإعلام الضوء حالياً على سلّة رمضان الدرامية الدسمة، لنسمع ردح (أم عصام) في وجه الفرنساوي، وصراخ (أم جوزيف) التي لم نعرف حتى الآن سوى أنها على سنّ ورمح، مع تغييب واع لصرخات أمهات (فارس عودة) و(سارة عبد الحق) و(غادة شيخ العيد) و(محمد الدرة)، وصرخة الغالية (هدى غالية) محاولةً أن توقظ فينا شعور الاهتزاز، بعد إدمان مشاهد الدماء والأشلاء، ومشاهد (الرصاص المسكوب).

إن من يتصفّح الشبكة العنكبوتية يدرك مدى تنوع وغنى فعاليات احتفالية القدس، داخل الأراضي المحتلة، ومنها ما هو عالمي ويليق بالقدس عروس العواصم، إضافة لتنوع الفعاليات في البلدان العربية، إلا أن هذه الفعاليات مغيّبة – وعمداً- عن شاشات التلفزة، وحتى التلفزيون السوري الذي يعد من قامات الإعلام المقاوم، لم يكن متميزاً بالشيء الكثير عن باقي الجسم الإعلامي العربي، فنراه يعرض إعلان الاحتفالية في فترات متقطّعة، وهذا ما لم نره على أية شاشة عربية، ورغم وجود عشرات المراسلين لوسائل الإعلام العربي في الأراضي المحتلة، إلا أنها مسخّرة لتصوير الحروب والمجازر، لتبقى صورة فلسطين هي صورة الجثث واللحم المتطاير (ولاحظ ! مع إسقاط صورة المقاومة)، وإسقاط صور الفرح الصغيرة المبعثرة هنا وهناك داخل الضفة والقطاع، والتي تمثل إرادة الحياة لدى هذا الشعب. لم نعرف فلسطين جغرافياً وطبيعياً إلا من خلال الصور التي تنشرها مواقع الإنترنت، والتي ترينا روائع طبيعية في هذه الأرض المقدسة، بالرغم من كل ما يعيشه التهويد فيها من دنس وفساد، فأين الإعلام العربي من هذه الصور ؟!.

إن احتفالية القدس هذا العام، ليست كعاصمة للثقافة وحسب، بل كعاصمة لنا، هي ليست حدثاً عابراً، أو خبراً عاجلاً في الشريط الدوار، بل ربما تكون الفرصة الوحيدة لكي يثبت فيها الإعلام العربي وفاءه الصادق لقضية القدس، وربما تكون فرصتنا النادرة لكي نثبت للقدس أنها (قدسنا) وهي المركز والقلب، ولن تصبح في يوم ما في عداد المدن المنسية، وأننا لن نقيم بيننا وبينها جداراً فاصلاً يجعل باب مدينتنا يغلق في وجه صلاتنا ... يغلق في وجوهنا إلى الأبد.

ركن الوراقين

التفاتة العابر في ظله



«التفاتة العابر في ظله» ديوان شعري جديد للشاعر الفلسطيني محمد أبو لبن صدر عن «دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع»، ويحوي مجموعة قصائد كتبت بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨.

ومن أجواء المجموعة نقتطف الكلمات التالية: «الريح في الشجر/ في الهمس كلمات/ تسقط عن غصن/ تكفي ورقة سقطت/ لقول كل الخريف»

يذكر أن محمد أبو لبن شاعر فلسطيني ولد في دمشق عام ١٩٧٦، ودرس النقد المسرحي بالمعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق، وهو مقيم حالياً في أسبانيا، ويعمل في القسم العربي بالإذاعة الإسبانية. من أعماله: «عما قليل» ٢٠٠٦ ، «مفارقة العابر» ٢٠٠٨، «آخر العشاق» (مسرحية) ٢٠٠٢

خطفني الديك



بعد كل الانحطاط الذي أصاب مجال الكتابة للأطفال، تأتي مجموعة «خطفني الديك» للقاصة السورية أمل حويجة لتعيد إلى أدب الأطفال بعضاً من رونقه المفقود، فعبر القصص التي تحويها المجموعة نكتشف عوالم طفولية غير معلبة بما أراده «الكبار»، ونستمع إلى لغة أدبية بعيدة عن كل الوصايات، تتجنب الاستخفاف بعقل المتلقي، أو استسهال مخاطبته، ولذلك يمكننا أن نفهم تصنيف الكاتبة لقصصها كـ«حكايات ليست للصغار»

الجدير ذكره أن أمل حويجة تخرجت من المعهد العالي للفنون المسرحية عام ١٩٨٤، وشاركت في العديد من العروض المسرحية الموجهة للطفل كممثلة ومخرجة وكاتبة، كما عملت في دبلجة مسلسلات الأطفال. ■

تحف «الإيبش» بين الإهمال الوطني والإعجاب العالمي

حسين الإيبش هو صياد دمشقي جاب أفريقيا والهند بين عامي ١٨٧٠ - ١٩٢٦، وكانت نتيجة رحلاته مجموعة كبيرة من الحيوانات المحنطة يزيد عددها عن ١٢٠٠ قطعة، وتضم أهم حيوانات أفريقيا والهند (زرافات- نمور- أسود- فيلة...الخ).

وقد كان الإيبش واعياً بقيمة مجموعته من الناحية العلمية، مما دفعه إلى التفكير بإقامة متحف للعلوم في كل من دمشق والقاهرة بالتعاون مع المفكر النهضوي المصري يوسف كمال، إلا أن هذا الحلم لم يتحقق إلا بعد وفاته بسنوات طويلة، بعد أن خصصت وزارة التربية قسماً من مدرسة «عبد القادر ارناؤوط» في حي التجارة لإقامة هذا المتحف، تحت اسم «المتحف المدرسي للعلوم».

ويضم المتحف إضافة لمجموعة الإيبش وسائل إيضاح علمية قديمة تم جمعها من مدارس دمشق، وخاصة ثانوية «جودة الهاشمي».

«قاسيون» زارت المتحف والتقت مجموعة من المشرفين عليه:

الأستاذ موفق مخول المشرف العام على المتحف والموجه لدى تربية دمشق: «هناك فرق واضح وشاسع بين الزيارة الأولى التي قامت بها قاسيون عندما تم افتتاح المتحف، وبين ما هو عليه الآن، فنحن عملنا بروح الفريق الواحد لتلافي كل الثغرات التي تناولتها جريدة قاسيون في مقالها السابق، والفكرة التي بدأت بحسين الإيبش تتطور باستمرار، فهناك نية لتطوير المتحف بحيث لا يقتصر على مجموعة الإيبش التي تحتل طابقاً كاملاً من طوابقه، بل يصبح معرضاً متجدداً للأدوات والآلات الأثرية التي بدأت تنقرض».

وأكد مخول أن فريق العمل وبالتعاون مع وزارة التربية استطاع جمع لوحات وملفات ووثائق يعود تاريخها إلى عام ١٩١٦ كانت مهملة في مستودعات بعض الثانويات الدمشقية وبالأخص جودت الهاشمي .

وفي رده على سؤالنا حول تعامل الوزارات والمؤسسات الرسمية مع المتحف قال مخول: «علاقتنا مع الوزارات ضعيفة جداً، وخاصة وزارة السياحة التي يفترض بها أن تكون أول المهتمين بالموضوع، ووزارة التربية هي الجهة الرسمية الوحيدة التي تساعدنا»

الآنسة هفاف مقدسي الإدارية في المتحف قالت: «لقد زارنا مستشرقون أوروبيون وأكاديميون متخصصون من الجامعات السورية، وأبدوا إعجاباً منقطع النظير بالمتحف وموجوداته، وأكدوا أن بإمكاننا المشاركة في المعارض والمتاحف العالمية بأنواع معينة مما نعرضه».

أما عمر الإيبش حفيد حسين الايبش فقد قال: «لقد تحقق حلم العائلة ووصية المرحوم حسين الإيبش أخيراً، والشكر يعود لوزير التربية ومدير التربية والمشرف العام، ولجميع الكادر الإداري، وكل من ساهم بتأسيس هذا المتحف، بعد أن لاقت المحنطات ما لاقته من ضرر في المستودعات، وندعو الجمعيات الأهلية إلى مساعدة الكادر المشرف على المتحف من أجل تطويره».

المتحف في حلته الجديدة وبعد التحسينات التي أدخلت عليه، جهد جبار يرقى إلى مستوى هذا الكنز الوطني، وهو ما يضعنا أمام تساؤلات أهمها لماذا لم تحرك وزارة الداخلية حتى الآن ساكناً لتعيين حراس للمتحف من رجال الشرطة أسوة ببقية المتاحف؟ إذ أن من يقوم على حراسته مجموعة من المتطوعين. ولماذا تبدي جهاتنا الرسمية كل هذا التقصير والتعامي عن متحف بهذه القيمة أذهل الغرب ولكنه على ما يبدو لم يستطع إقناع مسؤولينا .

ونرجو في الختام أن لا تجهض البيروقراطية والروتين المتفشيان في مؤسساتنا الرسمية ذلك الحلم الجميل الذي راود حسين الإيبش في يوم من الأيام. ■

(تم إغلاق تحرير هذا العدد مساء يوم الأربعاء 2009/9/2) «قاسيون» يصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

الدراما المصرية:
عودة الابن الضال

◄ جهاد أبو غياضة





بعد أن غابت لسنوات طويلة عن خارطة المنافسة وحتى الوجود الملحوظ، لتعميها عما يمس وجدان المشاهد، وبتأثير من ثقل ضربات الدراما السورية وانتشارها، تعود الدراما المصرية في هذا الموسم الرمضاني إلى الظهور، وبشكل ملفت يسجل.

فبعد الكثير من خيبات الأمل والمرارة التي أذاقتنا إياها التصريحات السياسية ومواقف النظام المصري المخزية فيما يتعلق بقضايا العرب، وعلى رأسها قضية فلسطين، والدور المشبوه الذي لعبه هذا النظام ورجالاته خلال العدوان الأخير على غزة، وقبله وبعده الإمعان بتضييق الحصار والعزل على أهلنا الصامدين هناك.

نشاهد في هذا العام كماً وحضوراً طاغياً لدراما الموقف، تلك التي تمس وجدان الشارع العربي وتعرض لقضاياه الحساسة ومواقفه الرافضة أو الداعمة لها، وحتى للدراما الوطنية التي باتت صفة الإنتاج الدرامي المصري لهذا العام.

وأول الإنتاجات تسجيلاً للرصيد الفني والجماهيري مسلسل «متخافوش» للمؤلف أحمد عبد الرحمن والمخرج يوسف شرف الدين ومن بطولة رجاء الجداوي وهادي الجيار و الفنان الكبير نور الشريف الذي يشن من خلال شخصية الإعلامي «مكرم» حملةً كبيرة ضد أفعال الصهيونية ومكائدها، راصداً الصراع العربي الإسرائيلي. وعن فكرة المسلسل يدافع مخرجه شرف الدين: «إن الصراع العربي الإسرائيلي الموجود بالمسلسل ليس إقحاماً درامياً بل ضرورة تطلبتها الأحداث كما كتبها المؤلف، وإن هذا الصراع لم يعد نغمة قديمة بل هو حاضر على الدوام في أحاديث الشارع العربي، ولا يستطيع أحد إنكار أننا نكره (إسرائيل)، ودور الدراما هو نقل صورة الواقع الذي نحياه».

وبالموضوع نفسه، وبعد طول غياب عن الشاشة الصغيرة تعود النجمة نبيلة عبيد من خلال مسلسل «البوابة الثانية» الذي يرصد القضية الفلسطينية بإطار اجتماعي، من خلال المعاناة التي يعانيها العرب داخل (إسرائيل)، والإهانة التي يعيشون فيها داخل المعتقلات. المسلسل من تأليف كوثر مصطفى ومحمد عبد الخالق، ويشارك في بطولته هشام عبد الحميد وأحمد ماهر.

وعن أحلك الفترات في تاريخ الشعب العربي، ألا وهي فترة عام ١٩٤٨ وتكوين دولة (إسرائيل)، تدور أحداث مسلسل «الرجل والطريق» عن قصة لسعد مكاوي ومن إخراج إبراهيم الشوادي ويشارك في بطولته كل من محمد رياض، والعائدة بعد غياب طويل صفية العمري وسميرة عبد العزيز وهادي الجيار ومها أبو عوف.

وفي نطاق ملحمي سياسي شعبي، تدور قصة مسلسل «أدهم الشرقاوي»، ذلك المناضل الشعبي الذي احتارت السلطة في القبض عليه كثيراً. ويجسد شخصيته الفنان محمد رجب عن قصة لمحمد الغيطي والإخراج للسوري باسل الخطيب. وحول استثمار القضايا السياسية في دراما رمضان هذا العام، قال الغيطي: «إنه يركز بالفعل من خلال مسلسله على الجوانب السياسية لأن حياة البطل أدهم الشرقاوي كانت تدور في نطاق سياسي وسلسلة من الصراعات بينه وبين رجال السلطة، وأن هذا لا يعتبر إقحاماً لتلازم السياسة بكل مراحل حياة هذا البطل الشعبي».

وعن عالم المخدرات وارتباطه بالفساد السياسي، تدور أحداث مسلسل «الباطنية» للمؤلف مصطفى محرم، بطولة غادة عبد الرازق ولوسي. حيث يؤكد العمل من خلال بعض الإسقاطات السياسية وجود مرجعيات سياسية تقف بالأساس وراء عالم المخدرات وتجارتها، بمعالجة جديدة تختلف عن الفيلم الذي حمل الاسم نفسه، و قامت ببطولته الفنانة نادية الجندي في ثمانينات القرن الماضي.

على رأس الأعمال التي تتناول قضايا سياسية يأتي مسلسل «أفراح إبليس» للنجم السوري جمال سليمان في ثاني تعاون فني يجمعه بالمؤلف الكبير محمد صفاء عامر، بعد نجاح مسلسل «حدائق الشيطان» قبل ثلاثة أعوام، حيث يرصد تزاوج رأس المال بالسلطة من خلال شخصية الطاغية «همام أبو رسلان» رجل الأعمال الذي يمتلك مجموعة اقتصادية كبيرة ومن خلالها يدير الكثير من العمليات الإجرامية بمساعدة أبنائه. يشارك في بطولة المسلسل الذي يقوم بإخراجه سامي محمد علي كل من الفنانين عبلة كامل وريهام عبد الغفور وأحمد سعيد عبد الغني.

ومن مسلسلات المجتمع والسياسة مسلسل «عشان ما ليش غيرك»، الذي تلعب بطولته الفنانة النجمة إلهام شاهين حيث يناقش قضايا عدة من بينها رد فعل الرجل الشرقي عندما تتولى المرأة المناصب القيادية، والفارق الطبقي في توزيع الثروات والمناصب في المجتمع المصري، والظلم الذي قد تتعرض له الطبقات الفقيرة والضعيفة في المجتمع. وهو من تأليف عاطف البكري و إخراج رضوان شاهين.

وعن دراما التأريخ يستمر الجزء الثاني من مسلسل «المصراوية» للمؤلف أسامة أنور عكاشة في رصد المتغيرات السياسية في المجتمع المصري من عشرينات القرن الماضي وحتى الآن.

أما أهم الأعمال المصرية لهذا العام وأضخمها فنياً وإنتاجياً كان «حرب الجواسيس» المأخوذ عن رواية «سامية فهمي» للكاتب الكبير صالح مرسي الذي كتب سابقاً «رأفت الهجان» ويتحدث عن صراع الاستخبارات المصرية والإسرائيلية على تجنيد العملاء في أوروبا، عبر تجنيد حبيب الصحفية سامية فهمي في ألمانيا ليقوم بدوره بتجنيدها، ولكنها تبلغ المخابرات المصرية عنه. سيناريو وحوار بشير الديك، إخراج نادر جلال، بطولة النجم السوري باسم ياخور وهشام سليم، منة شلبي شريف سلامة.

فهل هذا إيذان بعودة الدراما المصرية إلى الحامل العربي؟. والسؤال الأهم هل هي هبة رمضانية موسمية فقط، أم انه انعكاس حقيقي لنبض الشارع المصري المغيب إعلامياً عن الواجهة السياسية...؟

Jihad-ag@hotmail.com

مثقف رغماً عنّا... وعنه؟

◄ جهاد أسعد محمد

تفرد المحطات الفضائية العربية خلال شهر رمضان مساحة واسعة للقاء الممثلين/(النجوم) ومحاورتهم في قضايا مختلفة، ويحاول معدو البرامج الحوارية في هذه الفضائيات تصيّد الممثلين الذين يلعبون أدوار البطولة في أكثر من عمل درامي، كونهم أكثر جذباً للمشاهد المستهدف إعلانيا، ليعيدوا تقديمهم لـ(جمهورهم) بشخصياتهم الطبيعية مجردين من الإكسسوارات والأزياء التي تفرضها طبيعة كل دور يقومون بتأديته، متطفلين على تفاصيل هامشية في حياة كل منهم، لا تفيد المتفرجين بشيء، ولا يهم أحد سماعها.

وبطبيعة الحال، يجد الممثل/النجم في إطلالته الحوارية الرمضانية المدفوعة الثمن، فرصة للترويج لنفسه أولا، وللمسلسلات التي يقوم ببطولتها ثانيا، ثم لا يلبث تحت وقع سطحية المحاور وسخافة أسئلته، أن يستفيض في شرح ما يحب وما يكره من عادات وبرامج وأغان ومأكولات وطبخات... محاولا قدر الإمكان الظهور بصورة الشخص الوسيم الخفيف الظل، اللطيف، المثقف، السريع البديهة، المختلف.. إلخ.

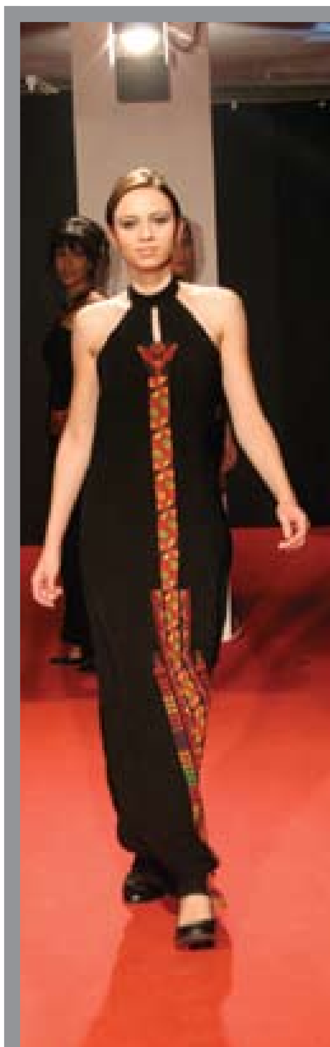
ويأخذ الحوار شكلاً خطرا، حين يبدأ هذا الممثل بالتنظير، وغالبا في قضايا لا يفقه فيها شيئاً، بعد دخوله ومحاوره الأكثر جهلاً منه، على سبيل المصادفة، في موضوع خارج سياق التفاهة، إذ يفلت العنان لنفسه ويبدأ بـ(التخبيص).. فيأخذ بإطلاق أحكام قيمة أو تقديم آراء حادة في قضايا كبرى مثل الثقافة، التراث، الحرية، تحرر المرأة، الشرق والغرب، العروبة، الأزمة الاقتصادية العالمية، العادات والتقاليد، السكن العشوائي... متناسيا أن صفته كـ«ممثّل» وهي اسم فاعل لمن يزاول مهنة «التمثيل»، لا تؤهله بالضرورة أن يكون «مثقفا» أو «فهيما» في أي من هذه القضايا، خصوصا إذا عرفنا أنه والعديد من نظرائه لم يقرؤوا سوى كتبهم الدراسية، هذا إذا لم ننسَ أن قسما كبيرا من الممثلين، وبعضهم بارع، غير متخرجين من معاهد متخصصة، وبهذا المعنى يكون الممثل مثل «البلاّط» أو «الحداد» أو «االبويجي» (مع احترامنا الشديد لهذه المهن).. يمارس مهنة يجيدها بدرجات متفاوتة، ولكنه غير مؤهل للتنظير خارج إطارها..

يُفترض بمعدي البرامج والمذيعين، ومعظمهم ينطبق عليهم ما ينطبق على الممثلين، أن يكفوا عن التعامل مع النجم التلفزيوني سواء أكان ممثلاً أو مغنيا أو مخرجا على أنه مثقف حكما.. وإن كان بعضهم كذلك، وليحاوروه في الشؤون التي قد يستطيع الحديث عنها دون «تخبيصات» كبرى.

المثقف العربي الذي يستطيع تقديم إضافة حقيقية للمشاهد، ما يزال عموما بعيدا (أو مبعدا) عن المنابر، وليست هناك مؤشرات جدية أنها ستكون متاحة له في المدى القريب.

«محطة» رام الله

◄ رائد وحش



قد يبدو غريباً أن شعباً كالشعب الفلسطيني المحاط بكل أسباب الموت والإفناء لديه كل تلك الرغبات العارمة في الاستمتاع بالفن بما يجسّد قوة الحياة في النفوس. ومن الأمثلة الهامة على هذه الميزة تجربة غاليري «محطة»، الغاليري الذي أسسه مجموعة من الفنانين الشباب في كراج سيارات مهجور تحت إحدى عمارات مدينة رام الله.

في هذه الـ«محطة» قدّم الشباب العديد من الأعمال والمعارض والنشاطات الثقافية والأدبية والفنية، وقد كان لهذه الأنشطة عموما من الجاذبية ما استقطب عمال النظافة وباعة اليانصيب، بل إن شابا أعمى بات يواظب على (حضور) المعارض الفنية.

في «محطة» يلتقي الشباب، والأطفال أيضاً، في ورشات عمل ودورات رسم... إلخ، ومن ثم يدعى الناس إلى الفعالية، والطريف هو طريقة الدعوة التي يشارك فيها الشباب جميعا حيث ينزلون إلى الشوارع ويروجون لعملهم بالحديث مع الناس، كما يشرح لنا الفنان منذر جوابرة..

قدّمت «محطة» رام الله العديد من الأفكار والمشاريع الجديدة كل الجدة، خصوصا على صعيد الفنون المعاصرة (فيديو آرت، تجهيز، عروض حية...) التي تلقى ازدهارا كبيرا بين شباب الأراضي المحتلة في الوقت الذي تغيب فيه عن دول عربية لديها سيادتها الكاملة. من هذه المشاريع قيام مجموعة من الفنانين الشباب بالرسم على جدران أبنية بيوت المدينة، والقيام بعروض على أرصفة الشوارع. ولعل من أهم هذه المقترحات وأبرزها مشروع عرض الأزياء الشعبية الذي قدمته صبايا جامعيات بارعات الجمال من تصميمهن وشباب آخر، والمدهش في الأمر أن الأزياء الشعبية الفلسطينية التي قدمت لم تقدّم كما هي، بل في تطوير وتجديد، حيث حاكت آخر صرعات الموضة مع بقاء التطريزات الشهيرة مما أكسبها من السحر والفتنة عظمة كبيرة.

وإذا علمنا أن هذا المشروع الشبابي الفني هو من جيوب شبابه أساساً، مع رفض لأي نوع من التمويل الأجنبي، لأن التمويل هناك شبهة. كما هو أيضا في البلدان الأخرى. فإننا ندرك أننا أمام مشروع وطني شبابي، يتحدّى الخراب البصري والأخلاقي باستنهاض الجمال قيمة للمقاومة والحفاظ على الهوية.

■■

«دكان شحاتة» مجازاً لقاع مصر

◄ نبيل محمد

لا يحيد خالد يوسف عن الرسالة التي يسعى لتقديمها مع اختلاف الموضوعات التي يتناولها، فيجب دائما أن يقدم صور سواد الشعب المصري ومعاناته وفقره وانقياده خلف لقمة العيش، هذه المعاناة التي ظهرت جلية في فيلمه «حين ميسرة»، وتظهر بوضوح أيضا في فيلمه الجديد «دكان شحاتة»، فالدمج بين العام والخاص والذي قد يشكل شبه انفصام في المشاهد يقدم دائما صورة جلية وفاضحة عن الحياة العامة في مصر.

«دكان شحاتة» كتلة بصرية مزدحمة بمشاهد تبدو مقحمة إقحاما إلا أن يوسف يقصدها بذاتها منطلقا كعادته من صور توثيقية للمانشيتات الصحفية التي تصور الوضع العام ووضع مصر في سنوات سابقة، وصولاً إلى زمن الفيلم وقصته التي ظهرت كلاسيكية جدا، فهي عن عائلة تعب الأب في تربيتها ووصلت إلى مرحلة الانشقاق بين الإخوة الذين يريدون استبعاد شحاتة «الولد الأصغر» عنهم والذي يظهر وفيا مخلصا والذي يقترب بقصته إلى قصة النبي يوسف، فأخوته لا يحبّونه ولا يريدونه بينهم مقابل والده الذي يجده أفضلهم.

يمر الرمز في الفيلم مرور الكرام بهدف الدخول كعنصر رصين يؤدي الرسالة العامة به، فمصر تبدو جميلة من أعلى من خلال المنظار على خلاف ما هي عليه في الواقع السفلي، وصورة جمال عبد الناصر لا تستطيع أن تغطي الشرخ الكبير في الجدار، هذا الشرخ الذي خلف شعبا جائعا يقف في وجه قطار المؤن ليسلب ما به من قمح ويتراكض على الفرن للحصول على الخبز وعلى العربة لشراء الماء الشحيح، هذا السعي الذي يبدو كفيفا ضعيفا لا يعي الوضع العام فلا يهم من هو المرشح في الانتخابات بل من يدفع للناخب أكثر خلال الحملة الانتخابية، ولا يهم من يشتري الدكان بل من يدفع أكثر وإن كان الشاري هو السفارة الإسرائيلية، هذا العمى عن القضايا العامة يبرره الفقر والجهل والانقياد دون حساب النتائج.

أما هيفاء وهبي «بيسة» هذه الفتاة التي تربطها بشحاتة علاقة عاطفية عميقة تظهر كعنصر تناقض في القصة والصورة بعناصر تناقض واضحة من خلال فستانها الجميل المزركش ومكياجها الحاضر دائماً وغير المنتمي إلى هذه البيئة الشعبية الفقيرة، وهذا الأخ الصلب المتعصب عليها، بالإضافة إلى تركيز الكاميرا على جماليات جسدها وإغرائها لتشكل نوعا من أنواع الشد والتشويق والتسويق للفيلم بشكل عام، ضاربا بعرض الحائط الدور الذي تلعبه الشخصية وعضويتها في القصة، بالإضافة إلى الأخ (المحشش) الكوميدي الذي يبدو أيضا عنصرا للشد وإبعادا لعين المشاهد عن الشطط واندماج الصورة العامة بالرسالة الكبرى بخصوصية الفيلم والإيهام بعدم وجود قطع أو شرخ مع المشاهد.



إيا كانت طبيعة الفيلم والنقد الذي أثير ويثار حوله إلا أنه من الواجب القول إنه يقف وراء الفيلم مخرج يريد إيصال رسالة لا يسعى غيره لإيصالها، أو أن لا أحد يقف هذا الموقف الجريء الذي قد يدفع ثمنه غالياً، ويصور مالا يصوره غيره، فإن لم ندخل في خصوصية المادة السينمائية وبنائها وكتلتها البصرية فنحن أمام رسالة كبيرة جدا ومن الجميل تأديتها في أوضاع متردية كهذه.

■■